وزارة التعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جـــامـعـــــة الشيخ العـربـــي التبســـي – تبســـــة

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قســـــم علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

بعـــنـــوان:

متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية كمدخل لتحسين الأداء الشامل

دراسة حالة مؤسسة سوميفوس بئر العاتر

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر (LMD)

إعـداد الطـــلبة:

❖ عليـوات سميـــر

❖ لصلج صـــــابر

إشـــــراف الدكتور:

عبـــايـديـة يـوسف

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
سعيدان عمر	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
عبايدية يوسف	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
بن قيراط وداد	أستاذ محاضر-أ-	عضوا ممتحنا

السنـــة الجـــامعيـــة: 2023/-2024 م

وزارة التعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جـــامـعـــــة الشيخ العـربـــي التبســـي – تبســـــة

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قســـــم علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

بعـــنـــوان:

متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية كمدخل لتحسين الأداء الشامل

دراسة حالة مؤسسة سوميفوس بئر العاتر

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر (LMD)

إعـداد الطـــلبة:

❖ عليـوات سميـــر

❖ لصلج صـــــابر

إشـــــراف الدكتور:

عبـــايـديـة يـوسف

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
سعيدان عمر	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
عبايدية يوسف	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
بن قيراط وداد	أستاذة محاضرة -أ-	عضوا ممتحنا

السنـــة الجـــامعيـــة: 2023/-2024 م

شكـــــر وعـــــرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى مؤطري الأستاذ الدكتور: **عبايدية يوسف** على متابعته لي في مختلف مراحل هذا البحث وعلى توجيهاته الثمينة والقيمة ونصائحه وملاحظاته التي أضاءت أمامنا سبيل البحث في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، وإخراجه على هذه الصورة، وتشجيعاته المتواصلة لشخصي، متمنيا له مزيدا من التألق والنجاح مع وافر الصحة والعطاء.

مع جزيل الشكر والعرفان للسادة أعضاء اللجنة المناقشة.

والشكر موصول لكل من ساهم في تقديم هذا العمل من قريب أو بعيد.

سمير - صابر

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وبرا، وإحسانا، ووفاء لهما والدي العزيز، ووالدتي العزيزة .

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي جميع أفراد عائلتي.

إلى من كاتفني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية إلى رفيق دربي سمير عليوات.

إلى صديقي قسطل علي اسعده الله في حياته

وأخيرًا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

صابر

الإهـــــداء

الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

الى من بطاعتهم ننال الجنة، من اضاءوا دربي و ساندوني في رحلتي العلمية والدي العزيزين

الى جدتي الحنون" ضياء"

الى من ترعرعت معهم وكانوا عضدا لي في الاوقات الصعبة إخوتي و اخواتي

الى ابي عبيد وامي زائدة الى اخوالي و خالاتي و جميع اهلي

الى اصدقائي و زملائي الاعزاء و كل من وقف معي و ساندني في وقت العسرة

الى رفيق دربي ومن شاركني في انجاز هذا البحث صابر

الى هؤلاء و بأسمى معاني الحب و الوفاء اهدي هذا العمل.

سمير

فهرس المحتويات

المحتوى	ص
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية "المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية والأداء الشامل"	
المبحث الأول: ماهية المسؤولية البيئية	**02**
المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية	**02**
أولا– مفهوم مسؤولية البيئية	**02**
ثانيا– مجالات ومرتكزات المسؤولية البيئية	**05**
ثالثا– متطلبات وانعكاسات المسؤولية البيئية	**07**
رابعا– دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية (الإجباري والاختياري):	**08**
المطلب الثاني: نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية	**10**
أولا– مفهوم نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية	**10**
ثانيا– أنواع التلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية، وتأثيراته على البيئة، ووسائل حمايتها من التلوث:	**13**
ثالثا– نظام ومتطلبات إنشاء عمل الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية	**16**
المطلب الثالث: المواصفة البيئية ISO 14000	**21**
أولا– مفهوم المواصفة البيئية	**21**
ثانيا– دليل استخدام المواصفة ومكوناتها	**24**
ثالثا– سمات مواصفة الأيزو 14,000 والانتقادات الموجهة إليها	**28**
المبحث الثاني: مضامين الأداء الشامل	**30**
المطلب الأول: مفهوم الأداء	**30**
أولا– تطور الأداء	**30**
ثانيا– تعريف الأداء وعناصره	**30**
ثالثا– أبعاد ومكونات الأداء	**32**
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء	**34**
أولا– تعريف تقييم الأداء	**34**
ثانيا– أهمية وأهداف تقييم الأداء	**35**
ثالثا– طرق خطوات تقييم الأداء والمعايير المستخدمة فيه	**37**

رابعا– مشاكل تقييم الأداء وطريقة حلها	41
المطلب الثالث: مفهوم الأداء الشامل	42
أولا– تعريف ونشأة الأداء الشامل	44
ثانيا– أشكال وأبعاد الأداء الشامل	44
ثالثا– قياس الأداء الشامل	47
المطلب الثالث: علاقة المسؤولية البيئية بالأداء الشامل	53
أولا– تحسين الأداء البيئي	54
ثانيا– التنافسية والسمعة	54
ثالثا– التشريع والرقابة	54
رابعا– التوعية البيئية وإعادة التدوير	54
المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة	55
المطلب الأول: الدراسات العربية	55
أولا– الدراسات العربية للمسؤولية البيئية	55
ثانيا– الدراسات العربية للأداء الشامل	57
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	60
أولا– الدراسات الأجنبية للمسؤولية البيئة	60
ثانيا– الدراسات العربية باللغة الأجنبية للأداء الشامل	62
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	63
خلاصة الفصل الأول	65
الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة سوميفوس	
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم عام لشركة الفوسفات (somiphos)	68
تمهيد	68
المطلب الأول: لمحة عن شركة سوميفوص (somiphos)	68
أولا– نشأة شركة Somiphos	68
ثانيا– تعريف شركة Somiphos	69
ثالثا– أهمية مؤسسة (SOMIPHOS)	69
المطلب الثاني: دور وطبيعة نشاط مؤسسة Somiphos TEBESSA	69
أولا– دور وطبيعة نشاط مؤسسة سوميفوس:	69
ثانيا– طبيعة نشاط شركة سوميفوس	70

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة Somiphos TEBESSA	71
المبحث الثاني: المسؤولية البيئية في مؤسسة سوميفوس–تبسة–	76
المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسة محل الدراسة	76
تعريف المسؤولية البيئة في مؤسسة سوميفوس(somiphos)	76
ثانيا: أنواع التلوث في مؤسسة سوميفوس	76
ثالثا: برامج المسؤولية البيئية المستخدمة في مؤسسة سوميفوس	77
المطلب الثاني: مختلف التكاليف المرتبطة بالمسؤولية البيئية	78
المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	80
المطلب الأول منهج الدراسة	80
المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	80
المطلب الثالث: أداة الدراسة	81
المطلب الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة	82
أولا: صدق أداة الدراسة	82
ثانيا: ثبات أداة الدراسة	83
المطلب الخامس: ملائمة أنموذج الدراسة	83
أولا– اختبار التوزيع الطبيعي	83
المطلب السادس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	84
المبحث الرابع: استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها	85
المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة	85
أولا: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	85
ثانيا– توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	86
ثالثا– توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	87
رابعا– توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية:	88
خامسا: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	89
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محور متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية ومحور الأداء الشامل	90
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	92
أولا– اختبار الفرضية الرئيسية	92
ثانيا– اختبار الفرضيات الجزئية	93
ثالثا– مناقشة نتائج الفرضيات	94

خلاصة الفصل الثاني	**95**
الخاتمة	**96**
قائمة المصادر والمراجع	**97**
الملاحق	
ملخص	

فهرس الجداول:

الجدول	العنوان	ص
01	مراحل تطور المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية	11
02	أمثلة أحد متطلبات إنشاء نظم إدارة البيئة (التخطيط)	19
03	أهم مكونات الموصفات إيزو 14000	27
04	أبعاد الأداء الشامل	48
05	تداول الاستبيان	77
06	المشاريع المستخدمة لتخفيف من شدة التلوث في شركة سوميفوس	78
07	تكاليف المرتبطة بالمسؤولية البيئية لسنة (2023)	81
08	توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	81
09	مقياس خماسي ليكرت	82
10	طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي	82
11	اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	83
12	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	84
13	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	83
14	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	86
15	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	87
16	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية	88
17	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	89
18	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وإتجاه ونتيجة القبول لمحور متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وأبعاده متمثلة في (السياسة البيئية، الوعي البيئي، المعالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا للبيئة) ومحور الأداء الشامل	91
19	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	92
20	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	93

فهرس الاشكال:

الشكل	العنوان	ص
01	نظام عمل الغدارة البيئية في المؤسسات الصناعية	**16**
02	سلسلة المتطلبات العامة التي أفردتها المواصفة الدولية إيزو 14001	**22**
03	حلقة ديمينج للتحسين المستمر	**25**
04	الهيكل التنظيمي لإدارة سوميفوس	**72**
05	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	**86**
06	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	**87**
07	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	**88**
08	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية	**89**
09	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	**90**

مقدمة

منذ قيام الثورة الصناعية وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي كان التوجه الاقتصادي ينظر للبيئة باعتبارها مصدر لا ينفذ من الموارد الأولية المتاحة، وأدى هذا التوجه إلى زيادة كبيرة في المخلفات الصناعية مما تسبب في تدهور بيئي خطير يهدد الحياة على الأرض، حيث كانت أساليب التنمية تركز على الربح دون مراعاة حجم الموارد الطبيعية، ولقد شكل هذا الأسلوب نوعا من الضغط على العالم وعلى منظمات الأعمال الأمر الذي أدى إلى السعي نحو إيجاد حلول توازن بين حماية البيئة من جهة والحفاظ على تحقيق أرباحها من جهة أخرى، ومن بين هذه الحلول ظهور وتبني مفهوم المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية بشكل تدريجي على مدى القرن العشرين وهو مفهوم شامل يشمل مختلف جوانب عمل المؤسسة الصناعية بدءا من عمليات التصنيع واستخدام الطاقة وصول الى إدارة النفايات وإعادة التدوير، إضافة على ذلك صدور في عام 1996 سلسلة المواصفة الدولية ايزو 14.000 كنظام لإدارة البيئية الذي يعمل على تدعيم حماية البيئة ومنع التلوث من خلال إدارته بشكل علمي ودقيق. لجعل المؤسسات تبتعد عن النظرية التقليدية التي تركز على تحقيق الأرباح فقط بل الاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في نفس الوقت وهذا ما يعرف بالأداء الشامل للمؤسسة، حيث أن هذا الأخير يجعل المؤسسة تساهم أكثر في التنمية المستدامة بجانب أهدافها الخاصة وتحقيق الربح على المدى الطويل.

وللإلمام أكثر بمدى تطبيق المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية وتحسين أدائها سنحاول القيام بدراسة نظرية شاملة وإسقاطها وتطبيقيا على مستوى المؤسسة الصناعية لإنتاج الفوسفات سوميفوس (somiphos) بولاية تبسة.

1- إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق ذكره تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الموالية:

كيف تسهم تطبيق متطلبات المسؤولية البيئة للمؤسسات الصناعية في تحسين الأداء الشامل لمؤسسة سوميفوس-تبسة-؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة البيئية في تحقيق الأداء الشامل عند مستوى دلالة 0،05؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي البيئي في تحقيق الأداء الشامل عند مستوى دلالة 0،05؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معالجة وإعادة التدوير في تحقيق الأداء الشامل عند مستوى دلالة 0،05؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا للبيئة في تحقيق الأداء الشامل عند مستوى دلالة 0،05؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية تم الاستناد إلى الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

ما مدى تأثير تطبيق المسؤولية البيئية على أداء الشامل لمؤسّسة سوميفوس –تبسة–؟

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية α أقل من 0،05 لتأثير السياسة البيئية في تحقيق الأداء الشامل في مؤسسة سوميفوس –تبسة–.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية α أقل من 0،05 لتاثير الوعي البيئي في تحقيق الأداء الشامل في مؤسسة سوميفوس – تبسة–.
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية α أقل من 0.05 لتأثير المعالجة وإعادة تدوير في تحقيق الأداء الشامل في مؤسسة سوميفوس– تبسة–.
- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية α أقل من 0.05 لتأثير دعم الإدارة العليا للبيئة في تحقيق الأداء الشامل لمؤسسة سوميفوس –تبسة–.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى دراستنا إلى أهمية تطبيق المسؤولية البيئية على المؤسسات الصناعية وتأثيرها على أدائها الشامل وتظهر أهمية دراستنا في:

- استيعاب موضوع المسؤولية البيئية.
- تعزيز وجهة نظر المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية.
- المسؤولية البيئية تعمل على تحسين الأداء الشامل للمؤسّسة.
- الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

4- أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا فإننا نسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

- التطرق إلى الجانب النظري للمسؤولية البيئية على العموم و الأداء الشامل على الخصوص
- دراسة إمكانية تطبيق المسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.
- الكشف عن مؤشرات و أساليب تقييم الأداء الشامل القديمة منها و الحديثة للمؤسّسة محل الدراسة.
- تحفيز المؤسسات الصناعية على تبني وتطبيق المسؤولية البيئية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- ملائمة البحث مع تخصصنا إدارة الأعمال.
- جذب موضوع المسؤولية البيئية لتجار ورجال الأعمال .
- الاقتناع بأهمية المسؤولية وبناء أداء شامل داخل المؤسسة.
- الرغبة على الاطلاع على الموضوع والتعرف على الطريقة التي تتبعها المؤسسة لتفعيل نظم بيئية جيدة .

6- منهج الدراسة:

- **الجانب النظري:** بهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث والتأكد من صحة الفرضية من عدمها اعتمادنا على المنهج الوصفي الذي يسعى إلى جمع البيانات والحقائق وذلك استنادا إلى مجموعة من الكتب وبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع بحثنا.
- **الجانب التطبيقي:** من خلال الدراسة التطبيقية لموضوع البحث تم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال التحليل واستخلاص النتائج.

- المجتمع: أفراد مؤسسة الفوسفات (somiphos) ولاية تبسة.
- أدوات الدراسة: الاستبيان من أجل الحصول على المعلومات وكذلك SPSS في المعالجة الإحصائية.

7- هيكل الدراسة: للإحاطة بموضوعنا والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول هو نظري سنعرض فيه ثلاث مباحث الأول سيكون حول ماهية المسؤولية البيئية من نشأة ومفهوم وعناصر وأهمية وكذلك وما تحتويه من مجالات ومتطلبات وانعكاسات، وتطرقنا فيه أيضا إلى نظم الإدارة البيئة و مواصفة إيزو14000 ، أما في المبحث الثاني فهو الإطار النظري للأداء الشامل حيث يشتمل على مفهوم الأداء و تقييم الأداء من نشأة وأهمية وأهداف وكذلك مكوناته وطرق تقييم الأداء، وتطرقنا فيه أيضا إلى أشكال وأبعاد الأداء الشامل وطرق قياسه أما بالنسبة للمبحث الثالث تتطرق إلى أهم الدراسات السابقة للمتغيرين بالإضافة إلى المقارنة بين دراستنا ودراسات السابقة وكذلك ما يميز دراستنا على دراسات السابقة.

الفصل الثاني هو فصل تطبيقي مبحثه الأول مخصص للمؤسسة محل الدراسة من نشأة وتعريف وأهداف والهيكل التنظيمي للمؤسسة والمهام التي تقوم عليه المؤسسة، والمبحث الثاني سنتعرض فيه إلى مجتمع وعينة الدراسة وكذلك منهج الدراسة وجمع البيانات، أما المبحث الثالث مخصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

8- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى بعض مستويات الإدارة في شركة سوميفوس somiphos) بولاية تبسة
- صعوبة التنقل بين مكان المصنع لصناعة الفوسفات ومكان وجود الإدارة.
- انعدام التفاعل والاهتمام بموضوع محل الدراسة وتقديم معلومات شبه منعدمة في شركة سوميفوس (somiphos) بولاية تبسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

"المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية والأداء الشامل"

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية، حيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زياده معدلات التنمية فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، فلم يعد بإمكان المؤسسات التركيز على تحقيق الأرباح فقط بل الاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في نفس الوقت وهذا ما يعرف بالأداء الشامل للمؤسسة، حيث أن هذا الأخير يجعل المؤسسة تساهم أكثر في التنمية المستدامة بجانب أهدافها الخاصة وتحقيق الربح.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية البيئية.

المبحث الثاني: مضامين الأداء الشامل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية البيئية

لفتت قضية المسؤولية البيئية اهتمام المجتمع الدولي من حكومات وهيئات ومنظمات دولية وجمعيات حماية البيئة والمستهلك منذ عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم سنة 1972 بعنوان بيئة الإنسان وتعاقبت مؤتمرات البيئة التي تهدف إلى الحد من تلويث البيئة وهدر مواردها الطبيعية بسوء استغلالها من المواطنين والشركات.

المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية

أولا- مفهوم مسؤولية البيئية:

1- نشأة وتطور المسؤولية البيئية:

لقد مر تطور مسؤولية اتجاه البيئة في خمس مراحل رئيسية[1]:

- **المرحلة الأولى: الإدراك العام للقضايا البيئية**

منذ القدم أدرك الإنسان أن صحته واستمراره مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا، بذل جهودًا لتطبيق مبادئ وأفكار متنوعة لتعزيز جودة البيئة وحمايتها. فعلى سبيل المثال، أنشأ الرومان قنوات للمياه لمكافحة الجفاف وزرعوا الأشجار لتوفير الحماية البيئية في مناطق تواجدهم. وفي عهد حمورابي، تم وضع تشريعات لتحديد نوعية وكمية الأشجار التي يُسمح بقطعها، مما يعكس الوعي البيئي لدى تلك الحضارة. وفي القرن الرابع عشر، منع الملك إدوارد الثاني حرق الفحم في لندن لحماية السكان من أخطار الدخان، وفي القرن الخامس عشر، صدر في مدينة بافاريا أول قانون لحماية المياه من التلوث.

- **المرحلة الثانية: المسؤولية البيئية في ظل التطور الصناعي**

مع بداية الثورة الصناعية بين عامي 1820 و1960، بدأت تظهر الآثار السلبية للصناعة، وأصبحت ملموسة للسكان من خلال التلوث الذي أصاب الأرض والماء والهواء، والاستهلاك غير

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 122.

المسؤول للموارد الطبيعية. هذا التطور تزامن مع وقوع كوارث بيئية، مما أثار الوعي بأهمية حماية البشر والموارد الطبيعية من مخاطر التلوث الصناعي.[1]

- **المرحلة الثالثة: نشأة الوعي البيئي**

في منتصف القرن التاسع عشر، ظهر مفهوم "هندسة الصحة" استجابةً للتحديات البيئية، خاصةً في لندن التي عانت من تفشي الأمراض بسبب تلوث المياه. مع تزايد الجهود، ارتفع مستوى الوعي البيئي، وتم إصدار تشريعات لمعالجة التلوث، مثل قانون الصحة العامة في الولايات المتحدة عام 1912، وقانون حماية المياه في بريطانيا عام 1951. وفي عام 1962، نُشر كتاب "الربيع الصامت" لراشيل كارسون، الذي حذر من الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وتأثيراته المستقبلية على البشر والطبيعة.

- **المرحلة الرابعة: السعي للتوازن بين المصالح الاقتصادية وحماية البيئة**

استمرت الجهود المكثفة في مجال البيئة حتى عام 1980، حين صدر أول قانون لحماية البيئة، المعروف بنظام "الأمر والتحكم". تلا ذلك مرحلة جديدة تسعى للتوافق بين المصالح التجارية والمدافعين عن البيئة، وأُطلق عليها "المقاومة والتكيف"، وظهر مفهوم "التنمية المستدامة" الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بالطبيعة وضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

- **المرحلة الخامسة: الجهود الدولية والتعاون المتعدد**

ظهر مصطلح "تحضير الأعمال" الذي يشير إلى الاهتمام بالبيئة وتقليل الآثار السلبية لأنشطة المنظمات التجارية. بحلول عام 1992، وضعت مؤسسة المعايير البريطانية مجموعة من مواصفات نظام إدارة الجودة، بما في ذلك الإيزو 14000، لتشجيع المنظمات على الوصول إلى مستوى تنافسي يعتمد على الاستدامة بدلاً من نظام "الأمر والتحكم"[2].

[1] Jennifer Alves, Laesponsabilite environnementale , Un mémorandum pour obtenir un doctorat en sciences économiques, Université de Panthéon, la Sorbonne Paris,France, p 33

[2] منذر نائل الكرداشة، واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمؤسسات البيئية (دراسة تطبيقية داخل حدود أمانة عمان الكبرى)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الاعمال، عمان، 2010، ص 18

2- تعريف المسؤولية البيئية

إن مفهوم البيئة يمثل الوعاء الشامل لعناصر الثروة الطبيعية وهو واسع جدا ولكن رغم سعته حدد بعض الباحثين مفهوم المسؤولية البيئية حيث:[1]

يرى (porter) أن المسؤولية البيئة في المؤسسات " تمثل واجب لتغطية الأثار البيئية لعمليات المنظمة ولمنتجاتها بهدف القضاء على النفايات والانبعاثات والرفع من كفاءة وانتاجية مواردها والحد من الممارسات ذات الأثار البيئية على الأجيال مستقبلا ".

كما تعرف أيضا "أنها اهتمام المنظمة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل وتعد السياسة البيئية المعلنة العنصر الأساسي المهم في المحافظة على البيئة كما تمثل دافعا في التنفيذ والتحسين المستمر للأداء البيئي بحيث تكون واضحة ومفهومة وتنسجم مع الظروف والمستجدات المتغيرة".

من خلال ما سبق نستخلص أن المسؤولية البيئية "هي الاهتمام بالعلاقة المكونة بين المؤسسة والبيئة وتحتوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الاجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة بما يتماشى مع المصالح المؤسسة الخاصة".

3- عناصر المسؤولية البيئية:

تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في النقاط التالية:[2]

- البيئة تشمل عناصر متعددة كمناخ والتضاريس والتربة والمياه والمعادن والنباتات الطبيعية والحيوانات
- علاقه الانسان بالبيئة علاقه متبادلة الأثر والتأثير
- البيئة هي المصدر الذي يحصل منه الانسان على مقومات حياته وهي الإطار الذي يزاول فيه نشاطه.

[1] عارف صالح مخلف الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 30.

[2] تباني رزيقة، نحو انتقال الشركات لنموذج حوكمة مستدامة فرص ومتطلبات تحقيق الأداء الشامل، ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021،،ص 196.

4- أهمية المسؤولية البيئية:

ويمكن تلخيص ضرورة توفير المسؤولية البيئية في المنظمة فيما يلي:[1]

- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطبيعية لمكافحة التلوث.
- البحث عن فرص السوق من خلال طرح السلع والخدمات المصممة لتحسين البيئة المحيطة.
- السعي لتحسين النتائج الاقتصادية من خلال إجراء تحسينات هيكلية وتكنولوجية.
- تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية.

ثانيا- مجالات ومرتكزات المسؤولية البيئية:

1- مرتكزات المسؤولية البيئية

تطرح منظمة الـ (ENGO) رؤيتها للمسؤولية البيئية أنها مكونة من ثلاثة مرتكزات رئيسية هي:[2]

أ- التعاهدات البيئية:

تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم الحماية البيئية.
- العمل على جعل القرارات متناسقة مع الاجراءات الحكومية وتشجيع الثقافة الداعمة للقيم البيئية.
- اتخاذ حمايه البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية.

ب- إدارة الموارد والطاقة

ويمكننا في هذا الاطار ذكر النقاط التالية:

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة
- انتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة
- اعتماد وتطبيق انظمه الانتاج الصحيحة

[1] سامي الطيب ادريس، الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزعاتها الدولية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 04، المجلد 01، جامعة تبوك المملكة العربية السعودية، السعودية، 2017، ص 64

[2] بسبع عبد القادر وطهراوي دومة علي، الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد 01، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 33.

- إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية

ج- **المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح**

على أساس هذه النقطة تكون مؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت:

- الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والاعلام المجاني للسلطات و المنظمات المحلية
- قبول مسالة المنظمات على مسؤولياتها البيئية الماضية الحاضرة والمستقبلية
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية.

2- مجالات المسؤولية البيئية

ويمكن تلخيص ضرورة توفير المسؤولية البيئية في المنظمة فيما يلي:[1]

- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطبيعية لمكافحة التلوث.
- البحث عن فرص السوق من خلال طرح السلع والخدمات المصممة لتحسين البيئة المحيطة.
- السعي لتحسين النتائج الاقتصادية من خلال إجراء تحسينات هيكلية وتكنولوجية.
- تعزيز المشاركة الشخصية

قسمت مجالات المسؤولية البيئية للمؤسّسة حسب ايستيوا (Esteo) إلى:[2]

أ- **مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:**

يتضمن الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي ويمتد نطاقه لأكثر المناطق الجغرافية وترتبط أنشطته بامتثال تلك المؤسسة للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء والمياه من خلال برامج التخلص من المخلفات الصلبة وإتباع أكثر الطرق الفنية وكفّاءة لتقليل كمية المخلفات والمحافظة على المصادر النادرة للموارد الخام واكتشاف مصادر جديدة لها.

---

[1] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك ورقلة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص 86.

[2] محمد عباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 82.

ب- مجال المساهمات العامة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وليس مساهمات بمنطقة العمل الجغرافية للمؤسسة، ويرتبط بمساهمتها في دعم المؤسسات العلمية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية، كرعاية برامج الحد من الأوبئة، حل المشاكل الإنسانية.

ج- مجال الموارد البشرية:

يتضمن الأنشطة التي توجه لتلبية متطلبات العاملين وتحسين أحوالهم بصفة عامة ويضم أنشطة المؤسسة التي تقوم بإعداد برامج تدريب العاملين تهدف لزيادة مهاراتهم وإتباع نظام الأجور والحوافز لضمان مستوى معيشي مناسب يتوافق مع المستويات الموجودة في المؤسسات القطاع أو في المجتمع والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية

د- مجال مساهمة المنتج أو الخدمة:

تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلائم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء واعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وبطريقة استخدامها وبحدود المخاطرة ومدة صلاحية الاستخدام.

ثالثا- متطلبات وانعكاسات المسؤولية البيئية:

1- متطلبات المسؤولية البيئية:

تتمثل متطلبات المسؤولية البيئية في النقاط التالية:[1]

- معدل التلوث ينبغي ألا يزيد على قدرة البيئة حيث يجب التعامل مع هذا التلوث وتقليله.
- يجب أن تتلاءم مع طبيعة وتنوع التأثيرات البيئية الناتجة عن انشطة منتجات المنظمة.
- الالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث.
- الالتزام والتوافق مع المتطلبات القانونية والقرارات الاخرى التي تخضع لها المنظمة.

[1] عمر شريف وبروال بومدين، المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14 و 15 فيفري 2012، ص 08.

- إطار العمل والمراجعة لأهداف البيئة.
- معدل استهلاك الموارد غير المتجددة ينبغي أن لا يزيد عن معدل نموها.
- استعمال الموارد غير المتجددة ينبغي أن يكون مدفوع الأجر بغرض زياده الموارد المتجددة.

2- انعكاسات المسؤولية البيئية

يمكن تلخيص أهم انعكاسات المسؤولية البيئية في النقاط التالية:[1]

- إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعالة لحمايه صحه الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث.
- الموازنة بين المكاسب التي تنتج عن نشاط المنظمات وبين الأضرار الناتجة عن التلوث الذي تخلفه.
- مراعاه الاعتبارات البيئية في المشروعات الاستثمارية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.
- استعاده الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامه وخصائصها الفيزيائية والكيميائية الحيوية بما يكفل الاستمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الامكان.

رابعا- دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية (الإجباري والاختياري):

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الاصل فيها طابع الإجبار.

أ- أسباب التبني الاختياري (الطوعي) للمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية:

من أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية نذكر ما يلي:[2]

- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.
- تقليل كمية النفايات وبالتالي نقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- الإسهام في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.

[1] عبد المطلب بصار، المعايير البيئية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2020، ص 147.

[2] سعود جايد مشكور العامري و محمد حسن رشم، المسؤولية البيئية للشركات الصناعية وأثرها على إعداد استراتيجية بيئية للتنمية المستدامة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 03، جامعة المثنى، الأردن، 2017، ص 05.

- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين لتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل البيئي.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية بالمنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة.
- تحسين صورة الشركات بيئيا ونحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها، بالتالي كسب ودهم ودعهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة وتركيز على الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- السيطرة الجيدة على سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتل.[1]

ب- أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية حيث يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط كما هو موضح في ما يلي:[2]

- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة اكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.
- المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوط متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسات.
- المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها.
- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من اسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

[1] شرفة أسماء، الإدارة البيئية الوجه الجديد للمسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية الجزائرية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 42، الجزائر، 1997، ص 10 و11.

[2] خلفاوي منية وقاضي نجاة واكلي كلثوم، مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2018،.ص 243.

المطلب الثاني: نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

بالنسبة للمؤسسات الصناعية والاقتصادية فقضية حماية البيئة تمثل رهانات في غاية الأهمية، من الناحية الاقتصادية والبشرية وعلى مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة، ومنه أصبحت الإدارة البيئية محل الاهتمام أكثر فأكثر عبر الزمن.

أولا- مفهوم نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية:

1- تعريف نظم الإدارة البيئية

يتفق عدد من الدارسين من أمثال (louse 1997)، (lillubet 1996) وغيرهما حول تعريف نظم الإدارة البيئية على أنه:[1]

- جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها.
- نظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المنظمة) يستخدم للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا لتضع EMs موضع التطبيق العملي والمسؤولية تجاه المنظمة والمجتمع فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها بتلائم وتوافق النظامين معا ولا وجود للنزاعات بينهما.[2]

ومنه نستنتج أن نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية يقصد بها بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية وتعد المؤسسة هذه السياسة لتؤكد:[3]

- مدى ملائمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمؤسسة

---

[1] عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 14.

[2] نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات و تطبيقات ISO 14000، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 122.

[3] يوسف حجيم الطائي ومحمد عاصي العجيلي، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوني للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 371.

- مدى الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث
- التأكد من عمليات التوثيق والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وايصالها الى جميع العاملين
- توفير اطار لوضع ومراجعه الاهداف والغايات البيئية.

2- مراحل تطور نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

يمكن توضيح مراحل تطور نظم الإدارة البيئية في الشكل الموالي:

الجدول رقم (1): يمثل مراحل تطور المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية

تسلسل المرحلة	عنوان المرحلة	الإيجاز
المرحلة الاولى	مرحله ادراك المسؤولية البيئية	أدرك الإنسان منذ القدم على أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والخطر الذي يهدد صحة الانسان
المرحلة الثانية	البيئة والخطر التقدم الصناعي	ظهرت ردود الافعال من قبل المواطنين نتيجة ازدياد معدل التلوث البيئي وكذلك استنزاف الموارد المتاحة
المرحلة الثالثة	مرحله الوعي البيئي	مرحله الوعي البيئي الذي بدا يتشكل عند الانسان والذي ظهر بعد صدور التشريعات والقوانين الملزمة لمنع أو خفض التلوث البيئي وظهور العديد من الأمراض وتفشي الأوبئة من جراء العمليات الصناعية
المرحلة الرابعة	مرحله التوافق بين العاملين على حمايه البيئة وأصحاب المصالح	حيث تم وضع نظام للمسؤولية البيئية من خلال التوافق بين دعاه حمايه البيئة وبين أصحاب المصالح والعمل على استغلال الموارد الطبيعية بشكل الامثل والذي عرف بالتنمية المستدامة
المرحلة الخامسة	الجهود الدولية المتعددة	اصبحت حمايه البيئة مهمه دولية بسبب تزايد وعي المستهلكين بأهمية اداره البيئة الصناعية والبحث عن منتجات صديقه للبيئة لنظام اداره الجودة (ايزو 14000)

المصدر: منذر نائل الكرداشة، مرجع سبق ذكره، ص 20

3- خصائص وأهمية الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية

3-1- خصائص الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

من أهم خصائص نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية ما يلي:[1]

- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض ممتلكه شرعيا لكل المؤسسات وفهم هذا المنظور في المؤسسات الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدر لتنافسية المؤسسات الصناعية.
- أن تكون إدارة البيئة الصناعية إدارة مرنة.
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بكافة الاعمال بشكل أفضل.
- أن تكون متعاونة ومتشاركة حيث تكون كشبكة لتشغيل المعلومات لمسؤولية المحددة لكل فرد.

3-2- أهمية نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية

إن اعتماد نظام الإدارة البيئة في المؤسسة الصناعية ضمن هيكلها التنظيمي يعود لعدة أسباب أهمها:[2]

- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الانتاج الأنظف.
- وضع الارشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية الوسط الداخلي للمؤسسة.
- أن تكون متابعة مصادر التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية من مهام سلطة واحدة ومعينة حيث تعد هذه الإدارة الكيان المؤسسي المعني بالقضايا البيئة للمؤسسة، وأن تكون على ذلك كل تعاملات السلطة التنفيذية معه فتحدد بذلك المسؤوليات في حاله التقصير.
- رصد نوعية البيئية في المؤسسات على نحو أفضل.

---

[1] بلقاسم قريشي ومحمد، أثر الخصائص المؤسسية على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية لمؤسسات الاسمنت جزائرية)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص 116.

[2] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة الطارف، الجزائر، 2013، ص 09.

ثانيا- أنواع التلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية، وتأثيراته على البيئة، ووسائل حمايتها من التلوث:

1- أنواع التلوث

هناك أنواع عديدة من الملوثات البيئية الناتجة عن المؤسسات الصناعية نذكر منها:[1]

أ- التلوث المائي

الماء أهم شيء في الطبيعة لأنه المصدر الأول للحياة، فالماء سر الحياه لكل من دب على الارض، ويمكن حصر مصادر تلوث المياه من الفضلات الصناعية ومياه الصرف الصحي كما تتعرض البحار والمحيطات بصفة خاصة إلى التلوث بالنفط الناتج من المؤسسات الصناعية.

ب- تلوث التربة

لم تسلم التربة من ظاهره التلوث بل تعرضت لتلوث خطير مصادره الأساسية الأسمدة الكيمياوية المبيدات الحشرية والمخلفات الصلبة فمن خلال ممارسة الإنسان لنشاطاته تتعرض التربة لأنواع عديدة من الفضلات سواء الغازية المتحركة في الجو أو السائلة التي تصرف في المياه أو الصلبة أو الإشعاعية، فإذا تفاعلت مع مكونات التربة وهذا ما قد يوقف التربة عن أداء مهامها ويؤدي إلى عواقب وخيمه مثل تصحر الأراضي الخصبة[2].

ج- التلوث الهوائي

التلوث الهوائي هو حدوث خلل في النظام الايكولوجي الهوائي نتيجة اطلاق كميات كبيره من الغازات والجسمات تفوق قدره النظام على التقنية الذاتية مما يؤدي إلى حدوث تغير كبير في حجم خصائص عناصر الهواء وتتحول من عناصر مفيدة صانعه للحياة إلى عناصر الضارة فالهواء النقي يحتوي على الاكسجين بنسبه 20،14 % والنتروجين بنسبه 09. 78 % أما الأرجون بنسبه 93. 0 %

[1] عامر أحمد غازي منى، البيئة الصناعية تحسينها وطرق حمايتها، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 291.
[2] مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2014، ص 102.

وثاني أكسيد الكربون بنسبه قليله جدا وقد يحتوي على بخار الماء حيث يحدث تلوث الهواء من تداخل الانسان في تغيير نسبه الهواء ذلك بالمخلفات والعوادم التي تخلفها الصناعة.[1]

2- أثار ملوثات المؤسسات الصناعية على البيئة

إن التلوث اصبح ظاهره خطيره منتشرة بشكل كبير خاصه في المدن التي تحتوي على مصانع والتي أصبحت تشكل أضرار على الكائنات الحية من بين هذه الأضرار ما يلي:[2]

- نتج عن الملوثات المنبعثة في الهواء مظاهر متعددة أهمها الضباب الدخاني والأمطار الحمضية واختلال الفصول والحصار حساب الأمطار مما أدى الى حدوث فيضانات في المناطق وحدوث الجفاف في مناطق أخرى.
- تسبب مياه الصرف الصحي التي يتم طرحها من المصانع والأنهار والبحيرات والبحار لانتشار عدة أمراض خطيرة لما تحتوي هذه المياه من البكتيريا كثيرة (بكتيريا المسببة لمرض الكوليرا مثلا).
- تفقد الأرض سنويا ما يقدر بـ 25 مليون طن من التربة بفعل التعرية والانجراف نتيجة لتناقص اختفاء الغطاء النباتي، كما تتعرض التربة لتلوث خطير مصادره الأساسية الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية.
- أدى التلوث البيئي إلى انقراض العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية في كافة أنحاء الأرض.
- التأثير السلبي على إنتاجية الأنظمة كالمحاصيل الزراعية والثروة السمكية وغيرها.
- انخفاض انتاجية العامل بسبب الأمراض الناتجة عن التلوث وبالتالي تدني الناتج الوطني الإجمالي[3].

[1] عارف صالح مخلف، المرجع السابق، ص 47 ص 64.

[2] بلال بلقاسم، التلوث الصناعي وانعكاسات يهيئه البيئية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بولاية الشلف، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، الجزائر، 2023، ص 6.

[3] عماد الدين براش، دور المراجعة البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة، دراسة حاله مؤسسة نفطال مقاطعة الوقود قسنطينة، مذكره ماجستير كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه سطيف 1، 2015، ص 19

3- وسائل حماية البيئة من الملوثات الصناعية

ويمكن إجمال هذه الوسائل في النقاط التالية:[1]

- توفيق أوضاع المنشآت طبقا لأحكام قانون احكام البيئة رقم 4 لسنة 1994، والالتزام بتطبيق التشريعات والمعايير البيئية، وتشديد العقوبات في بعض الجرائم البيئية ذات التأثير الضار على صحة الإنسان.
- تدبير الاعتمادات اللازمة لبرامج حماية البيئة، واعتبار التخطيط البيئي جزءا من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وادخال دراسات التأثير البيئي ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية.
- تنمية الوعي البيئي والقدرات الفنية لدى الجماهير لصيانة البيئة وحب الطبيعة وجعلها رسالة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وتفعيل تطبيقات القيم الأخلاقية والشرائع الدينية في المحافظة على البيئة.
- دراسة المشكلات البيئية ووضع الحلول الملائمة، ووضع الخطط لمواجهة الكوارث البيئية في حالة حدوثها، والحد من التلوث، وتحقيق التكامل بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالتنمية البشرية وتوفير الكوادر الفنية وتدريبها وزيادة كفاءتها ووضع نظام مجز للأجور والحوافز توفير المعدات وأجهزة الرصد والقياس، وتقوية المؤسسات البيئية وتطويرها وتحسين أدائها وتحقيق التكامل والتنسيق بينها وبين الأجهزة المحلية والوزارات ذات العلاقة بتطبيق تشريعات تتضمن جوانب بيئية وزيادة عملية المشاركة الشعبية في الإدارة البيئية، والاتجاه الى المركزية الإدارة لتحقيق السرعة في الانجاز والمعايشة الميدانية للمشاكل البيئية.
- التوسع في تطبيق نظم الإدارة البيئية (ISO) ومنها ايزو14001،14002 لتشمل بجانب قطاع الصناعة والمياحة،
- تقييم أداء الجهات الحكومية والمحليات لإيجاد جو تنافسي بين الأجهزة الحكومية والارتقاء بمستوى أداء الخدمات على المنافسة في الأسواق الخارجية الحكومية، وضمان منتج قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية القابلة للنفاذ مثل النفط والمعادن الأخرى وتطوير وساتل التصنيع والتقطير والحفظ والتخزين، وتطويع مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه.

[1] عبد العزيز قاسم محارب ، الأثار الاقتصادية لثلوث البيئة، مركز الإسكندرية لنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 91

وضع نظام فعال للرقابة والمتابعة والتقييم ورصد المخالفات البيئية وتوقيع المخالفات الفورية على المخالفين، ووضع الاشتراطات البيئية موضع التنفيذ، وإيقاف الأنشطة التي يترتب على مخالفاتها الإضرار بصحة المواطنين.

ثالثا- نظام ومتطلبات إنشاء عمل الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية:

1- نظام عمل الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية

تهدف الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية إلى تقليل التأثير على البيئة من خلال تحسين أساليب الإنتاج وتحليل الأداء البيئي لمراحل التصنيع بعد دمج النظام في الهيكل التنظيمي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): يمثل نظام عمل الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية

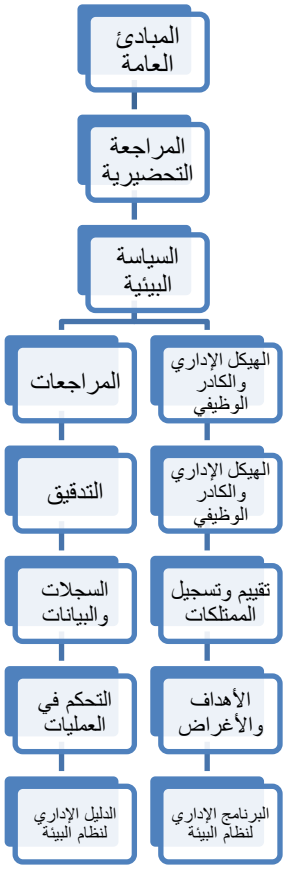

المصدر: بن شهيد فضيلة، مساهمة التدقيق البيئي في تحقيق الاستدامة البيئية للمؤسسات الصناعية (شركة دولفين لطاقة المحدودة)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة احمد زيانة، غليزان، الجزائر، 2021، ص 131.

لتحقيق قابلية التشغيل البيني، يجب علينا اتباع الخطوات التالية:

أ- المرحلة الإعدادية:

جب توفير المتطلبات اللازمة لتدريب الموارد البشرية لتدريب العاملين في قطاع الإنتاج والخدمات بالمؤسسة. ومن الضروري تطوير البرامج التدريبية لتكوين وتحسين كفاءة الموارد البشرية فيما يتعلق بالبيئة. وينتج عن ذلك تقدير مدى المخاطر المحتملة في الأنشطة والمرافق في المؤسسات الصناعية، وتوفير التدريب المستمر على إجراءات الصحة والسلامة للحوادث الصناعية الخطيرة.

ب-مرحلة الاستمرارية:

بعد المرحلة السابقة يجب على المؤسسة إعداد برنامج شامل يضمن إدخال أساليب وأساليب إنتاجية صديقة للبيئة، ويمكن أن يقتصر على:

- **إعادة تدوير مخلفات الإنتاج:** ويتم ذلك من خلال إعادة استهلاك المياه الصناعية، وتوفير مصادر مياه جديدة بسبب ندرتها، وإعادة تدوير المواد الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات الصناعية لتوفير دخل جديد وتقليل تكاليف التخزين، بالإضافة إلى العمل على تطوير القديم تجهيزات المؤسسة الصناعية بما يوفر لها البيئة الخضراء.
- **التدقيق الداخلي الدوري:** والذي يشمل جودة المواد الخام ومدى مطابقتها للمواصفات والمنتجات، وجودة تقنيات العمليات المستخدمة، وكميات مدخلات المواد والمياه والطاقة، والأساليب البيئية المستخدمة في المؤسسة، الوعي بالمياه والهواء المحيط، ومدى كفاية الخدمات البيئية بالمؤسسة، وإدارة ونظافة المباني الداخلية.[1]

2- متطلبات إنشاء نظم الإدارة البيئية

يتطلب تحقيق نظام إدارة بيئية عدة متطلبات وخطوات نوجزها فيما يلي:[2]

[1] بن شهيد فضيلة، المرجع السابق ص 132.

[2] فتحي أحمد يحي العالم، نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية، دار اليازوري للنشر، ص 179.

أ- السياسة البيئية:

الهدف توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية من طرف الإدارة العليا مع التأكيد على:

- أن تكون مناسبة لطبيعة حجم التأثيرات البيئية لأنشطتها أو خدماتها.
- أن تتضمن الإلتزام بالتحسين متواصل والحد من التلوث.
- أن تتضمن الالتزام بالوفاء بالتشريعات واللوائح البيئية السائدة والمتطلبات الأخرى التي تشارك بها المنظمة.
- ضبط الإطار العام وفحص المستهدفات البيئية.
- أن توثق وتنفذ وتصان وتعمم لكل العاملين.
- أن تتاح للجمهور.

ب- التخطيط

❖ **الجوانب البيئية**

تضع المنشأة وتصون نظام لتعريف الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها وخدماتها التي تستطيع التحكم فيها ويتوقع وأن تتمكن من السيطرة عليها لكي تحدد تلك التي لها آثار ملموسة على البيئة.

❖ **المتطلبات التشريعية وغيرها**

تضع المنشأة وتصون نظام يلم ويحيط بالمتطلبات التشريعية وغيرها، والتي تتعهد المنشأة بتطبيقه على جوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

❖ **الأغراض والأهداف**

تضع المنشأة وتصول أهداف وأغراض موثقة لكل وظيفة ومستوى في الهيكل التنظيمي وعندما تضع المنشأة أغراضها وتجري فحصها، فعليها أن تأخذ في الاعتبار المتطلبات التشريعية وغيرها والجوانب البيئية البارزة واختباراتها التكنولوجية والمتطلبات التمويلية والتشغيلية ووجهة نظر الأطراف المعنيين، ويتعين أن تتناغم الأغراض والأهداف مع السياسة البيئية متضمنا ذلك الالتزام بالحد من التلوث ويمكن إعطاء أمثلة عن الأهداف والغايات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): يمثل الجدول أمثلة أحد متطلبات إنشاء نظم إدارة البيئة (التخطيط)

الأهداف	الغرض
• تخفيض الهدف واستنزف الموارد • تخفيض انتشار الملوثات في البيئة في(الكيماويات) • تخفيض أي أثر بيئي ضار • ترويج الوعي البيئي بين العمال والمجتمع	• الوصول إلى نسبة تخفيض 15% في الكهرباء • الوصول إلى نسبة تخفيض 5% في الغاز الطبيعي • تقليل استخدام الفلوروكربونات • عمل دورات تدريبية شهري

هذه الأهداف والغايات تكون مرتبطة بكل مؤسسة حسب منتجاتها وأنشطتها والجوانب البيئية المصاحبة لها ويجب أن تراجع دوريا.

ج- برامج الإدارة البيئية:

تضع المنظمة وتصون برامج لبلوغ الأغراض والأهداف وتتضمن:[1]

- تحديد مسؤولية بلوغ الأغراض والأهداف عند كل وظيفة ومستوى في الهيكل التنظيمي.

3- **التنفيذ والتشغيل:**

وتشمل هذه الخطوة العناصر التالية:[2]

أ- البيئة والمسؤولية:

تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات والوجبات وتعميمها للتسيير على الإدارة البيئية الفعالة، وتوفر الإدارة الموارد الجوهرية للتنفيذ والتحكم في منظومة الإدارة البيئية، وتتضمن الموارد والقوى العاملة والمهرات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل، وتسمي الإدارة العليا للمنشأة ممثلين للإدارة يتولون إلى جانب مسؤوليتهم الحالية مهام وسلطات ومسؤوليات مفادها:

[1] سحر قدوري عباس، نظم الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 61، العراق، ص 78.

[2] محمد الهادي حنوس، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 55.

- التأكد من أن متطلبات منظومة الإدارة البيئية قد تم وضعها وتنفيذها وصيانتها بمقتضى هذه الوظيفة.
- تقديم تقرير عن أداء نظام إدارة البيئة للمؤسسة للمراجعة أو التدقيق وكأساس لتحسين نظام إدارة البيئة.

ب- **التدريب والنوعية والجدارة:**

تضع المنشأة الاحتياجات التدريبية، وسوف تحتاج إلى أنه يتعين على جميع العاملين الذين قد ينشأ عن عملهم تأثير بارز على البيئة تلقي التدريب المناسب، وتضع المنشأة وتصون أساليب لإلمام عمالها أو أعضائها في كل وظيفة ومستوى ما يلي:

- أهمية تطابق السياسي والأساليب البيئية مع متطلبات منظومة الإدارة البيئية.
- التأثيرات البيئية البارزة العملية أو الكامنة لأنشطتهم والمزايا البيئية للأداء الفردي المتحسن.
- أدوارهم ومسؤوليتهم لبلوغ التطابق فيما بين السياسة والأساليب البيئية وبين متطلبات المنظومة الإدارية البيئية، شاملا الاستعداد للطوارئ ومتطلبات ردود الأفعال.

ج- **الاتصالات:**

- الاتصالات الداخلية بين المسؤوليات والوظائف المختلفة في المنشأة.
- التلقي والتوثيق الاستجابة للاتصالات الواردة من أطراف معينة خارجية.

د-توثيق المنظومة الإدارية البيئية:

تضع المنشأة قاعدة للمعلومات وتصونها، ويكون التوثيق ورقيا أو إلكترونيا.

هـ- التحكم في الوثائق:

تضع المنشأة وتصون أساليب للتحكم في الوثائق المنصوص عليها في المواصفة للتأكد من:

- إمكانية تعيين مواقعها.
- فحصها دوريا وتدقيقها حسب الحاجة، وتعتمد لأحكام الدقة من مسؤول.
- تتوفر كل المواقع التي يتعين صدورها أو تحديدها ضمانا للأداء الفعال للمنظومة.

و- الاستعداد للطوارئ ومواجهتها:

تظهر المنشأة وتصون أساليب لتحدد البواعث المحتملة للحوادث واستعدادات طوارئ والظروف المواجهة والحد من وطأة التأثيرات المصاحبة لها.

وتراجع المنشأة وتفحص إجراءات الطوارئ الخاصة بها كل ما كان ضروريا وعلى الأخص أثر وقوع حوادث أو حالات طارئة، كما تجري المنشأة اختبارات دورية لهذه الأساليب.

4- فحص منظومة الإدارة البيئية أو المراجعة الإدارية

تعيد المنشأة النظر على فترات تحددها الإدارة العليا في منظمة إدارة البيئية للتأكد من استمرار ملائمتها وكفاءتها وفاعليتها. وتؤكد عملية إعادة النظر أن المعلومات الضرورية يتم تجميعها لإتاحة الفرصة للإدارة لإجراء هذا التقييم ويتعين توثيقه. يبرز الفحص الحاجة إلى التغييرات في السياسة وفي الأغراض والعناصر الأخرى لمنظومة الإدارة البيئية، وعلى ضوء نتائج مراجعة منظومة الإدارة البيئية والتغيير في ظروف والالتزام بالتحسين المتواصل[1].

المطلب الثالث: المواصفة البيئية ISO 14000

أولا- مفهوم المواصفة البيئية:

تعتبر المواصفة (ISO 14000) عبارة عن مجموعة تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية، يمكن تطبيقه بجميع أنواع وأحجام منظمات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء كانت ثقافية اجتماعية وجغرافية.

[1] مجذوب بحوصي وآخرون، نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في شركة نفطال، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، ISSN: 2676-1513،جامعة طاهري محمد بشار، ص 121.

وتعرف المواصفة القياسية الإيزو 14,000 بأنها مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي و قاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي.[1] إذ يوضح الشكل: أهم هذه المتطلبات الواجب توافرها.

الشكل رقم (02): يمثل سلسلة المتطلبات العامة التي أفردتها المواصفة الدولية إيزو 14001

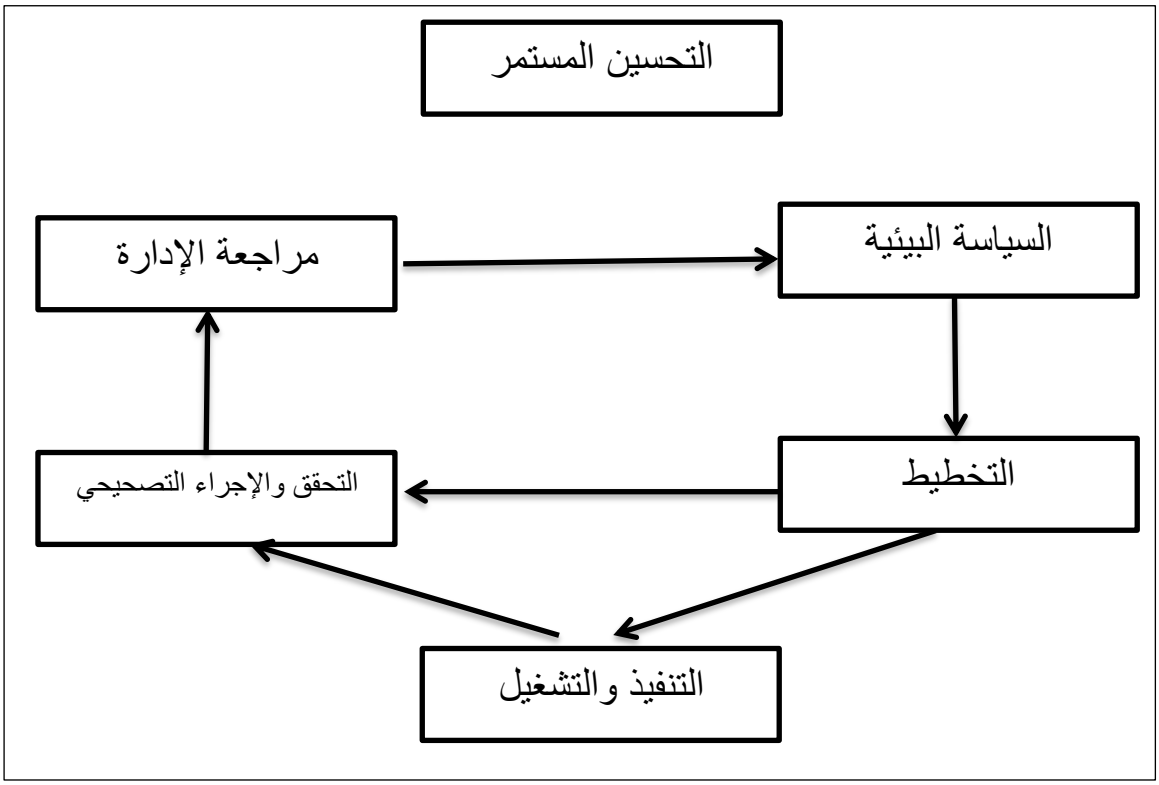

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة ادارة الجودة و البيئة ISO 9000, دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 189

1- السياسة البيئية:

وتتضمن الخطوط العريضة التي يجب تبنيها من قبل الإدارة العليا في المنشآت في إطار علاقاتها بالبيئة وهي:

- مدى تناسب السياسة البيئية المتبناة مع طبيعة عمليات المنظمة.

[1] لصاق نصر الدين، دور بطاقة قياس الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية (نموذج مقترح في مؤسسة صناعة الاسمنت بسور الغزلان)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003، ص 61.

- الالتزام برعاية البيئة ومنع التلوث. والالتزام بالواجبات القانونية والاشتراطات البيئية التي تتضمنها.
- تصميم الإطار العام لوضع ومراجعة الأهداف البيئية.
- توثيق وكتابة السياسة البيئية وتحقيق قبول العاملين لها.

2- التخطيط:

والذي يتضمن: الاعتبارات البيئية. متطلبات الجوانب القانونية، الأهداف والمستهدفات، والأفكار القياسية، برنامج وخطط الإدارة البيئية.[1]

3- التطبيق والعمليات:

ويتضمن:

- هيكل ومسؤوليات الإدارة البيئية.
- التدريب.
- نظام الاتصال.
- تصميم مستندات نظام الإدارة البيئية.
- الدورة المستندية.
- الوسائل التي تحقق الاستجابة السريعة للطوارئ.
- مراقبة عمليات التشغيل.

4- المراجعة والإجراء التصحيحي:

وتتضمن: قياس الأداء الخاص بالبيئة، كيفية تطبيق الإجراء التصحيحي فور ظهور المشكلات، حفظ وفهرسة المستندات الخاصة بتنظيم الإدارة البيئية، كيفية المراجعة المستمرة لنظم الإدارة البيئية.[2]

[1] https://itfcenvironment.fr.gd/izo.htm تم تسجيل الدخول بتاريخ: 27.04.2024 11h30 صباحا

[2] علي إبراهيم الخضر، إدارة الاعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، سوريا، 2007، ص 293.

5- مراجعة الإدارة:

وتتضمن: وسائل التأكد من ملائمة وفعالية نظام الإدارة البيئية المتبع. يجب أن تشمل وسائل التأكد كافة العوامل والمعلومات والعناصر النظام الإدارة البيئية. الأهداف ومجالات التغير وكافة مكونات نظام الإدارة البيئية التي يمكن إدخال تحسينات عليها أولاً بأول.

6- التحسين المستمر لكافة مكونات وعناصر نظم الإدارة البيئية:

وتهدف هذه المواصفات أساسا إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث وتوازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديدها وبشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت.[1]

ثانيا- دليل استخدام المواصفة ومكوناتها:

1- دليل استخدام المواصفة

وتأكيد أنا ما سبق جاء دليل استخدام للمواصفة ذاتها وفي إصداره الثاني لعام 2001 جملة ملاحظات تتلخص فيما يلي:[2]

أ- تستطيع المواصفة وكنظام إداري أن تتكامل مع التنظيمات الأخرى على مستوى المنظمة بكفاءة وتماسك عالي، في تقدم المواصفة تسهيل يد في عملية الاستفادة من الفرص البيئية المتاحة بطريقة متجاوزة للحدود المخطط لها أساسا.

ب- تستطيع المنظمة الكبيرة أن تطبق هذه المواصفة عن طريق الاختيار من مجموع آلاف العاملين، عاملين من كل 12 عامل لتشرح لهم عناصر المواصفة بمرونة ووضوح وباستخدام طرق ملائمة وحسب نوع المنظمة وحجمها بما يوفر لديهم خبرة وتدريب عالي يمكنهم من تنفيذ المواصفة.

ج- لا تحتاج المنظمة إلى نقطة بداية متكاملة لتنفيذ المواصفة إذ كثيرا ما تكون المعرفة بمتطلبات المواصفة كيف يلي تكون نقطة انطلاق نحو إنشاء نظام إدارة بيئية رصينة في التطبيق العملي.

---

[1] نجم العزاوي، عبد الله النقار، المرجع السابق، ص 127.

[2] مصطفى يوسف كافي، التسويق المستدام والثقافة البيئية، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2021، ص 241.

د- ركزت المواصفة على مفهوم التحسين المستمر لكنه مفهوم افتراضي لا يمكن بلوغه بسبب عدم وجود منظمة مثالية، لذلك فهي نظام يساعد المنظمة على التحسين البيئي من خلال تحليل وتحديد المشاكل البيئية وتوثيقها من عن لتكرارها.

2- مكونات سلسلة الإيزو 14,000

إن مواصفة الإيزو 14,000 تشمل عدة مكونات وتعتبر مواصفة الايزو 14001 أهم هذه المواصفة والتي تختص بالإدارة البيئية، وترتكز على مبدأ التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): حلقة ديمينج للتحسين المستمر

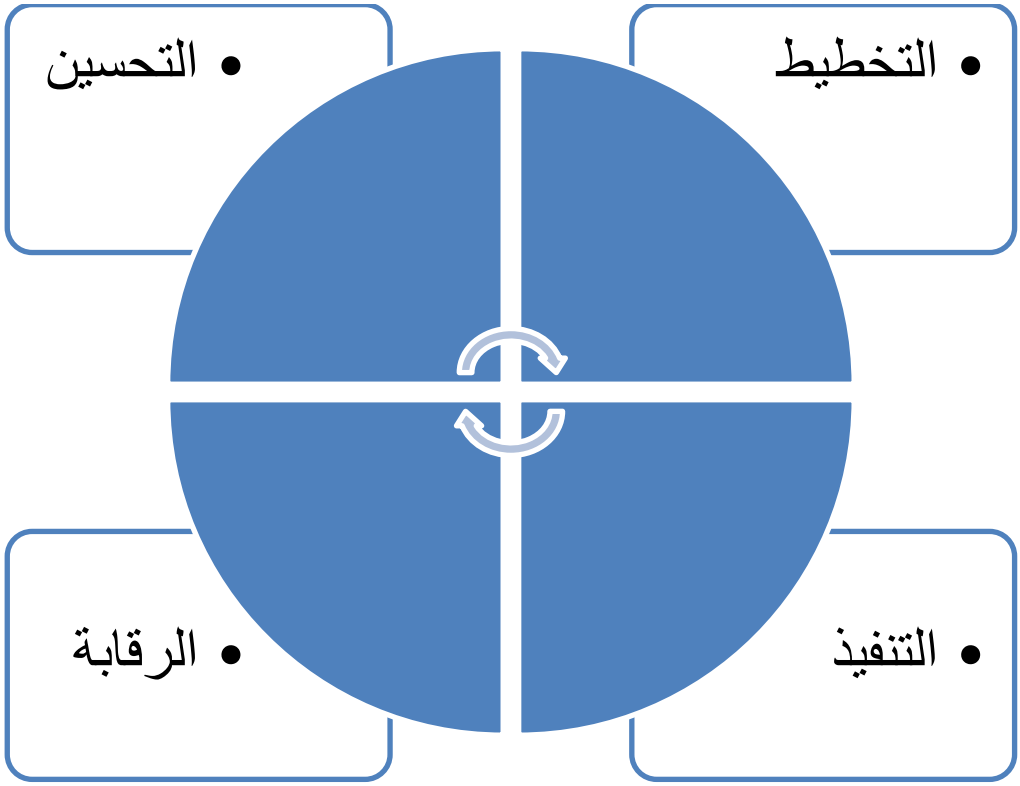

https://tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Pages/190-14.aspx تم الدخول يوم 2024/4/28

أ- **مرحلة التخطيط**

✓ تحديد وفهم المشكلة أو الفرصة التي ترغب في استغلالها.

✓ تحديد حل محتمل.

ب- **مرحلة التنفيذ:**

✓ اختبار الحل المحتمل من خلال مشروع تجريبي صغير الحجم.

✓ تقييم مدى تحقيق التغييرات المقترحة للنتائج المرجوة مع الحد الأدنى من المخاطرة.

ج- **مرحلة التحسين:**

✓ تحليل نتائج المشروع التجريبي مقابل التوقعات المحددة في المرحلة الأولى.

✓ إذا لم يكن الحل ناجحًا، عودة إلى المرحلة الأولى. إذا كان ناجحًا، انتقال إلى المرحلة الرابعة.

د- **مرحلة الرقابة:**

✓ تنفيذ الحل النهائي.

تذكيرًا، دورة ديمنج هي حلقة مستمرة وليست عملية ذات بداية ونهاية. يجب أن تستمر في البحث عن طرق لتحسين العملية لمؤسستك أو عملائك.[1]

ويمكن توضيح أهم مكونات عائلة المواصفات إيزو 14000 ومن خلال الجدول التالي:

[1] خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت مفتاح) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص 118.

الجدول رقم (03): يمثل الجدول أهم مكونات الموصفات إيزو 14000

رقم المواصفة	التعريف
14001	نظام الإدارة البيئية: خصائص ومرشد الاستخدام
14004	نظام الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة المساندة
14015	الإدارة البيئية: التقييم البيئي لموقع المؤسسة
14020	الملصقات البيئية: مبادئ عامة
14021	الملصقات البيئية: الإعلان البيئي الذاتي
14024	الملصقات البيئية: النوع الأول المبادئ والإجراءات
14031	الإدارة البيئية: تقييم الأداء البيئي
14040	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، ومبادئ وإطار العمل
14041	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة تعريف الهدف والمجال
14042	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تقييم تأثير ودورة الحياة
14043	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تفسير دورة الحياة
14050	الإدارة البيئية: المفردات

المصدر: صلاح الدين حسن السيسي، تطوير إدارة الشركات لتحقيق ادارة الجودة الشاملة شهادة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2011 ص 113.

يظهر الجدول السابق أن مواصفة ISO 14000 المحدثة لعام 2004 تشمل 16 مواصفة تدعم الإدارة في تحقيق متطلبات البيئة أثناء أداء أنشطتها، مثل إدارة البيئة والتدقيق البيئي. يمكن القول إن الإدارة البيئية تهدف إلى إدارة الجانب البيئي للمؤسسة وتحسين أدائها البيئي، ويتحقق ذلك من خلال تبني المواصفات الدولية لنظم الإدارة البيئية ISO 14000، بما في ذلك ISO 14001 التي تمثل المتطلبات العامة لنظام الإدارة البيئية.

ثالثا- سمات مواصفة الأيزو 14,000 والانتقادات الموجهة إليها:

1- سمات المواصفة البيئية إيزو 14,000

لوحظ أنه لا يوجد هيكل أو مبدأ يعتبر نموذج، لكن المواصفة ايزو 14,001 يعتبر هيكل مثالي في التطبيق العملي بخطوات السعر المنظمة على تحقيق أفضل أداء بيئي لذا فقد أظهر التنفيذ الفعلي للمواصفة مزايا عديدة منها ما يأتي[1]:

أ- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والأهداف السياسية الاستراتيجية

لقد وجد كل من (kanna & Quimito 2000) أن هناك علاقة بين العمل التشريعي والأداء البيئي للمنظمات، حيث أن تحديد العلاقة بين المقاييس البيئية الموضوعة من قبل المسؤولين الأساسيين عن البيئة في الدولة والمقيمين للأداء البيئي لتلك المنظمات إذ انها تحقق فوائد طويلة الأمد للبرامج البيئية المعتمدة وعلى مستوى الدولة.

فمع السنوات الأخيرة ظهر نمو سريع في التشريع والسياسات البيئية مثل فرض الضرائب البيئية وجمعها ومع أن هذه المعالجات لها أبعاد بيئية معينة لكنها لا تكتمل إذ لم يتم اهتمام مدراء البيئة أنفسهم بتفعيل نشاطاتهم.

ب- اعتراف المنظمات الصريح بأنها تطورها متعلق بالمصادر البيئية المؤثرة على نشاطها وهذا عمق درجة الاهتمام بالبيئة.

ج- منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يسهم بتقليل التكاليف.

د- يجد أسواقهم مستهلكين جدد فقد لاحظ (arora & gagopa dhaya 1995) بوجود اتصال واسع بين المستهلكين والإعداد البيئي حيث وجد ما يسمى بالمستهلكين الخضر وهذه تجربة سابقة وجدت لدعم عملية الحفاظ على البيئة.

وكما أن السمعة والشهرة البيئية للمنظمة تزيد من مكانتها وتطورها من بين المنظمات العاملة معها.. لأدائها البيئي وهذا ما تم تأكيده خصوصا في عصرنا الراهن حيث تم الاعتماد البيئي كأساس في التعامل التجاري العالمي.

[1] - صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 120.

هـ- عزيز صورة المنظمة لدى المنظمين والموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعاملة مع المنظمة.

و- يزيد من إبداء المنظمات وقدرتها على التنافس لأجل الحصول على حصة سوقية أعلى.

ز- تحسين است حضارات الإدارة العليا في مواقف الأزمات والطوارئ البيئية.[1]

2- أهم الانتقادات الموجهة للمواصفة

أ- انتقادات داخلية: متمثلة في الطاقة اللازمة من قبل المدراء والكوادر (جهد،كلفة، وقت) لإقامة وتشغيل هذا النظام.

ب- انتقادات خارجية: متمثلة بكونها نظم تهدف أساسا إلى مراعاة مصالح منظمات والمنظمة الأخرى والبيئة نحسب عمل المنظمة إضافة إلى تكاليف الاستشارات والبرامج الخارجية.

ج- يعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي لما يستخدمه من إجراءات وخطوات دقيقة.

د- هناك بعض المجالات المبهمة في المواصفة منها تحديد الجوانب البيئية للمنظمة وضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية.

إذن نستنتج من خلال ما ورد إنه يمكن اعتبار سلسلة المواصفة إيزو 14,000 مواصفة عالمية ومعتمدة لدى الكثير من الشركات العالمية.[2]

[1] Marion personne, Contributon à la méthodolgie d intégration de l environnement dons les PME-PMI (evaluation des performances environnementales, Thése de doctrat et technologie des dechets, Devant l institut national des siences appliq uies, France, 2013, p 83.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الشركات مقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 403.

المبحث الثاني: مضامين الأداء الشامل

يمثل الأداء مفهوما مركزيا في إدارة الأعمال، وهو القاسم المشترك لجميع الجهود التي تبذلها الإدارة والعاملين، ورغم أن الاهتمام بالأداء في العالم الصناعي قديم إلا أن الثورة الحقيقية لتطور الأداء حديثة العهد نسبيا، ومع ذلك التطور الحاصل في هذا الجانب جاء بشكل تراكمي عبر فترات زمنية طويلة ساهمت فيها مختلف القطاعات العسكرية والأعمال والقطاع الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل اقتصاد وتسيير، المؤسسات حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في الاقتصاد.

أولا- تطور الأداء:

تطور مفهوم الأداء عبر الزمن، بدءًا من النظرة التقليدية التي ركزت على الدقة وقياس الأداء من خلال دراسة الحركة والزمن، كما في أعمال "تايلور". مع القرن ال 20، تحول التركيز من الكميات المنتجة إلى الكميات المباعة، وأصبح الأداء يعبر عن التحكم في التكاليف للتأثير على الأسعار ومع تطور الزمن، أخذ مفهوم الأداء بعدًا جديدًا يتجاوز الزمن والتكاليف إلى النظر في تأثيرات بيئة العمل والتسويق والإدارة الاستراتيجية. الأداء لم يعد يقتصر على تخفيض التكاليف بل يشمل القيمة المقدمة للعملاء ومصالح أطراف متعددة كالمساهمين والموردين والمجتمع، ما يعرف بـ" "Stakeholder value". وأخيرًا، ظهر مفهوم "إدارة الأداء" كجزء من الوظيفة الإدارية في المؤسسات، معالجًا الأداء من منظور شامل ومتكامل.[1]

[1] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 221.

ثانيا- تعريف الأداء وعناصره

1- تعريف الأداء:

أ- تعريف الأداء حسب (Miller et Bromily): ينظر هذين الكاتبان إلى الأداء على أنه: محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هون عكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[1]

ب- تعريف الأداء حسب (A.kherakhem): من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على:" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".

ج- تعريف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس الايزو 9000 إصدار 2000: بأنه يشمل الكفاءة والفعالية، فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، إما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والمواد المستعملة.[2]

ومن خلال التعريفات المختلفة السابقة، يمكن القول أن الأداء هو مدى قدرة تحقيق المؤسسة لأهدافها على المدى البعيد من خلال رشدها في استغلال وتوظيف مختلف مواردها في إطار الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية لأنشطتها.

2- عناصر الأداء

تتمثل العناصر المكونة للأداء في[3]:

أ- **القدرة:** نعني بها أن يستطيع العامل أداء العمل الموكل إليه بالدرجة المطلوبة من الإتقان مقابلا في ذلك المعايير الموضوعة مسبقا. وتعتبر القدرة بدرجاتها المختلفة حصيلة التفاعل متغيرين هامين هما: المعرفة والمهارة.

✓ **المهارة:** يقصد بها تطبيق ما يعرفه الإنسان و اكتساب خبرة من هذا التطبيق تساعده على صقل قدرته على ما يقوم به من أعمال.

✓ **المعرفة:** تعبر عن حصيلة المعلومات التي توجد عند الفرد اتجاه شيء معين.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 38.

[2] مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2016، ص 16.

[3] تم تسجيل الدخول الى الموقع بتاريخ 2024/05/11 17h55 https://hrdiscussion.com/hr49447.html،

ب- **الرغبة:** هي الشق الثاني من معادلة الأداء، وتتعلق بدوافع الفرد و هي أصعب من القدرة سواء في تكوينها أو معالجتها أو التنبؤ بها و تتكون الرغبة من ثلاث عناصر متداخلة هي: الاتجاهات، مناخ العمل، المناخ الأسري:

✓ **الاتجاهات:** هي حالة فكرية أو مجموعة من الآراء في ذهن الفرد نحو الأشياء التي توجد حوله مثل العمل، الزملاء والمجتمع .... الخ.

✓ **مناخ العمل والمناخ الأسري:** إن إنتاجية الفرد هي محصلة تفاعل مجموعة من العوامل.

ويوضع التفاعل الذي يتم بين القدرة و الرغبة و مكوناتهما لتحقيق كفاءة العنصر البشري من خلال منظومة تربط بين مدى توافر مناخ أسري من ناحية. ومن ناحية أخرى مدى توافر مناخ عمل تقدمه المنظمة للعامل يتمثل في طبيعة الوظيفة وأسلوب القيادة والحاجات المشبعة للأفراد.

ج- **التكنولوجيا:** هي فكر وأداء وحلول المشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات. فهي ليست مجرد علم أو تطبيق العلم أو مجرد أجهزة، بل هي أعم و أشمل من ذلك بكثير، فهي نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي والجانب التطبيقي.

ثالثا- أبعاد ومكونات الأداء:

1- مكونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين.

أ- **الفعالية:** ينظر (vincent plauchet) إلى الفعالية على انها:" القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول الى النتائج المرتقبة".

ب- الكفاءة: تعرف الكفاءة حسب (Vincent plauchet) هي:" القدرة على القيام بالعمل المطلوب قليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة".

كما تعرف الكفاءة على أنها:" الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر.[1]

2- أبعاد الأداء

بعد أن تعرضنا سابقا إلى مجموعة من التعاريف المفسرة لمفهوم الأداء ومكوناته نتناول فيما يلي الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، حيث يركز البعض على الجانب الاقتصادي في الأداء، بينما البعض الآخر إلى الأخذ في الحسبان الجانب التنظيمي والاجتماعي وهذا من منطلق أن الأداء مفهوم:شامل إذ تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:[2]

أ- **البعد التنظيمي للأداء:**

يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسير المؤسسة معايير يتم على أساسها في قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء.

مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة بالطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتجة عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية

ب- **البعد الاجتماعي للأداء**

يشير البعد الاجتماعي للأداء الى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسات اختلاف مستوياتهم لان المستوى رضا العميدين يعتبر مؤشرا على وفاء الافراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون ان الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على مدى البعيد اذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فما وهو معروف في أدبيات التسيير ان جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية لذلك ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة اي لكل ماله صلى بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (صراعات، أزمات، ... إلخ).

ج- **البعد الاقتصادي:**

[1]- مصطفى يوسف، المرجع السابق، ص 23 ص 26.

[2] سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأداء، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2011، ص 116.

ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية فهوا الذي بواسطته تشبع المنظمة رغبات المساهمين لزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم.

د- **البعد البيئي:**

يرتكز على المساهمة الفاعلة للمنظمة في تنمية وتطوير بيئتها.[1]

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء

تعتبر عمليه تقييم الأداء وإدارتها أحد أهم مكونات إدارة الموارد البشرية حيث تعتبر عملية تقييم الأداء أحد العمليات الأساسية التي تستند إليها إدارة المؤسسة في وضع البرامج اللازمة لتخطيط الموارد البشرية وإدارتها وتنميتها بالشكل المطلوب.

أولا- تعريف تقييم الأداء:

يمكن تعريف عملية تقييم الأداء على أنها:[2]

نظام يستخدم لقياس الاداء الوظيفي للعاملين حيث يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين واعمالهم من خلال مقارنه الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحددة مسبقا وذلك لتحديد الانحرافات عن الاهداف السابقة تحديدها.

ويعرف أيضا على أنه: عمليه تحديد مدى مساهمة كل فرد في انجاز الاعمال الموكلة اليه، وضمان الحفاظ على التوازن اللازم بين متطلبات الوظيفة وقدرات العمل الذي يشغلها.[3]

ومنه نستنتج أن تقييم الاداء هو التقييم المنظم للفرد فيما يتعلق بأدائه الحالي لعمله وقدراته المستقبلية والنهوض بأعباء ووظائف ذات مستوى أعلى.

---

[1] بختة بطاهر، الإدارة الاستراتيجية وقياس الأداء التنافسي، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2021، ص 81.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 54.

[3] لواء ممدوح زيدان، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط 01، مصر، 2003، ص 41.

ثانيا- أهمية وأهداف تقييم الأداء:

1- أهمية تقييم الأداء:

تهدف أهمية عملية تقييم الأداء إلى ثلاثة غايات وهي على مستوى كل من المنظمة، المدير، والفرد.

أ- أهميتها على مستوى المنظمة:

- ✓ ايجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الاخلاقي الذي يبعد احتمال تعدد شكاوي العاملين اتجاه المنظمة.
- ✓ تقييم برامج وسياسات اداره الموارد البشرية كون نتائج العملية يمكن ان تستخدم كمؤشرات لحكم على دقه هذه السياسات.
- ✓ مساعدة المنظمة على وضع معدلات اداء معيارية دقيقة.

ب- أهميتها على مستوى المديرين:

- ✓ دفع المديرين والمشرفين الى تنمية مهاراتهم وامكانياتهم الفكرية وتعزيز قدراتهم الإبداعية للوصول الى تقويم سليم وموضوعي لأداء تابعيهم.
- ✓ دفع المديرين إلى تطوير العلاقات الجيدة مع المرؤوسين والتقرب إليهم للتعرف على المشاكل والصعوبات[1].

ج- أهميتها على مستوى العاملين:

- ✓ تجعل العاملين اكثر شعور بالمسؤولية وذلك لزياده شعوره بالعدالة بأن جميع جهوده المبذولة تأخذ بالحسبان من قبل المنظمة.
- ✓ دفع العامل للعمل باجتهاد وجدية وإخلاص ليترقب فوزه باحترام وتقدير رؤسائه معنويا.[2]

2- أهداف تقييم الأداء

[1] نوال شنافي، الأداء البشري بين التقييم والأسس، دار أسامة لنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2020، ص 91.

[2] محمد قدري حسن، إدارة الأداء المتميز- قياس الأداء- تقييم الأداء تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 117.

يتضح مما سبق ان عملية تقييم أداء العاملين من الأنشطة المهمة التي تمارسها اداره الموارد البشرية في المؤسسة، وأنها عند قيامها بعملية التقييم فإنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- أهداف خاصة بالمؤسسة:

من بين الاهداف التي تسعى الموارد البشرية لتحقيقها من خلال عمليه تقييم الاداء وعلى مستوى المؤسسة ما يلي: [1]

- ✓ الربط والتكامل بين الأهداف التنظيمية الاستراتيجية ونشاطات العاملين وخصائصهم المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية التنظيمية والمتمثلة بالمخرجات المحددة سابقا، لذلك لابد أن يكون نظام تقييم الأداء مرن يستجيب لأي تغيير في استراتيجية المؤسسة.
- ✓ توفير توثيق القرارات الإدارية والمبررات التي دعت لاتخاذها والمساعدة في قياس الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ تحديد تكاليف العمل وترشيد سياسات الإنتاج وسياسات التوظيف عن طريق الربط بين العوائد والكلفة.

ب- أهداف خاصة بالعاملين:

ومن بين الأهداف الخاصة بالعاملين في تقييم الأداء ما يلي:

- ✓ تنميه الإحساس بروح المسؤولية من خلال توليد القناة الكاملة لديهم لأن الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة تقع تحت عملية التقييم، والتي تدفعهم يجتهدون في العمل للحصول على مستويات الأداء العالية وكذلك على المكافآت وتجنب الاجراءات والعقوبات.
- ✓ يمثل القياس الأداء بالنسبة للعامل معلومات حول أدائه إذ يعتبر هذا الهدف من أقوى المبررات في مختلف أنظمة التقييم المؤسسي، وتشير إلى قياس مستوى أداء العاملين مقارنة بمعايير خاصة مرتبطة بتعريف الوظيفة والمهام المستمرة والأهداف الطويلة وقصيرة المدى، أو المقارنة بخصائص عامة في حالة التقييم العددي.
- ✓ توفير الوسائل والطرق والبدائل لتطوير سلوك العاملين الوظيفي وتحسين البيئة الوظيفية التي يعملون بها[2].

[1] توفيق عين المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 56 ص 57.
[2] سامح عبد المطلب عامر، المرجع السابق، ص 69.

ج- أهداف خاصة بالمديرين:

تمارس عمليه تقييم الأداء عادة من قبل المودرين باعتبارهم مشرفين لذلك نجد مجموعة من الأهداف تتحقق بالنسبة لهم ومن بين هذه الأهداف ما يلي:[1]

- ✓ تنميه قدرات المديرين في مجالات الاشراف والتوجيه.
- ✓ مساعده المشرفين المباشرين على تفهم العاملين تحت اشرافهم، وتحسين الاتصال بهم الامر الذي يؤدي الى تنميه العلاقات بينهم، اضافة الى زيادة التعاون بينهم لرفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية وتنمية قدرات الأفراد من ناحية أخرى .
- ✓ التعرف الى كيفية اداء العامل بشكل علمي وموضوعي.

ثالثا- طرق و خطوات تقييم الأداء والمعايير المستخدمة فيه:

1- خطوات تقييم الأداء والمعايير المستخدمة فيه

تبدأ عملية تقييم الأداء بتحديد معايير الأداء ومن ثم مناقشة التوقعات في الأداء مع الأفراد العاملين، وبعد ذلك قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية، وبعد ذلك يتم مناقشة التقييم مع الأفراد العاملي لاتخاذ الاجراءات التصحيحية إن لزم الأمر ذلك.

أ- تحديد معايير الأداء

يقصد بمعايير تقييم الأداء " تلك العناصر التي تستخدم كركائز للتقييم".

فمعايير تقييم الأداء تمثل مستوى الأداء المطلوب تحقيقه من قبل الموارد البشرية في أعمالها المكلفة بها حيث على أساسها تحكم فيما إذا كان أداؤها وفق المطلوب أم لا، وهي في الحقيقة تمثل أهدافاً يجب على هذه الموارد إنجازها من خلال أدائها، وذلك ضمن فترة زمنية محددة.

ويقصد بمعايير تقييم الأداء الأسس التي يرتكز عليها التقييم، وتكون هذه المعايير نسبية إذا تعلقت بالمقارنات ما بين الموارد البشرية، أو تكون مطلقة إذا ارتبطت بأهداف التقييم.

[1] إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الاداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2013، ص 120.

ب- نقل توقعات الأداء للأفراد العاملين

بعد تحديد المعايير اللازمة للأداء الفعال لابد من توضيحها للأفراد العاملين. لمعرفة وتوضيح ما يجب أن يعملوا، وماذا يتوقع منهم، ومن الأفضل أن تكون عملية الاتصال ذات اتجاهين أن يتم نقل المعلومات من الرئيس إلى مرؤوسيه، مناقشتها معهم والتأكد من فهمها، ثم أن تكون هناك تغذية عكسية من المرؤوسين إلى رئيسهم لغرض الاستفهام حول أية جوانب غير واضحة لديهم.[1]

ج- **قياس الأداء**

وتكون هذه الخطوة بجمع المعلومات حول الأداء الفعلي، وهناك أربعة مصادر للمعلومات غاليا ما تستخدم لأداء الفعلي هي:[2]

- ✓ ملاحظة الأفراد العاملين.
- ✓ التقارير الإحصائية.
- ✓ التقارير الشفوية.
- ✓ التقارير المكتوبة.

إن الاستعانة بجميع هذه المصادر في جمع المعلومات يؤدي إلى زيادة الموضوعية في قياس الأداء.

د- مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المعياري

هذه الخطوة ضرورية لمعرفة والكشف عن الانحرافات بين الأداء المعياري والأداء الفعلي ومن الأمور المهمة في هذه الخطوة هي إمكانية المقيم في الوصول إلى نتيجة حقيقية وصادقة تعكس الأداء الفعلي للفرد العامل وقناعة الفرد العامل بهذه النتيجة، حيث أن نتائج التقييم التي يستلمها الأفراد تؤثر بدرجة كبيرة على روحهم المعوية، وعلى تواصلهم بالأداء المستقبلي، ولذلك لا بد أن تتبع هذه الخطوة خطوة أخرى تخفف من شدة تأثير التقييمات السلبية، والخطوة التالية هي مناقشة التقييم مع الأفراد العاملين.

---

[1] لصاق نصر الدين، المرجع السابق، ص 17.

[2] عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، دار أسامة لنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2012، ص 77.

هـ- مناقشة نتائج التقييم مع الأفراد العاملين

لا يكفي أن يعرف الأفراد العاملون نتائج عملية تقييم الأداء، بل أنه من الضروري أن تكون هناك مناقشة لكافة الجوانب الإيجابية والسلبية بينهم وبين المقيم أو المشرف المباشر لتوضيح بعض الجوانب المهمة التي قد لا يدركها الفرد العامل، وبصورة خاصة الجوانب السلبية في أدائه، كما وأن المناقشة تخفف من حدة تأثير النتائج التي تعكس الأداء السلبي، حيث أن التقييم الصادق وكما أشارت الكثير من الدراسات إلى ذلك قد يضع الرئيس في موقف حرج من قبل المرؤوسين. حيث يشعر هؤلاء بأن أدائهم أكثر مما حدده لهم الرئيس أو المشرف المباشر.

و- الإجراءات التصحيحية

إن الإجراءات التصحيحية من الممكن أن تكون على نوعين الأول مباشر وسريع، إذ لا يتم البحث عن الأسباب التي أدت إلى ظهور الانحرافات في الأداء، وإنما فقط محاولة تعديل الأداء ليتطابق مع المعيار، ولذلك فإن هذا النوع من التصحيح هو وقتي.

أما النوع الثاني من التصحيح أو الإجراءات التصحيحية للأداء ليتطابق مع المعيار المحدد فهو الإجراء التصحيحي الأساسي، حيث يتم البحث عن أسباب وكيفية حصول الانحرافات أي تحليل الانحرافات بكافة أبعادها للوصول إلى السبب الرئيسي وراء ذلك، وهذه العملية أكثر عمقاً وعقلانية من الأسلوب الأول. كما وأنها تعود على المنظمة بفوائد كثيرة على المدى الطويل.[1]

2- طرق تقييم الأداء

هناك عدة طرق مستخدمة في تقييم أداء الأفراد وقد تختلف المؤسسات فاختبار الطريقة المناسبة لتقييم أفرادها حيث يتوقف اختيارها على حجم المؤسسات في اختيار الطريقة المناسبة لتقييم أفرادها حيث يتوقف اختيارها علي حجم وطبيعة التنظيم الداخلي للمؤسسة فالطريقة الناجحة في إحدى المؤسسات قد لا تصلح في مؤسسة أخرى ونستعرض فيما يلي الطرق الأكثر شيوعا واستخداما في مختلف المؤسسات.

[1] كريس اتشون، تقييم الأداء الاستراتيجي (أداء العاملين وإرضاء العملاء)، مركز الخبرات المهنية لنشر والتوزيع،مصر، 2015، ص 38

أ- طريقة الترتيب

وفق هذه الطريقة يقوم المقيم بترتيب الموظفين تنازليا من أحسن موظف إلى أضعف موظف وذلك وفقا لما يراه مناسبا وتتميز هذه الطريقة بالبساطة والسهول في التطبيق، خاصة إذا كان عدد الموظفين قليلا إلا أنها لا تخلو من التحيز الشخصي للمشرف[1].

ب- طريقة تسجيل الحوادث العامة

من خلال هذه الطريقة يقوم المشرف بمتابعة جميع السلوكيات وتصرفات كل الموظفين وتسجيل كل ما يشير إلى نقاط القوة أو نقاط الضعف لديهم، فهي بذلك تسبب إجهادا للمشرف أو المقيم من حيث أنه يتطلب ملاحظة سلوك كل موظف على حدى، وما يؤخذ على هذا الأسلوب من القياس هو أن المقيم يحكم فقط من خلال نقاط الضعف ونقاط القوة التي يسجلها، في حين أنه ولتقييم أداء الموظفين التقييم الأمثل يجب تقييم السلوك بشكل عام وليس لحالة خاصة أو حالة فنية، من الممكن أن تجعل الموظف في حالة غير طبيعية، وبالتالي يكون هناك خطأ في التقييم العام لأداء الموظفين.[2]

ج- طريقة ميزان القياس المتدرج

يعتبر هذا النوع من أقدم الأشكال لتقويم الأداء المستخدمة، حيث يقوم المشرف بتقويم أداء موظفيه باستخدام ميزان متدرج من مرتفع إلى منخفض أو من كثير إلى قليل أو من إيجابي إلى سلبي، أو بالأرقام من واحد إلى ثلاثة أو خمسة أو سبعة أو بتقديرات من ممتاز إلى جيد ثم مرضي ثم لا بأس ثم غير مرضي.

د- طريقة الإدارة بالأهداف

تعتمد هذه الطريقة على ما يتم إنجازه في العمل، أي أنا الرئيس المباشر لا يعترف إلا بالنتائج التي تم الوصول إليها فعلا والتي يتم على أساس تقييم العمال .

[1] توفيق محمد عبد المحسن، المرجع السابق، ص 61.

[2] https://www.hrinsider.info/2021/10/The-integrated-guide-to-performance-appraisal-and- review.html تم تسجيل دخول بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 6:50 مساءا

هـ- طريقة المقال الوصفي

هذه الطريقة هي عبارة عن وصف دقيق لأداء الموظف يقوم به المشرف بواسطة تقرير واحد يجمع من خلاله معلومات عن الموظف تتضمن ملاحظاته المباشر وملاحظات الزملاء والمراجعين وهذا النوع من التقويم لا يرغبه المدرين والمشرفين، لأنه يحتاج إلى جهد كبير ووقت كتابته بدقة وتفسير سليم.[1]

رابعا- مشاكل تقييم الأداء وطريقة حلها:

1- مشاكل تقييم الأداء:

تنقسم مشاكل تقييم الأداء الى قسمين لدينا[2]:

- ✓ مشاكل خاصة بأنظمة تقييم الأداء.
- ✓ مشاكل خاصة بالقائمين على عمليه التقييم

أ- مشاكل خاصة بأنظمة تقييم الأداء:

✓ عدم وضوح المعايير والمقاييس التي يتم على اساسها التقييم الأمر الذي قد يؤدي بالمديرين الى الحكم على الاداء المتوسط او المقبول على انه اداء سيء او قد يحدث العكس ولهذا يجب ان يكون برنامج تقييم الأداء فعال بشكل جيد.

- ✓ عدم دقه المعايير عدم وجود تعليمات سليمة وكافيه في اسلوب التقييم.
- ✓ عدم دقه درجات القياس في التميز بين العاملين.

ب- مشاكل خاصة بالقائمين على عملية تقييم الأداء

✓ الشعور بالذنب: كثيرا ما يشعر بعض المديرين بالذنب عند قيامهم بعملية تقييم أداء العاملين وخاصة عندما تترتب على نتائج عملية التقييم بعض الأثار السلبية على العاملين فيما يخص الترقيات، الحوافز الاستمرار في العمل .لهذا يجب على المديرين التغلب على هذه الاحاسيس كي يتمكنوا من أ عملية التقييم بكفاءة.

---

[1] أحمد عويد ووليد عرب، طرق تقييم الأداء والموظفين الخاضعين لها، مجلة جامعة البعث، مج 45، ع 04، قسم القانون العام كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2023، ص 26.

[2] عبير سيد محمود ووعبد رحمان رجب حسن، أساليب تقييم الأداء ودورها في رفع كفاءة الموارد البشرية (دراسة مؤسسة الطباعة والنشر والتغليف)، مجلة العمارة والفنون، الع 11، مج 2، كلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان، مصر، 2015، ص 303.

✓ الخوف من إيذاء مشاعر العملين: حيث يقوم المديرين بإعطاء جميع العاملين تقديرات مرتفعة خوفا من ايذاء مشاعرهم ولكن يجب معرفه ما يلي:

✓ ان تقييم عمل الموظفين وهذا لإعطاء تقارير امنية وصحيحة عن اداء العاملين وذلك كي يعطي النتائج المرجوة من كل عامل.

✓ أن إعطاء جميع العاملين تقديرات جيده ومرتفعة يؤدي الى عدم القدرة على تحديد المتميزين منهم وكذلك عدم القدرة على تحديد مواطن القوه والضعف لدى كل عامل منهم والتي تخدم في الترقيات.

2- أساليب معالجة مشاكل تقييم الأداء

إن أفضل طريقة لمواجهة مشاكل تقييم الأداء وتقليل أثارها السلبية هو إعداد أو وضع معايير لتقييم الأداء، مع إبلاغ القائمين بالتقييم بتلك المعايير وتدريبهم على استخدامها.

ويمكن التقييم بذلك من خلال إعداد أمثلة للأداء الذي يمكن أن يقوم به العامل ثم تقديمها إلى المشرفين سواء أكانت بطريقة مكتوبة، أم باستخدام أفلام الفيديو، ثم يطلب من المشرفين إعداد تقييم لتلك الأمثلة فالحكم عليها، وبعد قيام المشرفين بتقييم العاملين، يتم إخبارهم بما كان يجب أن يكون عليه تقييمهم للأداء، مع مناقشة كل عنصر من عناصر تقييم الأداء مع المشرفين.

وتتمثل بنود تكلفة تقييم الأداء فيما يلي:[1]

- ✓ تكلفة تصميم قوائم الأداء.
- ✓ تكلفة برامج الكمبيوتر الخاصة بتقييم الأداء.
- ✓ تكلفة حفظ تقديرات التقييم في الملفات.
- ✓ تكلفة الوقت المنفق بواسطة المديرين التنفيذيين لتقييم مرؤوسيه...إلخ.

المطلب الثالث: مفهوم الأداء الشامل

أولا- تعريف ونشأة الأداء الشامل:

1- نشأة الأداء الشامل:

[1] لعلى بوكميش، المشكلات التي تواجه عملية تقييم أداء الأفراد وطرق معالجتها، مجلة الحقيقة، العدد 11، جامعة أدرار الجزائر، الجزائر، ص 101

يرى بعض الباحثين أن ظهور مفهوم الأداء الشامل اقترن مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة والتي ظهرت لأول مرة عام 1987 في تقرير بورتلند الذي تم نشره من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، غير أن الظهور والبروز الحقيقي للأداء الشامل كان بعد مؤتمر الأرض (مؤتمر البيئة والتنمية) في ريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992 أين تم إلزام جميع المؤسسات بالتقيد بأهداف التنمية المستدامة في شكل ثلاث أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية والغاية من ذلك هو تشجيع التوزيع العادل للثروات وحماية المستقبل وفوائد الأجيال القادمة.

2- تعريف الأداء الشامل:

لقد وردت العديد من التعاريف في كتابات الباحثين والأكاديميين المهتمين بالأداء الشامل في المؤسسة وهي جميعها اتفقت في تسليط الضوء على بعض العناصر والجوانب التي تميزها على الاختلاف في التركيز عليها وذكر جوانب دون أخرى من تعريف لآخر لذلك سنقتصر على بعض التعاريف التالية التي تبرز أهم جوانب الأداء الشامل، إذ نجد أن:[1]

- ✓ (Baret) عرف الأداء الشامل على أنه " مجموع أو تجميع للأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي"
- ✓ كما نجد (Marcel lapetite) عرف الأداء الشامل على أنه: "هدف متعدد الأبعاد الاقتصادي الاجتماعي المجتمعي المالي البيئي والذي يخص بالإضافة إلى المؤسسة المجتمع العمال والأفراد"
- ✓ كما يعني الأداء الشامل حسب (Nicole Notate) "أنه ذلك الأداء الذي يراعي مصالح العمال المجتمع المحلي الزبائن البيئة الطبيعية والأجيال المستقبلية."
- ✓ وعرف (DAVID Aaissier) "الأداء الشامل في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال الحكم على الطريقة التي تدير بها المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية والتحلي بها."[2]
- ✓ في حين يرى مركز مدراء الشباب للمؤسسات (Centre des jeunes dirigeants d'entreprise) أن الأداء الشامل " هو ذلك الأداء الذي يشمل الأبعاد الثلاثة ممثلة في: الأداء

[1] تباني رزيقة، المرجع السابق، ص 579.

[2] حميد السليماني وشريفة جعدي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام كأداة لتقييم الأداء الشامل للبنوك (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر)، مجلة رؤى الاقتصادية، مج 06، ع 01، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021، ص 263.

الاقتصادي والذي يتم من خلاله الاستجابة وتلبية رغبات المساهمين والملاك والعملاء فهي تسعى جاهدة لاكتساب ثقتهم حيث يتم قياسه عن طريق جدول حسابات النتائج والميزانية الأداء الاجتماعي والذي نعني به قدرة المؤسسة على جعل الأشخاص أكثر فاعلية الأداء البيئي وتعني به مساهمة المؤسسة بأكثر فعالية وفاعلية في تطوير وتنمية بيئتها."[1]

ومنه نستنتج أن الأداء الشامل هوا " هو عبارة عن تجمع وتكامل للأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، فهو لا يركز فقط على كسب ثقة كافة أطراف التعامل "المساهمين، الزبائن...الخ"، بل يهتم أيضا بانعكاسات نشاط المؤسسة على الجانب الاجتماعي وادماج الحوار الاجتماعي مع الأفراد، إلى جانب الاهتمام بالمحافظة على البيئة.

ثانيا- أشكال وأبعاد الأداء الشامل:

1- أشكال الأداء الشامل

يمكن للأداء الشامل أن يأخذ عدة صيغ وأشكال وذلك تبعا لتعدد أصحاب المصالح في ضوء الأهداف المخطط لها على النحو التالي:[2]

أ- الأداء الشامل تجاه العملاء

ونعني بها الكيفية التي تسعى من خلالها المؤسسة لتلبية رغبات العميل وهو الشيء المطلوب منها وتضم ما يلي:

- ✓ تقديم كل المعلومات اللازمة عن السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة بإنتاجها وبيعها بكل صدق وموضوعية.
- ✓ ضرورة إعلام الزبائن بأية تغيرات متوقعة في تشكيلات السلع والخدمات المقدمة.
- ✓ التسعير العادل للسلع والخدمات والامتناع التام للاحتكار.
- ✓ تضمين شكاوي العملاء والاستجابة لهم

[1] عادل بومجان، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 27.

[2] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة صنع الإسمنت في الجزائر)، مذكره لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 164.

✓ الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات بتشكيلة متنوعة تتناسب مع الأجور المختلفة.

ب- الأداء الشامل تجاه العاملين

حيث تسعى المؤسسة إلى:

✓ توفير أماكن عمل صحية مناسبة من خلال تهيئة ظروف العمل المناسبة ومحاولة حمايتهم من الأخطار المهنية وإصابات العمل.

✓ تدريب وتجديد المعلومات للعاملين وإكسابهم مهارات جديدة.

✓ إشراك العاملين في إعداد الاستراتيجية العامة للمؤسسة وهذا اعترافا بقدرات كل العاملين من خلال توفير فرص متساوية للترقية تقديم الضمانات المناسبة والتكفل التام بالعمال عند المرض، التقاعد، الوفاة، والحوادث المهنية.

✓ المحافظة على المستوى المعقول والمناسب للأجور والرواتب.

ج- الأداء الشامل نحو الملاك والمساهمين

حيث يتمثل هذا الأداء من خلال تحقيق المؤسسة لهامش ربح كبير وذلك من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق مردودية عالية.

د- الأداء الشامل نحو المجتمع والبيئة

ينحصر الأداء الشامل للمؤسسة نحو المجتمع والبيئة من خلال المشاركة الفعالة في تخفيف حدة التلوث والتخلص من النفايات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى الاقتصاد في الموارد الطاقة المتاحة واستغلالها بعقلانية مع البحث عن مصادر الطاقة الصديقة للبيئة، ومن جهة أخرى توفير فرص عمل متساوية لكل أفراد المجتمع دون استثناء وعدم استغلال الأطفال القصر في الأعمال الشاقة ومحاولة توفير عمل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة مع دعم كافة المؤسسات التعليمية والصحية وتخفيف عبى الدولة.[1]

[1] شرقي جمعة، دور بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تقويم الأداء الشامل للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت تبسة)، مجلة الأفاق لدراسات الاقتصادية، مج 08، ع 01، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2023، ص 184.

3- أبعاد الأداء الشامل

لا يمكن الحديث عن الأداء الشامل دون التطرق إلى أبعاد هذا الأخير وبالموازاة مع تعدد التعاريف المقدمة لهذا المفهوم واختلاف المدارس والرؤى، إلا أن معظم الباحثين اتفقوا على أن أبعاد الأداء الشامل ملخصة في ثلاثة أبعاد وهي:[1]

أ- البعد الاقتصادي

يتمثل هذا البعد في قيام المؤسسة بتحقيق وتعظيم الربحية للمساهمين، وذلك من خلال استخدام الأمثل للموارد وهنا لابد من التفرقة بين نظرتين مختلفتين للاستدامة الاقتصادية، فالمنظور الكلاسيكي نعني به استمرارية وتعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول مدة ممكنة، أما منظور الاقتصادي فنعني به توفير الطاقة والموارد الخام للإنتاج الذي تقوم به المؤسسات.

ب- البعد البيئي

يركز هذا البعد أساسا على قيام المؤسسات وفي إطار التحديات الجديدة التي تعرفها الساحة العالمية من تغيرات إلى المحافظة على طبقة الأوزون مع ازدياد مستويات التلوث ومحاولة التكيف مع هذه المتغيرات الإقليمية والمحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي مع استخدام مصادر الطاقة النظيفة الحماية المناطق الخضراء.

ج- البعد الاجتماعي

يتمثل هذا البعد في التوجهات والتصرفات التي تقوم بها المؤسسة تجاه المجتمع المحلي بكل أطيافه وذلك من خلال العمل مع المنظمات الغير الحكومية والتنسيق معها بهدف حماية البيئة ومحاربة كل أنواع التمييز العنصري، الصحة والسلامة المهنية للعمال وقيمة التبرعات والإعانات المقدمة للمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأن جميعها تدخل في إطار مفهوم الأداء الشامل.[2]

---

[1] بختة بطاهر، المرجع السابق، ص 82.

[2] ريمة قرارية، ناريمان دريس، تقييم الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية الملتزمة اجتماعيا باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام ولوحة القيادة الاجتماعية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، العدد 06، 2018، ص 94

الجدول رقم (04) يبين أبعاد الأداء الشامل

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	اقتصاد والمحافظة على البيئة
كفاءة رأس المال	التنوع الثقافي	النظم الإيكولوجية
المردودية والربح	المشاركة الاجتماعية	الإنتاجية البيولوجية
إشباع الحاجات الأساسية	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف
العدالة الاقتصادية	الحراك الاجتماعي	محاربة التلوث وإعادة التدوير

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة السائدة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 35 العدد 1، 2008، ص 177.

برغم من وجود بعض الاختلافات في تصنيف الأبعاد الثلاثة للأداء الشامل بين الباحثين إلا أن غالبية التصنيفات تذهب في هذا المنحى، غير أن بعض الباحثين من أضاف بعدا رابعا للأداء الشامل وهو البعد التكنولوجي الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا بغرض إنتاج منتجات تكون موافقة للبيئة وتحقق أرباح عالية للمؤسسة من خلال استخدام الجيد للموارد، لكن غالبية التصنيفات المقترحة اتفقت على وجود ثلاثة أبعاد للأداء الشامل.[1]

ثالثا- قياس الأداء الشامل:

حتى تقف المؤسسة على مدى استجابتها لرغبة الأطراف ذات المصلحة وجب عليها قياس الأداء الشامل والتأكد من بلوغ الأهداف المسطرة ولا يتم ذلك إلا من خلال مجموعة من المؤشرات والطرق التي تسمح بقياس وتقييم هذا الأداء.

يعتبر فريمان أول من اقترح قائمة المؤشرات التي يمكن استعمالها لقياس الأداء الشامل سنة 1984 وتضم سبعة أطراف لذوي المصالح: الموردين، المساهمين، المستهلكين العمال، جمعية حماية البيئة، الحكومة، جمعية حماية المستهلك، ومرفوقة بمجموعة من المؤشرات لكل طرف من الأطراف.

[1] عمري سامي، دور بطاقة الأداء المتوازن في قيادة الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الاسمنت سطيف) مذكره لنيل شاهدة الدكتوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2021، ص26

وبشكل عام ما تم ملاحظته على هذه المؤشرات أنها تختلف من مؤسسة لأخرى ومن نموذج لآخر ومن منظمة دولية لأخرى وحتى الاختلاف في تصنيف أصحاب المصالح ويعود السبب الاختلاف إلى جملة من الإشكالات نوجزها فيما يلي:[1]

- تعدد اصحاب المصالح في المؤسسة وبالتالي تعدد الأهداف
- صعوبة تحديد المؤشرات المناسبة لكل طرف من أصحاب المصالح.
- غياب التوفيق التيم بين أهداف المؤسسة وأهداف اصحاب المصالح ما ينتج عنه تعارض في الأهداف وحدوث نزاعات.

ونتيجة لهذه الاختلافات والمشاكل والضرورة توحيد هذه المؤشرات وأدوات قياس الأداء الشامل حاول بعض الباحثين الاجتهاد واقتراح مجموعة من النماذج أو المعايير الدولية التي يمكن من خلالها قياس وتقييم الأداء الشامل.

ومن بين هذه المؤشرات والنماذج نجد:

1.نموذج التقارير الثلاثية (TBL)

نعني بالتقارير الثلاثية هي تلك التقارير التي تأخذ بعين الاعتبارالابعاد الثلاثةالمجتمع ،البيئة، والربحوقد تم تطوير هذا النموذج من قبل البحث البريطاني جون ايلنفتن في كتابه الصادر سنة 2017 بعنوان cannibals with forks : the triple battom line of 21 st centry bisinnes

حيث أعرب من خلال هذا الكتاب على أنه يجب على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار نتائج أعمالها البيئية والاجتماعية بنفس درجة. اهتمامها بنتائجها المالية

يقضي هذا المفهوم بأن تكون مسؤولية المؤسسة تقع على الأطراف ذات المصلحة بدلا من المساهمين فقط ،وقد تم العمل بهذا النموذج، ومن ثم تطور هذا النموذج وأصبح نموذجا عالميا يستخدموا لقياس الأداء الشامل اعتمادا على التقارير الثلاثية التي لا تكون بمعزل عن بعضها البعض وإنما ينظر إليها كأنه تقرير واحد موحد، ثم من الناحية الاقتصادية: تتضمن تقارير ثلاثية توفير نتائج أعمال الشركات بشفافية وتكون المعلومات متوافرة في الوقت المناسب لكل من المستثمرين، العملاء، الشركاء

[1] بلعجوز حسين وعريوة محاد، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، المجلة العربية للإدارة، مج 37، ع 02، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، (المسيلة)، الجزائر، 2017، ص 138.

التجاريين، والموردين، أما من الناحية الاجتماعية: في تضمن التقرير كل معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية، التنمية المهنية، أه الممارسات الخاصة بتعيين العاملين وكذا التبرعات الخيرية المقدمة. أما من الناحية البيئية في تضمن التقرير أنشطة المؤسسات تجاه البيئة بمفهومها الواسع بما في ذلك البيانات الخاصة بآمال المنتج، مدى الالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية.[1]

2. بطاقة الأداء المتوازن المستدام

عرف كل من كابلن و نورتن 1992 نموذج بطاقة الأداء المتوازن بأنه ":نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بموجبه ترجمة استراتيجية تنظيم الأعمال إلى أهداف استراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات إجرائية تمهيدية واضحة."

ويمكن بالنظر إلى بطاقة الأداء المتوازن كنظام قياس متكامل يحتفظ بالمقاييس المالية وهو الدافع الرئيسي وراء اقتراح بطاقة الأداء المتوازن بسبب قصورها وتألقها بالهجرة القصيرة من جهة محركات الأداء المستقبل وتوفير محركات للأداء المستقبلي، ويشار إلى بطاقة أداء بأنها متوازنة لأنها تحاول تحقيق التوازن بين أصحاب مصالح الداخلين والخارجين من جهة، وبين المقاييس مرتبطة بالأهداف المستقبلية والأهداف قصيرة الأجل، ثم محاولة خلق التوازن بين أهداف الأداء الخارجي المتمثل في المساهمين، العملاء، وتهدف لأداء الداخلي المرتبط بكل من العمليات التشغيلية والابتكار والقدرة على التعلم، وقد تمثلت أباده بطاقة الأداء المتوازن في ما يلي:[2]

أ- البعد المالي

ويتضمن عددا من المعايير الاستراتيجية منها معايير تحقيق الربح العادل ،ROA, ROE, والذي تسعى من خلاله المؤسسات إلى تحقيق قيمة للمساهمين والذي يقاس بدرجة كبيرة من خلال القيمة الاقتصادية المضافة والذي يشكل هدفا استراتيجيا تسعة معظم المنظمات الوصول إليه ومعيار النمو المتوازن لمزيج إيرادات من النشاطات الاستثمارية.

---

[1]- تباني رزيقة، المرجع السابق، ص 587.

[2] صالح بلاسكة، فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية – دراسة ميدانية –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –، الجزائر، ص 189 190.

ب- بعد الزبائن

في هذا البعد تحدد المؤسسة شرائح الذئبين والأسواق التي تقوم وحدة العمل بالمنافسة فيها، ويحددون كذلك قياسات أداء العمل مع هذه الشرائح المستهدفة، وتشمل هذه المقاييس بشكل عام على رضا الزبائن، وأساليب الاحتفاظ بهم، اكتساب زبائن جدد وتحديد ربحية العملاء، وتحديد حصة الشركة في السوق من الشرائح المستهدفة.[1]

ج- بعد العمليات الداخلية

تقوم المؤسس من خلال هذا البعد بتحديد العمليات الداخلية الحاسمة التي يجب عليها أن تتفوق فيها على باقي المؤسسات، وتتمثل والعمليات الداخلية حسب ... في مجموعة النشاطات التي تعطي للشركة ميزة تنافسية في السوق، وتشمل كل من الابتكار والتجديد، العمليات التشغيلية، عمليات ما بعد البيع، وتتوقف هذه العمليات على إيصال هذه الخدمة أو السلعة إلى المستهلك حسب المواصفات التي تحقق الإشباع الكامل، وبالتالي رضا المستهلك ومن ثم ينعكس ذلك على الأداء المالي للمؤسسة من خلال محاولة هذه الأخيرة خفض تكاليف الإنتاج وطول الفترة الإنتاجية، زيادة الكفاءة الإنتاجية ومعدل الجودة وأقل عيب مسموح به، وهذا لا يتم إلا من خلال عملية الابتكار والتجديد أين تقوم وحدة العمل بإجراء الدراسات والأبحاث للكشف عن حاجات المستهلك أو إنشاء حاجات جديدة، أو من خلال توفير خدمات ما بعد البيع والتي تتضمن كل من الكفالة، أنشطة الصيانة، التصليح، معالجة ناقص.[2]

د-بعد التعلم والنمو

ركزوا هذا البعد عن المهارات الملائمة للعمال داخل المؤسسة وعلى مستوى القدرة الفردية لكل عام ومعيار الإبداعية الفردية المطبقة في الإدارة ،والذي يشترط وجود قدرات عقلية كبيرة في ابتكار الحلول إيه المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وهذا بطبيعة الحال لا يمكن مؤسسة تحديد معايير رضا للموظف الذي يقوم بتلبية ما أني طله من عمل بما يتناسب مع قدراته ومؤهلاته، ومادا قدرته على تحقيق قيمة

[1] محاد عريوة، أهمية تطبيق أدوات مراقبة التسيير الحديثة في قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بتطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة)، مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الرقم الدولي الموحد للدوريات: 2543-3725، 2017، ص 138.

[2] حميد السليماني وشريفة جعدي، المرجع السابق، ص 266.

اقتصادية مضافة، ويشدد davis 2006 في هذا المجال على مقياس الكفاءة والفعالية الفرضية لكل عامل داخل المؤسسة ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها.

وفي هذا السياق يرى (johnson) إنه يمكن المؤسسة أن تستخدم بطاقة الأداء المتوازن في اختيار وتطوير مؤشرات الأداء البيئي بحيث يتم إدخالها ضمن محتوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ،وفي نفس السياق اقترح supizet 2002 مفهوم بطاقة الأداء المتوازن الكلية TBCC والتي تركز على العلاقات السببية بين أطراف ذات المصلحة والذين يمثلون كل من المساهمين، العملاء، المستهلكين، المؤسسة بحد ذاتها، المتعاملون، المجتمع، وبرغم التطورات التي عرفتها بطاقة الأداء المتوازن إلا أن بعض الباحثين من أمثال capron et Quirel يرون أن بطاقة الأداء المتوازن مستدامة عبارة عن أندية تسمح بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية، لكن نجدها تميل بدرجة كبيرة لقياس الأداء المالي بصفة أساسية مما يطرح إشكالية اعتبارها ضمن مؤشرات قياس الأداء الشامل.[1]

2- مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

تعرف هذه المبادرة على أنها مبادرة دولية طويلة الأجل تهدف إلى تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للإبلاغ طائع الأداء الشامل في المنظمة في إطار التنمية المستدامة من خلال مؤسسات التي ترغب في معالجة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تم ترتيب هذه المؤشرات في ثلاث أبعاد هي مؤشرات اقتصادية اجتماعية وبيئية، في المبادرة المذكورة ترغب في زيادة تأثير تقارير الاستدامة في التقارير مالية المؤسسات ،ومنذ سنة 1997 تعمل هذه المبادرة على تطوير الإطار المشترك للإبلاغ عن الأبعاد الثالثة للأداء الشامل في شكل مؤشرات كما يلي:

أ- مؤشرات الاقتصادية

فهي تقيس تأثير مؤسسة الوضع الاقتصادي للأطراف ذات المصلحة من العملاء، موردين، العمال، المساهمين، المجتمع، والنظام الاقتصادي المحلي والدولي، وذلك من خلال أجور، الفوائد، إنتاجية القوة العاملة، الإنفاق على البحث والتطوير، الاستثمار، التدريب ... إلخ.

ب- المؤشرات البيئية

[1] محاد عريوة وطلال زغبة، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، المنظمة العربية لتنمية الإدارية لنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 78.

فهي تقوم بتقييم تأثير البيئة والنظام طبيعي خاصة على الأرض، الهواء، الماء، الطاقات المتجددة، المواد الأولية المستهلكة، التنوع البيولوجي والصحة البشرية.

ج- المؤشرات الاجتماعية

تقيس هذه المؤشرات تأثير مؤسسة الجوانب الاجتماعية المجتمع، في تقدم معلومات متعلقة بالعمال،، الصحة والسلامة المهنية، قانون العمل، حقوق الإنسان، الأجور، ظروف العمل والعملاء .. الخ.[1]

3- لوحة القيادة سكانديا نافيقاتور SKANDIA NAVIGATOR

في هذه الأداة تقوم بقياس الأداء الاجتماعي عن طريق المورد البشري وذلك من خلال انتقاده لنموذج كابلن ونورتن باعتبار أن المورد البشري هو الذي يؤدي إلى إنشاء القيمة للمؤسسة، ومن ثم على هذه الأخيرة إبراز هذا الدور من خلال تجزئته إلى قسمين، فالقسم الأول يتمثل في ال رأس المال البشري والذي يضم حسب ... كل من الذكاء، التصرفات والكفاءة، بينما رأس المال هيكلي فهو ينقسم بدوره إلى قسمين هما: رأس لمية التنظيمي والذي يضم كل من رأس المال الإبداع والتطور، رأس المال العمليات الداخلية، أما رأس المال العملاء في ظلم كل العلاقات التشاركية التي تقوم بها المؤسسة ما أصحاب مصالح المختلفين، نتيجة للأبحاث التي قام بها الباحثان ... قام بتطوير نموذج كابلن ونورتن، وذلك من خلال اقتراح قد خامس وهو بعد المورد البشري حيث وضع هذا البعد في قلب النموذج واحتفاظ بالأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن والمتمثلة في البعد المالي، بعد العميل، بعد العمليات الداخلية، وبعد الإبداع والتطور.[2]

المطلب الثالث: علاقة المسؤولية البيئية بالأداء الشامل

[1] Kheldoun hadjila, Etude de l'évolution de la performance globale des entreprises publiques industrielles en Algérie (2001-2014), Revue arabe en sciences humaines et sociales, Université Hadjila Badji Mokhtar - Annaba,ISSN: 9751-1112،2017 ,p 08.

[2] امحمد فرعون، الأداء الشامل في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصناعية الغذائية في الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2017، ص 54.

المسؤولية البيئية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية. إن تبني الممارسات البيئية السليمة لا يعود بالنفع على البيئة فحسب، بل يمكن أن يحسن من الأداء المالي والتنافسي للمؤسسة على المدى الطويل ويمكن توضيح العلاقة فيما يلي:

إن العلاقة بين الأداء الشامل والمسؤولية البيئية تعتبر متداخلة ومترابطة بشكل كبير، فالشركات التي تتبنى معايير المسؤولية البيئية غالبًا ما تجد أن هذا يؤدي إلى تحسين في الأداء الشامل لأنها تعمل على تقليل النفايات، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز سمعتها في السوق. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تحسين الربحية والقيمة السوقية للشركة؛ على سبيل المثال الإدارة البيئية السليمة تشمل القواعد والسياسات والمؤسسات التي تحدد كيفية تفاعل البشر مع البيئة، وهذا يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

كما أن المسؤولية البيئية تشمل جميع الالتزامات والأنشطة التي تؤديها الشركات للحد من خطر التلوث البيئي وتحديد هذه الالتزامات من الناحية المالية لغرض الإبلاغ عنها في التقارير المالية.

المسؤولية البيئية تؤثر بشكل كبير على الأداء الشامل للمنظمات والشركات وإن تبني ممارسات الإدارة البيئية السليمة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة، خفض التكاليف، وتعزيز سمعة الشركة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التنافسية في السوق.

كما أن الالتزام بالمعايير البيئية يمكن أن يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، وهو ما يعود بالنفع على المجتمعات والاقتصادات على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك يمكن للمسؤولية البيئية أن تقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة.[2]

ويمكن أيضا توضيح العلاقة في النقاط التالية:[3]

---

[1] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، المجلد 03، جامعة الطارف قسم علوم اجتماع.، الجزائر، 2014، ص 57.

[2] بوطلاع محمد وبطاهر بختة، المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية (دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01،المجلد 05،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2018،ص 87

[3] كواشي مراد، سعدي مفيدة، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت الماء الابيض)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02،المجلد 04،جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2017،ص77

أولا- تحسين الأداء البيئي: تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية تساهم في تحسين أدائها البيئي. من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، يمكن للمؤسسات تقليل التلوث وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

ثانيا- التنافسية والسمعة: تؤدي المسؤولية البيئية إلى تعزيز سمعة المؤسسة. عندما تكون المؤسسة ملتزمة بالمسؤولية البيئية، يمكن أن تكون أكثر جاذبية للعملاء والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحقق مزايا تنافسية من خلال تقليل التكاليف وتحقيق القدرة المالية.

ثالثا- التشريع والرقابة: يجب أن تلتزم المؤسسات بالتشريعات البيئية والالتزام بالرقابة. هذا يساعد في تحقيق المسؤولية البيئية والحفاظ على التوازن بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

رابعا- التوعية البيئية وإعادة التدوير: يجب أن تعمل المؤسسات على زيادة الوعي البيئي لدى موظفيها والمجتمع المحلي. كما يجب أن تسعى لتطبيق مبادئ إعادة التدوير للمخلفات الصناعية.

في الأخير يمكن القول إن المسؤولية البيئية تعزز الأداء الشامل للمؤسسات الصناعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع المسؤولية البيئية والأداء الشامل باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين، وظهرت عدة دراسات تؤكد بضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية التي تعتبر عنصر مهم في إنجاح أدائها الشامل، وذلك من خلال استقرارها البيئي، لذلك تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية لتحقيق الأداء الشامل.

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولا- الدراسات العربية للمسؤولية البيئية:

1- منذر نائل الكرداشة (2010)

دراسة بعنوان "واقع تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية" رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط لدراسات العليا عمان، كلية الأعمال قسم إدارة الأعمال. وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية في محافظة للمسؤولية البيئية تجاه مجتمعها من وجهة نظر مديري الوظائف الرئيسية والربط الفكري والعلمي لمفهوم المسؤولية البيئية للشركات باعتبارها اسلوبا اداريا حديثا

يهدف الى حماية المجتمع من مظاهر انتشار التلوث الصناعي ويقوي ويدعم صورة تلك المنظمات محليا وخارجيا، وقد كشفت الدراسة عن أن هنالك اثرا مرتفعا لكل من السياسة البيئية الوعي البيئي المعالجة وإعادة التدوير، التشريع والرقابة، ودعم الادارة العليا، على تبني المنظمة للمسؤولية البيئية، وان هناك اثر ايجابيا لكل من رأس المال ونوع الصناعة على تبني المسؤولية البيئية، فيما بينت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد العاملين ونوع الملكية وتبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية البيئية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها زيادة الاهتمام بالوعي البيئي ودعم المنظمات والهيئات العاملة في مجال حماية البيئة وإعادة تدوير مخلفات الصناعة والمشاركة بين أصحاب المصالح والجهات التشريعية والرقابية الحكومية في عمل الخطط طويلة الأمد لتحقيق حماية الموارد والتنمية المستدامة.

2- بن هلال صفية (2014)

دراسة بعنوان "أثر المسؤولية البيئية في تحسين العلاقات العامة" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير. والتي هدفت هده الدراسة إلى بيان أثر المسؤولية البيئية في تحسين العلاقات العامة للمؤسسات وذلك من خلال إبراز مجموعة من الالتزامات الكفيلة بتحقيق ذلك تجاه جمهور لمؤسسية (المساهمين، العاملين، العملاء الزبائن، البيئة والمجتمع المحلي)، وتأثير هده الالتزامات نحوهم، كما هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تحمل المؤسسة محل الدراسة بالمسؤولية البيئية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

سعي المؤسسة محل الدراسة إلى تبني طرق ونماذج تسييريه حديثة من خلال تطبيقها لمجموعة من الأنظمة والمواصفات كنظام الأمن والصحة والسلامة المهنية OHSAS، والايزو 14000، والايزو 9000، لتحقيق سمعة جيدة أمام المجتمع، والوفاء بالتزاماتها نحوهم، إلا أن هذا الالتزام ليس لوعيها بضرورة تطبيق المسؤولية البيئية كأداة طوعية، وإنما مفروض عليها لتواكب المتغيرات الحديثة، بالإضافة إلى اهتمامها بجودة المنتوج أكثر من اهتمامها بالعلاقات العامة.

3- سعود جايد مشكور العامري ومحمد حسن رشم (2017)

دراسة بعنوان "المسؤولية البيئية للشركات الصناعية واثرها على اعداد استراتيجية بيئية للتنمية المستدامة" المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 07، العدد 3. وتهدف الدراسة إلى دراسة أثر المسؤولية البيئية للشركات الصناعية على وضع استراتيجية المعالم لبيئة التنمية المستدامة؛ كذلك توجيه الانظار إلى التأثيرات البينية التي تسببها الشركات الصناعية نتيجة نشاطها الصناعي، والذي يتعين عليها بذل المزيد من الجهود الخفض مستوى المشكلات البينية بغية تحقيق هدف انجاح خطة التنمية المستدامة، أجري هذا البحث في محافظة المثنى – العراق . انطلاقا من رغبة المحافظة في إعداد استراتيجية بينية خاصة بالمحافظة للفترة من 2018 إلى 2022، قامت اللجنة المشكلة في مديرية التخطيط بالمحافظة بإعداد استراتيجية بينية مستدامة، يمكن الاعتماد عليها في اظهار الأسس والمفاهيم والمكونات لهذه الاستراتيجية وبيان اثارها الايجابية على تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة للسنوات الخمس القادمة. الاستنتاجات التي كان من ابرزها أن مفهوم المسؤولية البينية يتمثل في أن جميع الالتزامات والأنشطة التي تؤديها توصلت الدراسة إلى الشركات الصناعية تجاه البيئة الداخلية والخارجية للحد من خطر التلوث البيني يتعين الالتزام بها ووضع استراتيجية وطنية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، وتحديد هذه الالتزامات من الناحية المالية لغرض الابلاغ عنها في التقارير المالية وإيصالها إلى الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح لغرض اتخاذ القرارات المناسبة. وأوصت الدراسة بانه يتعين على الشركات الصناعية أن تأخذ في الحسبان عملية تنفيذ الاستراتيجية البينية المستدامة والافصاح عن مسؤوليتها البيئية والاجتماعية ضمن تقاريرها وقوائمها المالية التي تصدرها سنويا لغرض معرفة حجم الانفاق على المسؤولية البيئية.

4- محمد الناصر، بقة الشريف (2017)

دراسة بعنوان "قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة (دراسة حالة المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة) " مجلة المحفوظات،المجلد 10،العدد 01. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة في المؤسسة الصناعية بولاية تبسة بالاعتماد على مداخلها الخمسة وهي (الطاقة وادارة الموارد، الامتثال للقوانين واللوائح البيئية، إدارة النفايات، متطلبات أصحاب المصلحة، التقليل من الانبعاثات الغازية)، وتم الاعتماد على اسلوب المسح الشامل من خلال توزيع 42 استمارة استرجعت بالكامل وهي صالحة للاستخدام.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة تتفاوت في مستوى تطبيق ممارسة هذه المداخل.

5- بن عبد الله راضية وعدائكة وئام (2022)

دراسة بعنوان "المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية ودورها في تحسين سلوك المؤسسة تجاه التحديات البيئية" مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير. والتي هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور المسؤولية البيئية كأداة فعالة تكن المؤسسة من الحفاظ على البيئة وتحسين أدائها البيئة، واشتملت الدراسة على ثالث جوانب الأول والثاني نظري والثالث تطبيقي فقد تم إسقاط الدراسة على شركة الورود للعطور بالوادي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية وزيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادلات الطوعية لمكافحة التلوث وتحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل اقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل, كما خلصت الدراسة إلى تبني المؤسسة للمسؤولية البيئية مما يساهم في تحسين أدائها البيئي كزيادة القيمة التنافسية للشركة .

ثانيا- الدراسات العربية للأداء الشامل:

1- ايت زيان كمال (2016)

دراسة بعنوان "امتداد اثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعي نحو تحقيق الأداء الشامل"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 8 ،جامعة الجيلالي بونعامة "خميس مليانة" ، هدفت هذه الدراسة بالاهتمام ال وصيا في مبادئ التنمية المستدامة الذي له الأثر البالغ في النظم الاستراتيجية الإدارية كما انه فتح آفاق وتحديات تنافسية جديدة، هل المؤسسات الاستفادة منها أو مواجهتها لضمان استدامة نشاطها، فكانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إحدى الاتجاهات الحديثة لتبني التنمية المستدامة على المستوى الجزئي آه مصاحب ذلك من جدل حول المنافع التي قد تحصل عليها المؤسسات من ذلك، فتبينت آراء الباحثين والدارسين في تفسير طبيعة الارتباط في توضيح طبيعة علاقة وتداخلاتها السببية بين المسؤولية الاجتماعية وأداء منظمات، وهدفت أيضا هذه الورقة البحثية إلى حوصلت مختلف الفرضيات النظرية حول الارتباط بين الأداء الاجتماعي و الأداء المالي للمنظمات وإبراز الامتداد الذي عرفته هذه العلاقة لتصل مع إدماج مبادئ التنمية المستدامة في المؤسسات إلى مفهوم الأداء الشامل .

2- محمد بركة وبدرة سلفاوي (2017)

دراسة بعنوان" تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الأداء الشامل لعينة مكونات من ستة مؤسسات تنشط في مجالات بترولية مختلفة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، وقد تم ذلك انطلاقا من تحليل الأبعاد المكون الأداء الشامل لهذه المؤسسات متمثلة في البعد المالي الذي تم تحليله من خلال مؤشرات (ROS),(ROE),(ROA), المحسوبة

خلال فترة الدراسة، البعد الاجتماعي ويرتكز على تقييم لبعض ممارسات المؤسسات في المجال الاجتماعي، البعد البيئي الذي يرتكز وعلى تحليل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية ومدى اهتمامها بالحفاظ عليها وحمايتها. ومن ثم استخدام طريقة التحليل العاملي بهدف الكشف عن العوامل الأساسية المفسرة للأداء الشامل المؤسسات محل دراسة، لقد بينت نتائج دراسة أن هناك خمس عوامل أساسية يمكن من خلالها تفسير الأداء الشامل هذه المؤسسات، لقد صنفت هذه العوامل وفقا مستويات الرضا أو الإشباع المحقق لمجموعة من احتياجات ومتطلبات كل من العملاء والموردين أولا، المجتمع المحلي ثانيا، البيئة الطبيعي ثالثا، في العام الرابع ، وأخيرا المساهمين.

3- فارح عبد الحليم وفارح شادية (2020)

دراسة بعنوان" تقييم الأداء الشامل باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مقدم استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العرب التبسي-تبسة-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم تسيير قسم علوم مالية و محاسبة، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدام ال ساهمت بطاقة الأداء المتوازن على تقييم الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية من جوانبه الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحليل نقاط الله في القوة في كل جانب وتم التطرق إلى مفاهيم أساسية للإعداد وأساليب تقييمه بين القديمة والحديثة التي منها بطاقة الأداء متوازن مستدام، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى التعريف ب بطاقة الأداء المتوازن ومكوناتها بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه المؤسسات في تطبيقها، إضافة إلى جانب تطبيقي تم تطرق له في الجزء النظري ومحاولة تقييم أداء المؤسسة SOMIFER باستخدام هذه البطاقة ومن خلال الدراسة السابقة يمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي من جانب النتائج متعلق بأداء مؤسسة SOMIFER كانت جيدة على العموم فقد حققت ما كانت تستهدفه في أدائها الشامل بنسبة

153.79 % اي بفارق 53.79% من الأداء المطلوب كذلك تبني المؤسسة الأسرية قديمة في تقييم أدائها وعدم وجود بطاقة أداء متوازن حقيقية لمستوى الإدارة، والصعوبة في تجميع المعلومات وتحليلها في المؤسسة.

4- معمر بن عيسى وفارس إبراهيم (2022)

دراسة بعنوان "طرق قياس وتقييم الأداء الشامل للمؤسسة في ظل التنمية المستدامة" ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون –تيارت–، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم تسيير، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة وأبعادها في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، والتي تتم على قياس وتقييم الأداء الشامل للمؤسسة، من خلال مستويات الإشباع التي تحققها هذه الأخيرة لكل أصحاب المصالح.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ،حيث كشفت عن وجود ضعف في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وكذا تطبيق أنظمة إدارة الجودة والبيئة المطابقة لمعايير الإيزو، وبأن قياس وتقييم الأداء الشامل في المؤسسة ضرورة حتمية لزيادة كفاءتها وتسريع وتيرة تطورها وديمومة الأداء تتطلب مراعاة مصالح كل من العمال والمجتمع المحلي والزبائن وأصحاب مصالح والأبعاد الثالثة (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) بالتوازي دون التركيز على جانب معين فقط والتحلي بالمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولا- الدراسات الأجنبية للمسؤولية البيئة:

1- جواو رودريغز وستيفان جيلجوم (2005)

دراسة بعنوان " مؤشرات المسؤولية البيئية " مجلة الاقتصادات الإيكولوجية، "قسم البيئة والطاقة– DEM، المعهد التقني العالي، شارع روفيسكو باريس،المجلد 03،العدد 01. حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن المشكلة البيئية تنطوي على عدة عوامل، يمكن اختيار مؤشرات بيئية مختلفة. في هذا البحث بديهيًا مؤشرًا على "المسؤولية البيئية، أي المساهمة الكمية لكل عامل في المشكلة البيئية. ويجب أن يمتلك هذا

المؤشر خصائص من المرجح أن يقبلها معظم العوامل. وبصرف النظر عن شرط التطبيع، يجب أن يكون هذا المؤشر على:

- ✓ حساب التأثيرات غير المباشرة في إطار السببية الاقتصادية، مما يعني أن الوكيل الذي يستفيد اقتصاديًا من الضرر البيئي مسؤول عنه.
- ✓ رتيبة في الضغط البيئي المباشر مما يعني أن مسؤولية عامل معين لا يمكن أن تنخفض إذا أدت أفعاله إلى تفاقم المشكلة البيئية بشكل عام.
- ✓ تماثل في الإنتاج والاستهلاك، وهذا يعني أنه إذا كانت مساهمة استهلاك العامل وسلوك الإنتاج في المقابل لا يمكن أن تتغير مسؤولية ذلك الوكيل.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤشر الذي يحقق هذه الخصائص موجود وفريد من نوعه، وذلك من خلال متوسط الضغط البيئي المتولد لإنتاج المدخلات الأولية والطلب النهائي للوكيل. حيث إن وجود مؤشر فريد للمسؤولية البيئية يسهل التعاون في الاتفاقيات البيئية ويرفع الالتزام في تنفيذ.

2- جينيفر ألفيس (2016)

دراسة بعنوان "المسؤولية البيئية" أطروحة دكتوره، جامعة بانثيون السوربون باريس، كلية الاقتصاد والمالية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن تعزيز المؤسسات البيئية ينطوي على المسؤولية البيئية. إذا تم إنشاء تغييرات مؤسسية لتعزيز المسؤولية البيئية، فإن المسؤولية المشتركة ستتخذ شكلاً يجعل حماية البيئة أكثر كفاءة وأكثر فعالية. ونظراً لحالة التدهور البيئي وعواقبه، تصبح المسؤولية البيئية علاجاً سحرياً للأزمة البيئية. وفكرة التنمية المستدامة تعكسها، ولكنها ترتكز على ديناميكية أكبر. ويأتي مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الصناعي من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن الواضح أن الإجابات التي قدمتها المؤسسات والقطاع الصناعي بعيدة كل البعد عن الاستجابة للتحديات البيئية. تاريخياً، تم حشد الأدوات التنظيمية للتعامل مع الأضرار التي لا يمكن إصلاحها. لا يزال الاستخدام الأخير لتصاريح الانبعاثات يواجه صعوبات.

على الرغم من الأدلة النظرية والتجريبية الأوروبية، فإن الضرائب البيئية الفرنسية لا تتوافق مع التوصيات الاقتصادية. وتعتمد أسباب هذه الإخفاقات على صعوبات القبول. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تقودنا هذه الاعتبارات إلى إعادة التفكير في نمط تدخل الدولة في الشؤون

البيئية؛ و مساهمة هذه الدراسة في اقتراح إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة تعتمد على إنشاء مؤسسات بيئية تتمتع بقدرات الخبرة والإنفاذ والامتثال.

3- كريستينا دياز جارسيا (2016)

دراسة بعنوان "العوامل التي تعزز المسؤولية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة الاستدامة،جامعة بلازاديلا يونيفرسيداد اسبانيا،كلية العلوم الاقتصادية ورجال الأعمال،المجلد6،العدد 03. حيث هدفت هذه الدراسة إلى وعي الاجتماعي والسياسي متزايد بأهمية تطوير المسؤولية البيئية على مستوى الشركات. عند التركيز على قضايا المسؤولية، يُنظر إلى الشركات الكبيرة في كثير من الأحيان على أنها أكثر مسؤولية عن إحداث تغير المناخ واستنزاف الموارد. ومع ذلك، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في استخدام الموارد مثل المواد والطاقة وتنتج ما يقرب من 64٪ من التلوث في أوروبا. بالاعتماد على الأدلة المستسقاة من "مسح يورو بارومتر 381 حول الشركات الصغيرة والمتوسطة وكفاءة الموارد والأسواق الخضراء"، نقوم بتحليل المسؤولية البيئية للشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، ودراسة امتثالها للتشريعات البيئية وكيف أن العديد من العوامل تدفع التوجه البيئي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. تتكون عينتنا من 3647 شركة صغيرة ومتوسطة تعمل في 38 دولة. فقط حوالي خمس الشركات تتجاوز اللوائح البيئية، مما يظهر أعلى مستويات المسؤولية البيئية. نقوم بإجراء انحدارات OLS لتحليل العوامل التي تؤثر على الموقف البيئي الإيجابي بين الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة (الدوافع الداخلية أكثر أهمية من الدوافع الخارجية)، ومن ثم لمراقبة التأثير الإيجابي للمسؤولية البيئية وخبرة الشركة في تقديم الخدمات منتجات الخضراء على الأداء، على الرغم من عدم العثور على تأثير مشترك. تم توضيح الآثار المترتبة على الممارسين والأكاديميين وصانعي السياسات. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هذه الدراسة لها آثار عديدة على المديرين، وكذلك على صانعي السياسات.

أولاً- تعكس النتائج أن معظم رواد الأعمال لا يدركون أي فائدة واضحة في الانخراط في سلوك مسؤول بيئيًا، أي أن العديد من رواد الأعمال ما زالوا متشككين بشأن التوفير المحتمل في التكاليف وفوائد السوق المصاحبة للتحسينات البيئية. ولذلك، ينبغي لواضعي السياسات بذل جهد لاطلاع هذه الشركات على التشريعات البيئية السائدة وتداعياتها، وتعزيز المبادرات التطوعية التي تعزز التنظيم الذاتي البيئي، وتوفير الدعم، وحتى الاعتراف، للشركات المشاركة في هذا النوع من الممارسات.

ثانيا- الدراسات العربية باللغة الأجنبية للأداء الشامل:

1- عبدلي مباركة (2018)

دراسة بعنوان "تكامل المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء المؤسسة (مقاربة نظرية) ، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد 4، العدد 2)، المركز الجامعي الصالحي أحمد ، النعامة الجزائر، إن تحقيق الأداء كترجمة استراتيجية للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية هو رؤية جديدة للشركة تهدف إلى إيجاد التوازن بين المصالح المتجانسة بالضرورة والمتناقضة أحياناً لجميع أجزائها. وبعبارة أخرى، فإن الأداء المالي لم يعد كافيا لتقييم أداء الشركة. والحقيقة أن مشكلتنا هي تكامل المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء الشركة. ولذلك فإن الهدف من هذا العمل هو تقديم تطور مفهوم الأداء. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قمنا أولاً بإظهار المقترحات النظرية المختلفة ومساهمة كل نظرية، ثم اقتربنا من المفهوم الجديد للأداء.

2- رضوان اوبعال (2022)

دراسة بعنوان" قياس الأداء الشامل في شركة تجميع :مسؤولة اجتماعيا ، مجلة واس اجفيما المجلة الدولية للمساءلة المالية والاقتصاد والإدارة والتدقيق بترقيم (2788-7189) ، جامعة محمد الخامس بالرباط المغرب، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تطور مفهوم الأداء الشامل و النقاش حول مسألة تقييمه. يتضمن هذا التقييم "الشامل" العديد من التقييمات: التقييم الاقتصادي والمالي، والتقييم الاجتماعي لمهارات الموظفين، وتقييم الآثار البيئية ، وتقييم الإجراءات الاجتماعية وقضايا العمليات في الإدارة العامة، وما إلى ذلك. يتكون مقياس الأداء العام من إنتاج مؤشرات بشكل منهجي تتعلق بالأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويشكل هذا القياس الشامل تحويلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى بيانات إحصائية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تهدف الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى كيفية تبني المسؤولية البيئية والاهتمام والإفصاح عنها في المؤسسات وهذا لتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع والحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بتبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة لمواجهة التحديات البيئية، وذلك بتطبيق سياسات وإجراءات بيئية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء حماية البيئة و أن يكون التعليم

البيئي إلزاميًا ومتعدد التخصصات لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما تسعى إليه جميع الدراسات. ولكن ما يميز درستنا الحالية عن الدراسة السابقة هو ما يلي:

1- ركزت الدراسة الحالة على دور المسؤولية البيئية في تحسين الأداء الشامل عبر عدة طرق على سبيل المثال يعزز الالتزام بالمسؤولية البيئية السلوك التشغيلي المستدام، ويقلل من الآثار البيئية الضارة ويحد من التكاليف البيئية المترتبة على الشركات، كما يمكن أن تعزز مبادرات الاستدامة البيئية الابتكار وتحسين العلاقات مع العملاء والمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك تساعد المسؤولية البيئية على جذب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين الذين يعتبرون الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من العوامل المهمة في اختيار مكان العمل وبالتالي فإن تعزيز المسؤولية البيئية يمكن أن يسهم في تحقيق نتائج أفضل للشركات وتحسين أدائها الشامل.

2- اهتمت الدراسات السابقة بالمسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية في حين أن الدراسة الحالية ركزت على تكمن مسؤولية البيئة في المؤسسات الصناعية في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. فهي تلتزم بتقليل الانبعاثات الضارة واستخدام الموارد بكفاءة، وتطوير تقنيات الإنتاج النظيفة والمستدامة. كما يجب أن تتبنى سياسات وإجراءات للامتثال للتشريعات البيئية وتشجيع الموظفين على المشاركة في جهود الحفاظ على البيئة.

3- ركزت معظم الدراسات السابقة على اهتمام السلطات بالبيئة الذي يشمل التشريعات والسياسات التي تهدف إلى حمايتها وتحسينها، بينما ركزت الدراسة الحالة على اهتمام الجميع بالبيئة وهذا يعكس الوعي العام والمشاركة الشخصية في الحفاظ عليها، سواء من خلال التوعية أو المشاركة في الحملات البيئية أو تغيير السلوكيات اليومية للحفاظ على البيئة خاصة في المؤسسات الصناعية.

4- تميزت الدراسة الحالة في جزئها التطبيقي على مؤسسة صناعية (مؤسسة فوسفات) أكثر تلوث تسبب تأثيرات سلبية على البيئة من خلال إطلاق ملوثات مثل الغازات السامة، والمواد الكيميائية الضارة، أو النفايات الصلبة بطرق تزيد عن الحد المقبول وتؤثر سلبًا على البيئة المحيطة بها وعلى صحة الإنسان والحياة البرية. في حين الدراسات السابقة ركزت على مؤسسات أقل تلوث من الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم وأهمية المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية التي تعد مفهوما هاما يكتسب أهمية متزايدة في عالمنا اليوم؛ وأيضا إلى متطلبات تطبيقها والمشاكل البيئية التي تحدث جراء المؤسسات الصناعية وكيفية معالجتها، كما تطرقنا في هذه الدراسة على أسلوب من أساليب الأداء، ألا وهو الأداء الشامل الذي يعتبر مفهوما واسعا يجب على كل المؤسسات الوصول اليه وتحقيقه وذلك باهتمام المؤسسات بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يخص الدراسات السابقة تناولت دراستنا بعض الدراسات السابقة من أجل معرفة النتائج التي توصلت إليها حيث كان هناك إجماع بينهما على مدى حاجة المؤسسات الصناعية إلى تطبيق المسؤولية البيئية لتحقيق ادائها الشامل بين المؤسسات التنافسية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

مؤسسة سوميفوس

تمهيد

تعتبر مؤسسة somiphos من المؤسسات الرائدة في مجال استخراج الفوسفات كما تعتبر المهيمن على سوق هاته المادة الهامة والمعتبرة من ثروات بلادنا، كما تسعى دائما مؤسسة somiphos تبسة إلى تحقيق الكتفاء الذاتي من حاجيات السوق والتوجه إلى التوسع في اسواق خارج الوطن.

تم التطرق في الفصل السابق تحت إطار الجزء النظري للدراسة إلى مفهوم المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية ومختلف أساليب التقييم للأداء الشامل.

وخصصنا الفصل الثاني للدراسة التطبيقية لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على مؤسسة محل التربص SOMIPHOH TEBESSA وهذا ما سيظهر في هذه المباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة SOMIPHOH TEBESSA

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية في مؤسسة سوميفوس–تبسة–

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الرابع: استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة الفوسفات (somiphos)

تمهيد:

تعتبر مؤسسة سوميفوس ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي والوطني، وذلك بفضل دورها الحيوي في استخلاص الفوسفات الأولي من جبل العنق. بعد استخراج الفوسفات، تقوم المؤسسة بمعالجته لتحويله إلى منتج نهائي يتم تسويقه وبيعه في الأسواق داخل البلاد وخارجها.

بناء على ما تم ذكره تم تقسيم المبحث الأول إلى المطالب الأتية:

المطلب الأول: لمحة عن شركة Somiphos TEBESSA

المطلب الثاني: دور وطبيعة نشاط مؤسسة Somiphos TEBESSA

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة Somiphos TEBESSA

المطلب الأول: لمحة عن شركة سوميفوص (somiphos)

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على تاريخ نشأة الشركة وتعريفها وأهمية هذه المؤسسة:

أولا- نشأة شركة Somiphos

اكتشف منجم جبل العنق قبل الاستقلال سنة 1908، بعدها تم إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم شركة جبل العنق (S-D-O) (SOCIETE DE DJEBL ONK) وذلك سنة 1934، حيث اهتم في بادئ الأمر بالبحوث الاستغلالية، وقد بدأت سنة 1936 الأشغال الاستغلالية بالمؤسسة ،وتم تأميم المؤسسة سنة 1966 حيث تكفلت الدولة الجزائرية بها وحولتها إلى مؤسسة (SONAREM). (SOCITE DES RECHERCHE ET EXPLOITATION MINIRE) "مؤسسة الأبحاث والاستغلالات المنجمية" والتي كان مقر إدارتها العامة بالحراش بالعاصمة، لكنه حول في 03 جوان 1983 إلى ولاية تبسة، وهو التاريخ نفسه الذي سميت به هذه المؤسسة (FEROHOS) "مؤسسة الحديد والفوسفات"، أما حاليا ومنذ سنة 2004 فإنها قسمت إلى مؤسستين (SOMIFER) (SOCIETE DES MINES DE FERPHOSPHATE) ومقر إدارتها بالونزة (SOMIPHOS) (SOCIETEDES MINES DE PHOSPHATE) "مؤسسة مناجم الفوسفات"، ومقر إدارتها بمدينة – بئر العاتر– وهي التي سنخصها بالدراسة.

ثانيا- تعريف شركة Somiphos:

ويمكن تعريف شركة سوميفوص كالتالي:[1]

شركة مناجم الفوسفات هي شركة مساهمة ومتفرعة عن المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات مقرها الاجتماعي بمدينة تبسة تتمثل مهامها الأساسية في عملية البحث والتطوير والاستغلال والمعالجة والتحويل وتسويق مادة الفوسفات للسوق المحلية والدولية.

ثالثا- أهمية مؤسسة (SOMIPHOS):

تحتل مؤسسة (SOMIPHOS) مكانة هامة على الصعيد المحلي والوطني نظرا لما تزخر به من موارد وما تحتويه من طاقات، وما لها من أهمية في إنتاج أطنان من الفوسفات، وتظهر هذه المكانة والأهمية في ما يلي:

- ✓ تشغيل أكثر من 1400 عامل وبالتالي محاولة القضاء على البطالة أو الإنقاص منها في المنطقة.
- ✓ جلب العملة الصعبة من خلال التصدير.
- ✓ الاستفادة من العلاقات الخارجية مع مختلف الدول عن طريق الاستثمار.
- ✓ تزويد السوق الوطنية والمحلية بكميات كبيرة من الفوسفات.
- ✓ إنتاج أكثر من 1500000 طن من الفوسفات سنويا والتطلع لكمية 1800000 طن في المستقبل.
- ✓ منح عدة امتيازات للعمال.
- ✓ استغلال الموارد البشرية والمادية الموجودة بالمنطقة.
- ✓ استفادة العديد من الطلبة من التربص داخل المؤسسة.
- ✓ إمكانية ترقية العمال.

المطلب الثاني: دور وطبيعة نشاط مؤسسة Somiphos TEBESSA

أولا- دور وطبيعة نشاط مؤسسة سوميفوس:

1- دور مؤسسة سوميفوس

تلعب مؤسسة (SOMIPHOS) دورا هاما جدا، حيث ان دورها الأساسي يتمثل في استخراج الفوسفات الخام (المادة الأولية) من جبل العنق، ثم تحويله بعد المرور بعملية المعالجة إلى إنتاج تام يباع

[1] – مختار عيواج، نظام الإدارة البيئية ودورها في دمج قرار البيئي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات تبسة)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2018، ص 83

في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا بالإضافة إلى كل ما تقوم به المؤسسة من عمل اجتماعي، داخليا لفائدة عمالها وموظفيها، وذلك يعكس بصفة جلية الدور الفعال للمؤسسة سواء كما أسلفنا الذكر بالنسبة لموظفيها أو بالنسبة لباقي الأفراد داخل وخارج المؤسسة والذين يستفيدون بطريقة غير مباشرة منها ،كالقيام بدورات تكوين أو السماح لعدد كبير من الطلبة بالتربصات الميدانية التطبيقية بها، هذا بالإضافة إلى إمكانية تشغيل عدد كبير من المتخرجين عن طريق عقود ما قبل التشغيل، في حالة ما لمست المؤسسة في هؤلاء الكفاءة، والعمل الجاد.

ثانيا- طبيعة نشاط شركة سوميفوس:

تقوم شركة مناجم الفوسفات بالعديد من الأنشطة، فنشاطها لا يقتصر على الإنتاج فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل الأنشطة التجارية والخدمية، والتطويرية، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

يمكن تلخيص أهم أنشطة الشركة في ما يلي:

أ- الأنشطة الإنتاجية:

تعمل شركة مناجم الفوسفات على الوفاء بالطلب لعملائها، من خلال تقديم منتوجاتها بالمواصفات العالمية وبالجودة المطلوبة، حيث تقوم الشركة بإنتاج الفوسفات الطبيعي المحضر للبيع، وتقوم الدول المستوردة الأخرى بتحويله إلى حمض الفسفور وكذلك إلى الأسمدة، ويتكون الفوسفات الخام من بقايا الحيوانات أو عظام الحوت، لذلك يطلق عليه اسم (BPL) التي تعني (Born Phosphate Line)، بحيث تختلف النسب المكونة له من موطن إلى آخر.

وتقوم شركة مناجم الفوسفات بإنتاج أربعة أنواع من المنتجات مصنفة تصنيف عالمي تجاري، وأهم المجالات التي تستعمل فيها هي: الصناعة الغذائية، الزراعية والحيوانية، الصناعة الثقيلة: الصناعة الكيمياوية، صناعة الكبريت، صناعة المنظفات، (مواد التنظيف) والصناعة الصيدلانية.

ب- الأنشطة التجارية:

إن من أهم العمليات التي يتضمنها النشاط التجاري للمؤسسة تتمثل فيما يلي:

- التكفل بتحقيق الإجراءات الادارية اللازمة في إطار النشاط التجاري للمؤسسة.
- البحث عن الزبائن وإبرام الصفقات.
- متابعة التخزين في الميناء، والشحن في السفن لتوصيل المنتوج للمستهلك النهائي.
- تسيير المنتجات الموجهة للعملاء وفقا للعقود المبرمة، وكذلك القيام بالتغطية التجارية في المواعيد المحددة.

ج- **الأنشطة الخدمية:**

تقوم الشركة بعدة أنشطة خدمية تتمثل في خدمات النقل (نقل المواد المنجمية)، حيث لا تقتصر فقط على المستوى المحلي، وإنما تتعدى لتشمل الخارج، فمثلا المنشآت المينائية بعنابة تقوم بنقل الفوسفات وتهتم بعملية تصديره للخارج، كما تقدم خدمات للزبائن خارج الشركة (إجراءات جمركية، صيانة السفن وتحويل موضعها).

كما يقوم مركز الدراسات والبحوث التطويرية التابع للمؤسسة بتقديم خدمات متمثلة في دراسات واستشارات لشركات اخرى متعاقدة مع المؤسسة. مثل تلك العاملة في صناعة البتروكيمياويات.

كذلك يقوم المركب المنجمي بجبل العنق بتقديم خدمات الصيانة، والدراسات الأولية لعمليات التفجير في مقالع ومناجم اخرى غير تابعة للمؤسسة، تستخرج منها المواد الأولية لصناعة الاسمنت... وغيرها.

د- **الأنشطة التطويرية:**

تهدف الشركة من خلال نشاطها التطويري إلى تقديم منتوج متميز، ومتطابق للمواصفات الدولية، والتي يتوفر عليها منتوج المنافسين، وذلك من أجل زيادة حصة الشركة السوقية باعتبارها ضئيلة جدا مقارنة بمنافسيها خاصة تونس والمغرب. فالشركة تقوم بتطوير منتجاتها من خلال الدراسات والبحوث المنجزة على مستوى مركز الدراسات التطويرية والبحوث التطبيقية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة Somiphos TEBESSA

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (04): يمثل الهيكل التنظيمي لإدارة سوميفوس

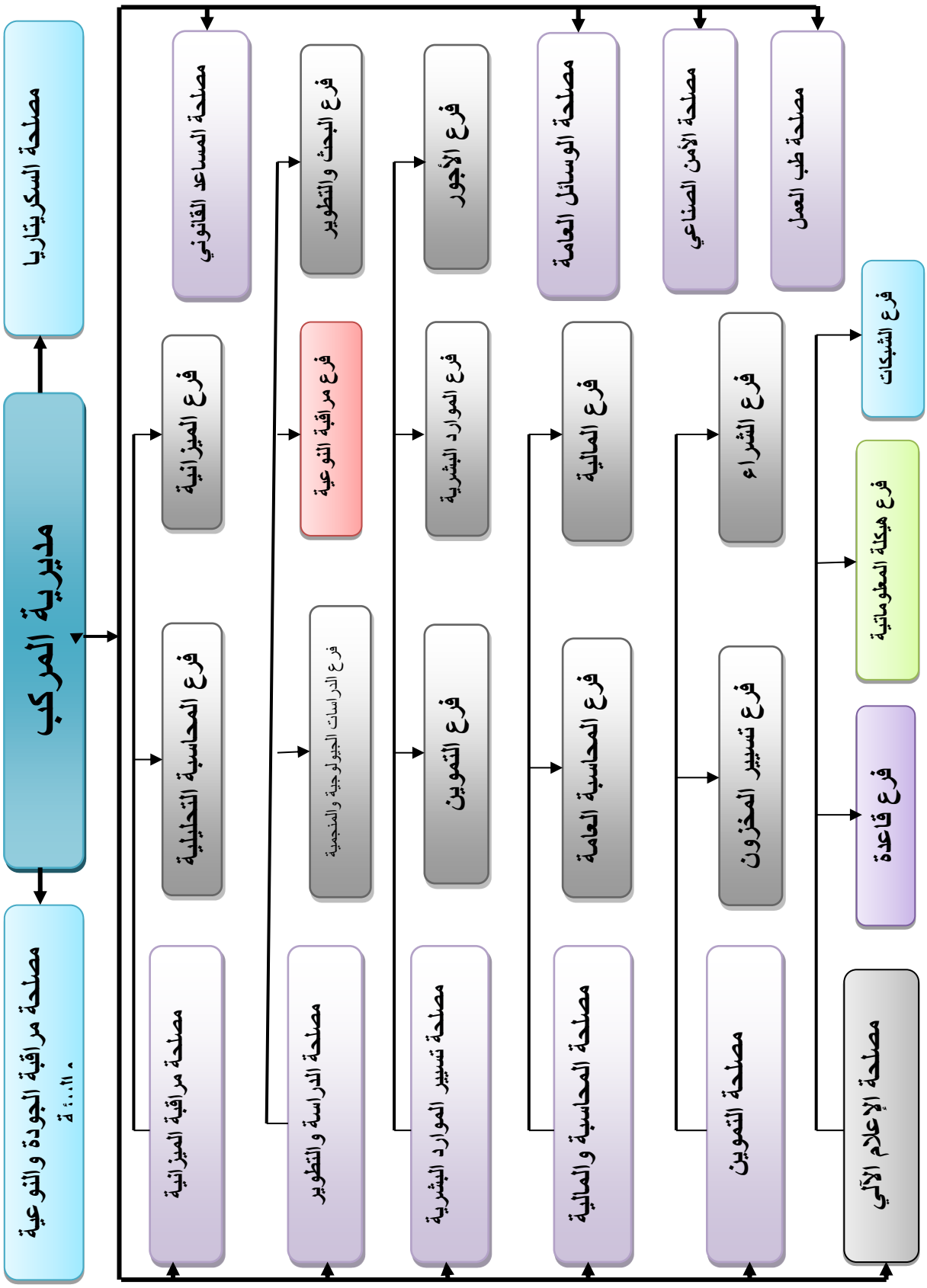

المصدر: معلومات مقدمة من طرف إدارة المركب المنجمي

2- تحليل الهيكل التنظيمي

ويمكن تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة somiphos كاتالي:

- **مديرية المركب:** الاشراف على تسيير شؤون المركب المنجمي لجبل العنق وتوفير مختلف حاجياته ومراقبة عملية الإنتاج والجودة والقيام بعمليات الصيانة وغيرها.
- **الامانة العامة:** تتمثل مهامها الاساسية في تنظيم كل ما يتعلق بالرئيس المدير العام من خلال التكفل بكل المكالمات الهاتفية وتحضير المواعيد، وكتابة التقارير والرسائل....وغيرها.
- **مصلحة الموارد البشرية- مصلحة الاجور- مصلحة التكوين- مصلحة العلاقات المهنية- مصلحة التسيير الاداري:** تقوم بمتابعة المسار المهني وتنظم مختلف احتياجات المؤسسة من عمال.

- مراجعة ملفات العمال الحاليين للتقاعد.
- تنظيم وتقديم الاحتياجات المتعلقة بالتوظيف والتكوين.
- وضع أسس الانضباط داخل الشركة وحساب أجور العمال.
- متابعة غيابات العمال.

- **مدير المحاسبة والمالية:**

- الاشراف على العمليات المالية والمحاسبة بالمؤسسة.
- اعداد الميزانية السنوية وتقديم المعلومات المساهمة في وضع الميزانيات التقديرية.
- تحديد موارد الشركة واستخداماتها و تقسماتها.
- مسك مختلف الوثائق والملفات الخاصة بعمليات الشراء والبيع والعمليات المرتبطة بالبنوك.
- مراقبة التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- تسجيل الاهتلاكات والمؤونات ومتابعة حركة المخزون.
- إعداد الميزانية الختامية لكل سنة مالية.
- مراقبة التدفقات المالية الداخلية والخارجية لشتوية ديون المؤسسة.

- **دائرة المشتريات:** تقوم بإجراءات الشراء لكل ما تحتاجه المؤسسة من آلات وقطع غيار وتجهيزات وشاحنات.
- **مراقبة الجودة:** الاشراف على مراقبة جودة المنتوج وعلى مدى مطابقتها لمواصفات المعتمدين.

- التنسيق مع الدوائر الاخر لإجراء المراجعات الدورية فيما يخص الجودة والامور المتعلقة بالجوانب البيئية.

- إعداد تقرير مراجعة الادارة كل أربعة أشهر.
- متابعة مشاريع تطوير وتحسين جودة المنتوج.

➢ **مديرية الامن الصناعي:** هو المسؤول الاول عن الامن الداخلي للمؤسسة وسلامة الأفراد العاملين من حوادث العمل والسهر على تهيئة الاماكن والظروف اللازمة للعمل ومرتبط بصورة مستمرة والإشراف على توفير كل الوثائق اللازمة من اجل التقليل من حوادث العمل، وحفظ سلامة الأفراد، بدنيا ونفسيا.

➢ **دائرة المعلوماتية من مهام هذه الإدارة:**

- إبراز صورة الشركة في المعارض والصالونات الدولية.
- جمع المعلومات التقنية التي تخص الشركة.
- جمع ونقل المعلومات اللازمة التي تحتاجها المؤسسة سواء كانت هذه المعلومات داخلية تتعلق بالمؤسسة أو خارجية تتعلق بالمحيط الذي نتعامل معه.
- تتولى مهمة نقل المعلومات بين مختلف الوحدات داخل المؤسسة وهي المسؤولة عن خلق مجالات التواصل بين المؤسسة والمتعاملين معها.
- السهر على السير الحسن لأجهزة الاعلام الالي وتطبيقات وبرامج تكنولوجية المعلومات وصيانتها في مختلف الاقسام.

➢ **قسم الادارة:**

- **فرع التكوين:** يقوم بوضع دورات تكوينية مستمرة للعمال والسهر على تنفيذها وفق ما هو مخطط لها.
- **فرع الأجور**: مراقبة هذا الفرع اجور العمال وذلك قبل مرورها بفرع الاجور.

➢ **تسيير المخازن:** لحفظ مشتريات ومستلزمات المؤسسة.

- **المعالجة:** تعمل على ترويق وتحميص وغسل وتجفيف الفوسفات وازالة الشوائب منه لإزالة الاكاسيد الناجمة عن عملية التحميص.
- إزالة نسبة الرطوبة.
- إزالة الغبار والحصيات الدقيقة.

➢ **الاستغلال:** وتعمل هذه المصلحة على الاستغلال الجيد للمنتجات المنجمية من حيث التصدير والتوزيع.

- **الصيانة:** وتقوم بتوجيه مهام الصيانة، وذلك بتأمين احسن متابعة من جميع المصالح المركزية التابعة للمؤسسة من اجل كل ما يخص التشغيل الجيد للوسائل وانجازات المؤسسة.
- **دائرة الشؤون القانونية:** تهتم هذه الدائرة بالفصل في القضايا المتعلقة بالشركة، وكذا فض النزاعات بين العمال والإدارة في اطار قانون العمل وفض النزاعات مع الاطراف الخارجية.
- **قاعة أرشيف:** تعمل على حفظ كل الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤسسة.
  - الحفاظ على ملفات العمال
- **طب العمل:** وهو طب وقائي يعمل على مراقبة العمال وتكون هذه المراقبة مرتين في السنة بالنسبة للعاملين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 50 سنة فما فوق.
  - مراقبة العمال.
  - توعية العمال وإرشادهم عن الامراض التي تنجم عن مناطق العمل، كالحساسية الصدرية، أو الحساسية المفرطة.
  - مراقبة الأماكن العمومية كالمطبخ مثلا.

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية في مؤسسة سوميفوس–تبسة–

المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسة محل الدراسة

أولا / تعريف المسؤولية البيئة في مؤسسة سوميفوس(somiphos)

المسؤولية البيئية في شركة الفوسفات تشمل الالتزام بالمعايير البيئية المحلية والدولية، وتطبيق ممارسات الاستدامة في عمليات الإنتاج والتصنيع. وتشمل أيضًا حماية الموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية السلبية لعمليات الإنتاج، بما في ذلك إدارة النفايات بشكل صحيح وتعزيز الوعي البيئي بين الموظفين والمجتمع المحلي.

ثانيا / أنواع التلوث في مؤسسة سوميفوس

1/ تلوث مائي

يتم حدوث التلوث المائي في شركة سوميفوس نتيجة لعملية غسل الفوسفات بالمياه وذلك قبل بدء عملية الإنتاج، بمجرد الانتهاء من عملية الغسل يتم تصريف المياه المحملة بالمواد الخطرة خارج المصنع، مما يؤدي إلى تلوث بيئي خطير يهدد الصحة العامة والبيئة في المجتمع.

2/ ثلوث هوائي

تُعاني شركة سوميفوس من مشكلة تلوث هوائي خطيرة ناتجة عن عملياتها الصناعية، مما يُشكل تهديدًا مباشرًا لصحة العمال والبيئة المحيطة، حيث ينتج هذا التلوث عن طريق عملية تجفيف الفوسفات حيث تُستخدم مجففات هوائية لتجفيفه حيث تطلق هذه المجففات غبارًا كثيفًا يحمل موادًا خطرة مثل الرصاص والكادميوم. فيستنشق العمال هذا الغبار مما يُعرضهم لخطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، مثل الربو والتهاب الشعب الهوائية وسرطان الرئة.

3/ تلوث التربة

تواجه شركة سوميفوس مشكلة تلوث التربة بسبب عملية صرف زيوت الشاحنات والآلات على الأرض. هذه الزيوت تحتوي على مواد خطرة مثل المعادن الثقيلة والهيدروكربونات، والتي يمكن أن تتسرب إلى التربة وتلوثها فتلوث الغطاء الأرضي وذلك بتراكم هذه المواد الكيميائية الضارة في التربة وتؤدي إلى

تدهور خصوبتها، مما يجعلها غير مناسبة للزراعة أو رعي الحيوانات، ويمكن أن تتسرب هذه المواد الكيميائية إلى المياه الجوفية، مما يهدد مصادر مياه الشرب ويضر بالنظم البيئية المائية.

ثالثا/ برامج المسؤولية البيئية المستخدمة في مؤسسة سوميفوس للقضاء وتخفيف التلوث

يمثل الجدول رقم (5) المشاريع المستخدمة لتخفيف من شدة التلوث في شركة سوميفوس

نوع المشروع	بداية تجسيد المشروع	نهاية تجسيد المشروع	مبلغ المشروع	مزايا المشروع
تركيب نظام ترشيح هوائي ديناميكي مع واحد مرشح كيسي لـ DK2	2001/10/13	2002	158544916.00	ازالة الغبار المنطلق في الهواء من مداخن DK2
– تركيب 8 شاشات DK2 و DK3 مع مرشحات الحقيبة	2002/02/11	2003	61535428،00	– إزالة الغبار المنبعث من مداخن المبنى (غربلة)
تركيب فلترين شريطين	2002/02/11	2003	180821083,00	القضاء على المغازل التي تستهلك الزيوت والتي بها تسربات كبيرة
تحويل الغاز للفرنين 1و2 لتجفيف	2002/02/11	2005	57383471,00	التخلص من الغازات الناتجة عن حرق النفط الخام
–تركيب مجموعة دينامومات تعمل بالهواء المضغوط مزودة بسبعة مرشحات كيسية لإزالة الغبار من طراز DK3	2009/01/20	2010	293781684،00	إزالة الغاز من النفط المحترق
– بناء و تركيب محرك تفريغ جديد رقم 589 مكرر DK2	2011/04/13	2012	187395865	–سقي المسارات المحاجر والمصانع للقضاء على الغبار
مشروع استعادة المياه الموحلة (معالجة المياه)	2014/10/12	مشروع في طريق الانجاز	////	/////
مشروع زراعة الأشجار حول المصانع	2014/09/20	2015	452.000،00	القضاء على تلوث الهواء وحماية الأرض من التصحر

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من الشركة

يمثل الجدول التالي برامج (مشاريع) المسؤولية البيئية المستخدمة في مؤسسة سوميفوس وهي برامج للتخفيف من شدة التلوث الهوائي حيث تم تطبيقها على ارض الواقع من بداية سنة 2002 الى غاية 2015 بمبالغ كبيرة ما عدا مشروع استعادة المياه الموحلة (معالجة المياه) .

المطلب الثاني: مختلف التكاليف المرتبطة بالمسؤولية البيئية

يمثل الجدول رقم (6) تكاليف المرتبطة بالمسؤولية البيئية لسنة (2023)

التدابير	المبلغ
تدبير إزالة التلوث الذاتي: - تغطية الأرضيات - رصف الممرات المرورية الداخلية - احتباس الزيت (احتباس نواد التشحيم)	 500.000،00 42.000.000،00 32.000،00
وضع مخطط للرقابة الذاتية للمخلفات التي تطرح خارج المصنع	100.000،00(تكلفة سنوية)
مخطط المراقبة الذاتية لتلوث السمعي (الضوضاء)	120.000،00(تكلفة سنوية)
مخطط تدوير النفايات	/
مخطط التدريب والتوعية	180.000،00
إنشاء مساحات خضراء حول المصنع	2.448.000،00
سلامة الموظفين شراء معدات الحماية (قفزات، أحذية.....)	900.00

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من الشركة

يمثل الجدول الموالي الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة، بالإضافة الى تكلفة اجراءات المراقبة المخطط لها في خطة الادارة البيئية لشركة سوميفوس ، و نلاحظ من خلاله ان الشركة اعتمدت تدابير لإزالة التلوث الذاتي بمبالغ جد معتبرة من خلال تغطية الارضيات و إنشاء أرصفة مرورية وايضا وضعت الشركة مخططات للرقابة الذاتية للمخلفات التي تطرح خارج المصنع وايضا للمراقبة الذاتية للتلوث السمعي (ضوضاء) و مخطط للتدريب و التوعية بتكلفة سنوية تقدر ب 400 الف دينار ،وانشاء

مساحات خضراء حول المصنع بتكلفة معتبرة تجاوزت 2 مليون دينار واتخذت تدابير السلامة المهنية من خلال توفير معدات السلامة.

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

يستعرض هذا المبحث وصف شامل لطريقة عمل الباحث والإجراءات التي قام بها في دراسته لتحقيق اهدافها، وسيتم أيضا وصف منهجية ومجتمع وعينة وأداة الدراسة، والتأكد من ثبات وصدق هذه الأخيرة، واختبارات الملائمة لأنموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: منهج الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونها دراسة وصفية تبنى على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واتجاهاتها وأسبابها، والوقوف على متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية كمدخل لتحسين الأداء الشامل، وهي أيضا دراسة تحليلية تقوم على تحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث قام الباحث بتصميم الاستبيان ثم توزيعه على عينة الدراسة، بغية الحصول على البيانات وتحليلها وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، من أجل التوصل إلى النتائج والتوصيات المناسبة حول موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

إن توجه الدراسة الحالية هو دراسة متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين الأداء الشامل، فمن الطبيعي أن تكون الإدارات المسؤولة عن صناعة واتخاذ القرارات هي العينة المستهدفة كونهم من يمتلكون معلومات واهتمامات من أنماط التفكير ومسؤولين عن تأمين مستقبل منظمتهم بحكم مسمياتهم الوظيفية والمسؤوليات المكلفين بها والتي تفرض عليهم البحث عن كل ما هو جديد وذو فائدة مع قدرتهم على مجاراة ومواكبة التغييرات البيئية للمحافظة على تحسين الأداء، إذ تم اختيار مؤسسة سوميفوص –تبسة– الصناعية، حيث قام الباحث بتوزيع (37) استمارة استبيان على أفراد عينة الدراسة، وتم استرجاع (36) استمارة أي نسبة استرجاع قدرت بـ (100%)، ويوضح الجدول الموالي تفاصيل تداول الاستبيان.

الجدول رقم (07): يوضح تداول الاستبيان

الإستمارات	العدد	النسبة
الموزعة	37	%100
الغير المسترجعة	1	%2.70
المستبعدة	0	%0
الصالحة للتحليل	**36**	**%97.30**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على توزيع الاستبيان

المطلب الثالث: أداة الدراسة

بهدف الحصول على البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، فقد تم إعداد استبيان ذو علاقة بالموضوع بعد الرجوع إلى الإطار النظري والاطلاع على الدراسات السابقة، حيث تكون الاستبيان من محورين كما يلي:

- المحور الأول: ويتضمن (22) فقرة تعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أبعاد المتغير المستقل الذي تمثل في المسؤولية البيئية في المؤسسة من خلال أبعاده التالية (السياسة البيئية، الوعي البيئي، المعالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا للبيئة).
- المحور الثاني: ويحتوي على (14) فقرة تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة للمتغير التابع الذي تمثل في الأداء الشامل ويوضح الجدول الموالي متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (08): يوضح توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة (المتغيرات)		الأبعاد	عدد الفقرات
المحور الأول	متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة	السياسة البيئية	05
		الوعي البيئي	07
		المعالجة وإعادة التدوير	05
		دعم الإدارة العليا للبيئة	05
المحور الثاني	الأداء الشامل		14
المجموع			**36**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الاستبيان المقدم

ولقياس مدى موافقة الأفراد المبحوثين على فقرات الاستبيان المختلفة فقد تم اعتماد مقياس خماسي ليكرت للتعرف على وجهة نظر مفردات المجتمع حول موضوع الدراسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح مقياس خماسي ليكرت

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

كما تم تحديد طول خلايا مقياس خماسي ليكرت (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): يوضح طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي

الفئات	مجال المتوسط الحسابي	مقياس لكارت	درجة الموافقة	مجال الوزن النسبي
الفئة الأولى	من 1 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	منخفض جدا	أقل من 36.00%
الفئة الثانية	من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	منخفض	من 36.00 % إلى 52.00 %
الفئة الثالثة	من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	متوسط	من 52.10 % إلى 68.00 %
الفئة الرابعة	من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	مرتفع	من 68.10 % إلى 84.00 %
الفئة الخامسة	من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	مرتفع جدا	من 84.10 % إلى 100 %

المطلب الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري

يتمثل الصدق الظاهري في فحص محتوى فقرات الاستبيان والتأكد من جودتها ويطلق عليه أيضاً "صدق المحكمين" إذ يتم الحكم على درجة تمثيل فقرات الاستبيان والحكم عليها عن طريق مجموعة من الخبراء والمختصين. وعليه تم عرض أداة الدراسة على 04 محكمين أكاديميين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة –تبسة– وبعد اطلاعهم على الاستبيان تمت الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على ضوئها قام الباحث بإجراء جميع التعديلات والملاحظات اللازمة ليصبح الإستبيان في صورته النهائية.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة (الاستبيان) هو ثبات واستقرار النتائج إذا ما طبقت أكثر من مرة في ظروف متشابهة، وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان طبقا لمعامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (alpha-Gronbach) حيث أن ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ يدل على ارتفاع مستوى الثبات، حيث تتراوح قيمتها بين (0-1)، وتكون النتيجة مقبول إحصائيا إذا كانت أكبر من (0.60)، ونتيجة هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): يوضح اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور 1: متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية	**22**	**0.869**
المحور 2: الأداء الشامل	**14**	**0.940**
الإستبيان الكلي	**36**	**0.893**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل نتائج (SPSS)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معاملات الثبات تتراوح بين (0.869و 0.940)، حيث بلغ المعامل العام لجميع فقرات (0.893)، وجميعها أكبر من (0.60) أكبر من المستوى الأدنى المطلوب ومنه فإن الاستبيان يفي بأغراض الدراسة ويمكن اعتماده في تحليل النتائج المتوصل إليها.

ومن كل ما سبق نستنتج أن أداة الدراسة (الاستبيان) الذي يحتوي على 36 فقرة التي تم إعدادها لمعالجة مشكلة الدراسة وهي صادقة وثابتة في جميع فقراتها والتي سيتم الاعتماد عليها.

المطلب الخامس: ملائمة أنموذج الدراسة

أولا- اختبار التوزيع الطبيعي:

إن عملية التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات يشترط توفر بعض الشروط في عينة الدراسة ومن أهم هذه الشروط أن تكون عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، حيث توجد العديد من الطرق الإحصائية للكشف عن نوع التوزيع ومنه تم حساب قيمة اختبار Kolmogorov-Smirnov ومن شروط هذا الاختبار أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (0.05)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov[a]		النتيجة
	Statistiques	Sig	
المحـــور الأول: متطلبـــات تطبيـــق المسؤولية البيئية	0.154	0.061	تتبع التوزيع الطبيعي
المحور الثاني الأداء الشامل	0.141	0.027	تتبع التوزيع الطبيعي
يكون توزيع طبيعي عندما يكون مستوى الدلالة (α> 0.05)			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل نتائج (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة Sig لجميع متغيرات الدراسة أكبر من 0.05 مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على جميع فقرات الاستبيان تتبع بيانات التوزيع الطبيعي.

المطلب السادس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم جمع البيانات في هذه الدراسة بواسطة الاستبيان، ولغرض تحليل هذه البيانات، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) فإجراء للتحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** من أجل قياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص عينة الدراسة وإجاباتهم.
- **المتوسط الحسابي:** لغرض إبراز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان
- **الانحراف المعياري:** أحد مقاييس التشتت تم استخدامه لقياس الإنحراف في إجابات أفراد عينة الدراسة على وسطها الحسابي
- **إختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov):** لمعرفة ما إذا كان نوع بيانات العينة تقع ضمن التوزيع الطبيعي أم لا
- **ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha):** لقياس ثبات أداة الدارسة
- **الإنحدار الخطي البسيط:** لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع
- **معامل التحديد R2:** يقيس مدى مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع, ويوضح النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل في المتغير التابع

المبحث الرابع: استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا المبحث عرض النتائج التي تم التوصل إليها لمحاور الاستبيان واختبار الفرضيات وتحليلها وتفسيرها ومنافشتها.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا المطلب تحليل نتائج محور البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال ما يلي:

أولا: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

يمثل الجدول الموالي خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	16	%43.2
أنثى	21	%56.8
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول إنخفاض نسبة الذكور مقارنة بنسبة الإناث، إذ لم تتعدى نسبة الذكور 43.2% مقابل نسبة 56.8% للإناث، أي إرتفاع نسبة الموظفين من جنس الإناث في مؤسسة سوميفوص تبسة، وهذا راجع لطبيعة الوظائف الإدارية في المؤسسة والتي لا تركز بصفة كبيرة في احتياجاتها للمورد البشري من جنس الذكور على عكس الوظائف المهنية أو التقنية التي تتطلب موظفين من جنس الذكور.

والشكل الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

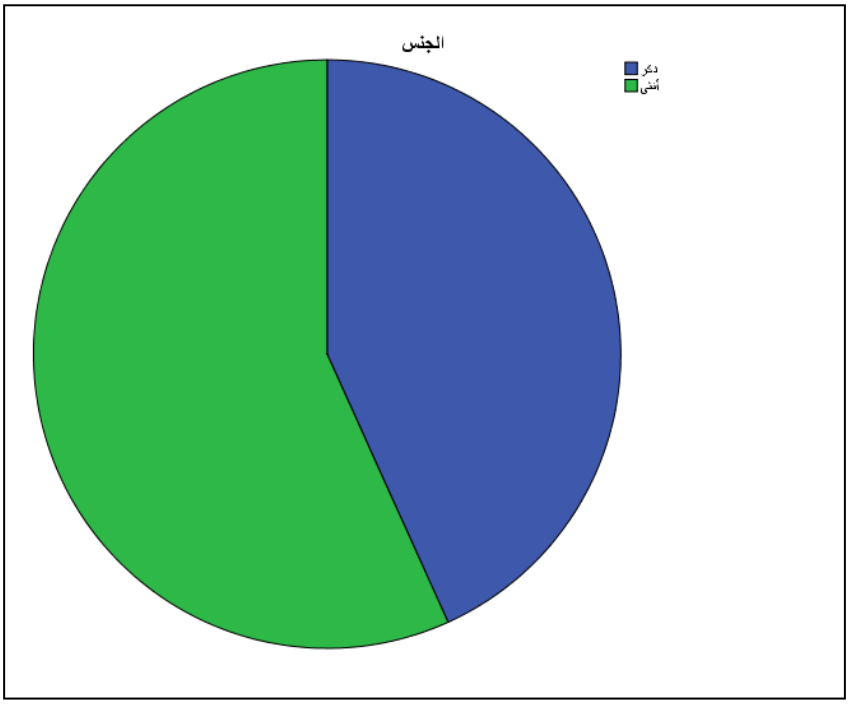

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

ثانيا- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر:

يمثل الجدول الموالي خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	6	%16.2
ما بين 30 و40 سنة	20	%54.1
ما بين 41 سنة و50 سنة	9	%24.3
أكثر من 50 سنة	2	%5.4
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 54.1% من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 30 و40 سنة وهي نسبة الأغلبية وعددهم 20 فردا، تليها نسبة الفئة العمرية ما بين 41 سنة و50 سنة والتي بلغت 24.3%، ومنه يتضح أن أغلبية أفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة هم من الفئة العمرية من 30 سنة إلى 50 سنة، مما يدل على إمكانية الاعتماد عليهم لتحقيق مستوى أعلى من الأداء لأن هذا العمر يكون فيه الفرد واعيا بأهمية منصبه خاصة وأن المؤسسة تقدم امتيازات لمن يؤدون أعمالهم أفضل.

والشكل الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

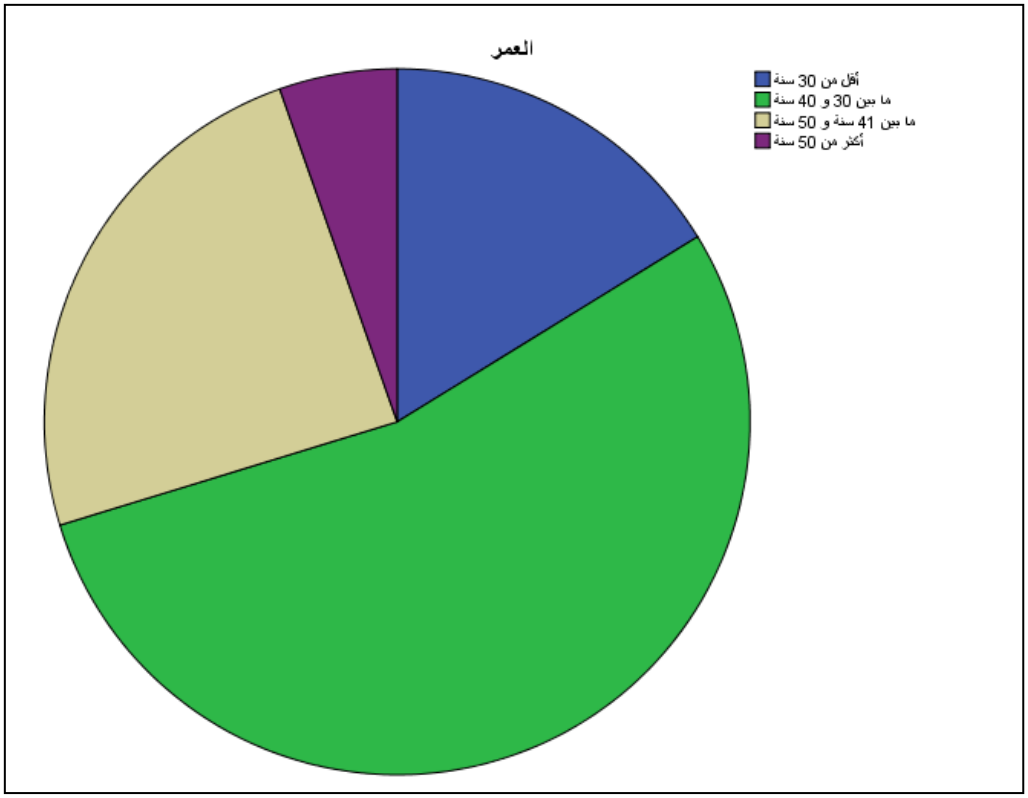

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

ثالثا- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي:

يمثل الجدول الموالي خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريا	1	%2.7
تقني سامي	16	%43.2
ليسانس	12	%32.4
دراسات عليا	8	%21.6
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يحملون المؤهل العلمي تقني سامي وعددهم 16 موظف بنسبة مئوية 43.2%، كما بلغ عدد الأفراد ذوي المؤهل العلمي ليسانس 12 أفراد، أما الأفراد الحاصلين على مؤهل دؤاسات عليا فعددهم 8 موظفين، ومما سبق نستنتج أن أغلبية أفراد عينة البحث

يحملون شهادة تقني سامي وشهادة الليسانس ودراسات عليا، وهذا مما يدل على إستثمار المؤسسة محل الدراسة للكفاءات بهدف تحسين مستوى خدماتها ورفع مستوى الأداء لديها.

والشكل الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

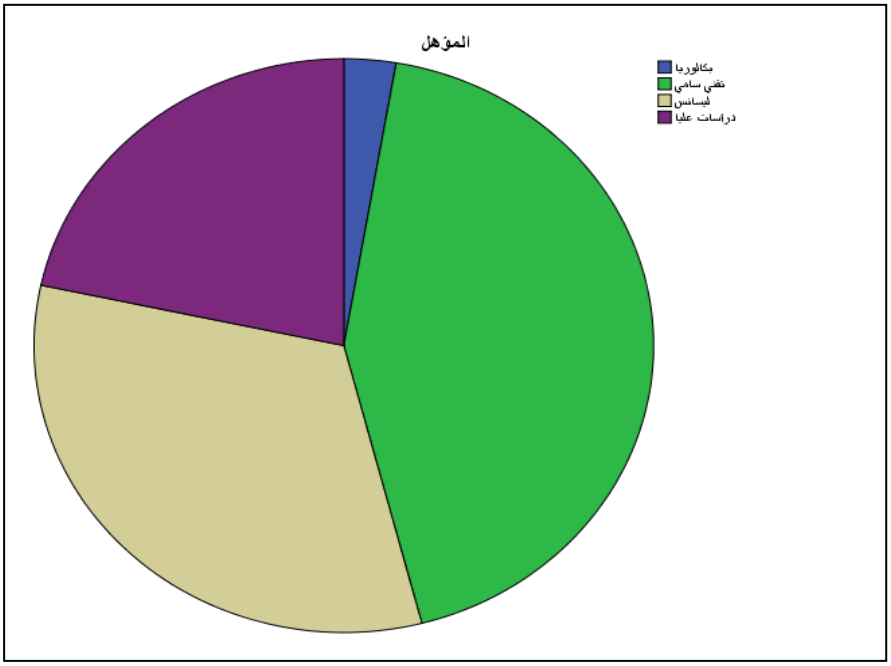

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

رابعا- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية:

يمثل الجدول الموالي خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية

الجدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	%13.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	%43.2
من10 إلى أقل من20 سنة	12	%32.4
من 20 سنة فأكثر	4	%10.8
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث بلغت النسبة المئوية 43.2% موظفا وموظفة، تليها نسبة 32.4% لذوي سنوات العمل من10 إلى أقل من20 سنة، في حين أن الخبرة أكثر من 20 سنة بلغت نسبة الموظفين الذين ينتمون إليها

10.8%، وأخيرا أقل نسبة تمثل الموظفين بخبرة أقل من 5 سنوات حيث بلغت 13.5%، ومما سبق يتضح أن أغلبية أفراد العينة ذوي خبرة متوسطة، مما يعزز القدرة العلمية والعملية نحو تحقيق أداء أفضل خلال المسار المهني بالمؤسسة.

والشكل الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الأقدمية

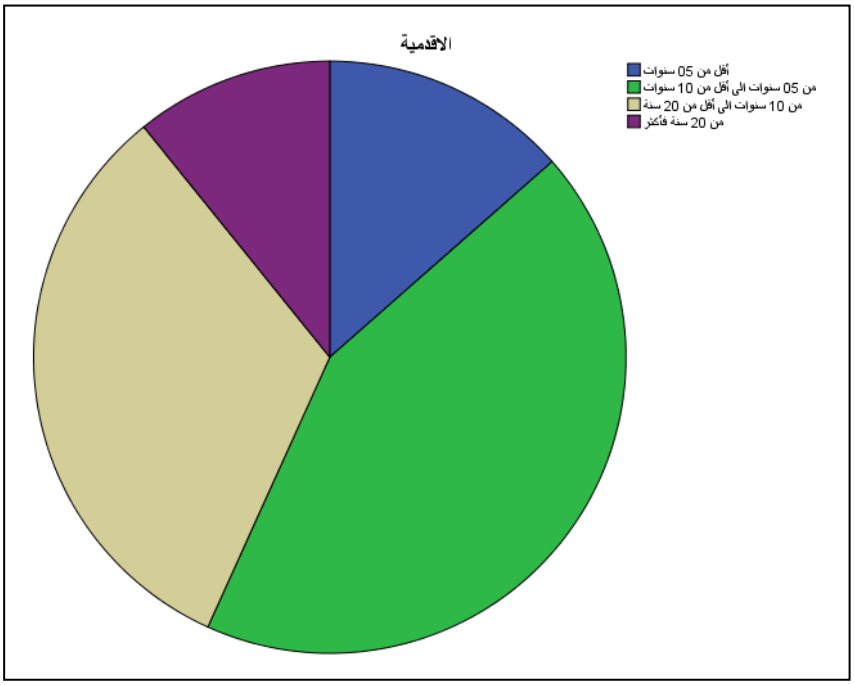

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

خامسا: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

يمثل الجدول الموالي خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

الجدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير	1	%2.7
رئيس مصلحة "قسم"	12	%32.4
مهندس "تقني"	3	%8.1
أخرى	21	%56.8
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول أن أغلبية أفراد العينة يشغلون وظائف غير مدير أو رئيس مصلحة وعددهم 21 موظفا بنسبة 56.8% مع نسبة 32.4% للذين يعملون كرؤساء مصالح، و3 مهندسين تقنيين، ومنه يمكن القول بأن المؤسسة توزع الوظائف توزيعا منتظما حسب احتياجاتها.

والشكل الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

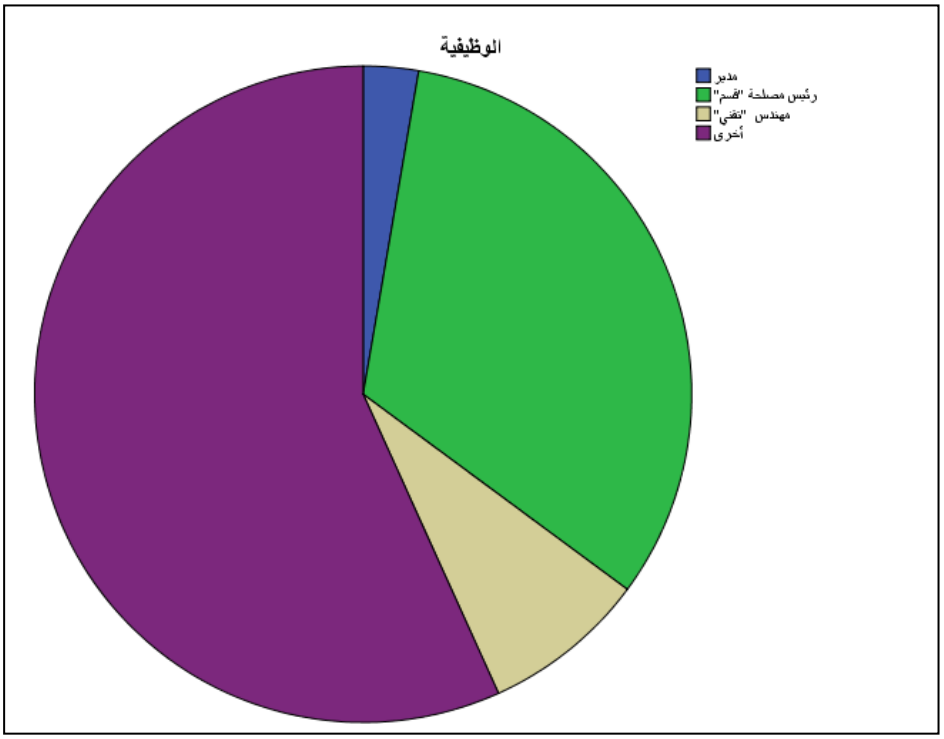

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محور متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية ومحور الأداء الشامل

في هذا المطلب سيتم عرض المحاور الأساسية والتي تمثل إستجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة المتمثلة في متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية والأداء الشامل، وقد تمت الإستعانة في ذلك ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وباستعمال الأساليب الإحصائية المذكورة سابقا.

يوضح الجدول الموالي توزيع إستجابات أفراد العينة لعبارات محور متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وأبعاده متمثلة في (السياسة البيئية، الوعي البيئي، المعالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا للبيئة) ومحور الأداء الشامل وكذلك المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري مبينا نتيجة وإتجاه القبول.

الجدول رقم (18): يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وإتجاه ونتيجة القبول لمحور متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وأبعاده متمثلة في (السياسة البيئية، الوعي البيئي، المعالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا للبيئة) ومحور الأداء الشامل

المحور أو البعد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة	الإتجاه
المحور الأول: متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية	**1.39**	**0.363**	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**
البعد الأول: السياسة البيئية	1.46	0.634	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**
البعد الثاني: الوعي البيئي	1.00	0.000	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**
البعد الثالث: المعالجة وإعادة التدوير	1.53	0.672	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**
البعد الرابع: دعم الإدارة العليا للبيئة	1.72	0.744	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**
المحور الثاني: الأداء الشامل	**1.76**	**0.732**	**غير موافق بشدة**	**منخفض جدا**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من العرض التحليلي السابق أن المؤسسة لا توفر السياسة البيئية كمتطلب من متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وذلك بدرجة منخفضة جدا ويتبين هذا من خلال المتوسط الحسابي الكلي لبعد السياسة البيئية والذي بلغ (1.46) وانحراف معياري (0.634) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما أن المؤسسة لا توفر الوعي البيئي كمتطلب من متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وذلك بدرجة منخفضة جدا ويتبين هذا من خلال المتوسط الحسابي الكلي لبعد الوعي البيئي والذي بلغ (1.00) وانحراف معياري (0.000) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، ويتضح أيضا أن المؤسسة لا توفر المعالجة وإعادة التدوير كمتطلب من متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وذلك بدرجة منخفضة جدا ويتبين هذا من خلال المتوسط الحسابي الكلي لبعد المعالجة وإعادة التدوير والذي بلغ (1.53) وانحراف معياري (0.672) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما أن الإدارة العليا للمؤسسة لا تدعم البيئة كمتطلب من متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية وذلك بدرجة منخفضة جدا ويتبين هذا من خلال المتوسط الحسابي الكلي لبعد السياسة البيئية والذي بلغ (1.72) وانحراف معياري (0.744) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، ومن خلال ما سبق في تحليل أبعاد متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية يمكن القول بأن متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية غير متوفرة في المؤسسة ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي الكلي للمحور والذي بلغ (1.39) والإنحراف المعياري (0.363) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لمحور الأداء الشامل بلغ (1.76) والإنحراف المعياري قيمته (0.732) أي بدرجة قبول منخفضة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي، وهذا ما يعني عدم توفر الأداء الشامل بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تم تحليل الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي وذلك للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

أولا- اختبار الفرضية الرئيسية

حيث كانت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (19): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار β	معامل الإرتباط R	قيمة إختبار t	معامل التحديد R2	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية	تحسين الأداء الشامل	0.081	0.081	0.479	0.007	0.229	0.635

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

اختبار أثر المسؤولية البيئية على الأداء الشامل بالاعتماد على T-student (تيستودنت) المحسوبة والمقدرة بـ 0.479 ومقارنتها بـ t-tablier المجدول التي تقدر بـ 1.96 وجدنا أن T المحسوبة أقل من T مجدولة ومنه: قبول الفرضية العدم H 0 أو والتي تنص على:

لا يوجد تأثير ذو دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للمسؤولية البيئية على الاداء الشامل في مؤسسة سوميفوس للفوسفات في تبسة ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائي ($\alpha \geq 0.05$) للمسؤولية البيئية على الاداء الشامل حيث تم الاعتماد على معادله خط الانحدار من الشكل كما هو موضح في الملحق رقم (02)

$$y= 0.173x+0.081$$

حيث أن عدم تحقق هذه العلاقة التأثير المسؤولية البيئية على الأداء الشامل راجع إلى جملة من الأسباب والتي تمكن في متغيرات الدراسة بالنسبة للمتغير المستقل والذي هو هنا المسؤولية البيئية وتفكيكها إلى متغيرات جزئية من سياسة بيئية، وعي بيئي، معالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا للبيئة. ويمكن اختبار علاقة تأثير كل متغير مع المتغير التابع للأداء الشامل من خلال انحدار المتعدد التدريجي كما هو موضح في الملحق رقم (02).

ثانيا- اختبار الفرضيات الجزئية

حيث كانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كما يلي:

الجدول رقم (20): يوضح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

البعد	Bêta In	t	Corrélation partielle	Sig.
السياسة البيئية	0,230[b]	1,465	0,244	0,152
المعالجة وإعادة التدوير	−0,020[b]	−0,134	−0,023	0,894
دعم الإدارة العليا للبيئة	0,091[b]	0,615	0,105	0,543

البعد	Bêta	t	B	Sig	F
الوعي البيئي	0,498	3,401	6,847	0,002	11,567

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

- **الفرضية الجزئية الأولى:** مرفوضة والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين السياسة البيئية والاداء الشامل حيث نجد ان مستوى الدلالة يساوي 0.15 اكبر من 0،05.
- **الفرضية الجزئية الثانية:** مقبولة والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الوعي البيئي والاداء الشامل حيث نجد ان مستوى الدلالة يساوي 0،002 اصغر من 0،05.
- **الفرضية الجزئية الثالثة:** مرفوضة والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين معالجة وإعادة تدوير المخلفات والاداء الشامل حيث نجد ان مستوى الدلالة يساوي 0،894 أكبر من 0،05.
- **الفرضية الجزئية الرابعة:** مرفوضة والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين دعم الإدارة العليا للبيئة والاداء الشامل حيث نجد ان مستوى الدلالة يساوي 0،543 اكبر من 0،05.

ومنه نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة تتجسد المسؤولية البيئية فقط في الوعي البيئي وهذا غير كافي لتحقيق الاداء الشامل بل لابد من وجود سياسة بيئية وكذلك مختلف عمليات المعالجة والتدوير إضافة الى دعم الإدارة العليا للتوجهات الإيكولوجية وهذا غائب في المؤسسة محل الدراسة حيث انه كل المبادرات البيئية تزامنت مع الحصول على الاشهاد وكانت ظرفية..

ثالثا- مناقشة نتائج الفرضيات

1. عدم اتباع شركة سوميفوس في تبسة لممارسات مسؤولية بيئية، وذلك لتحسين أدائها الشامل، ويستند ذلك على نتائج تحليل إحصائي ويمكن تفسير ذلك بأن الشركة لم تنفذ إجراءات بيئية ملائمة مما قد يؤثر سلباً على سمعتها أو أدائها العام.
2. عدم وجود سياسة بيئية واضحة تتبعها شركة سوميفوس في تعزيز أدائها. يعني ذلك أن الشركة قد لا تمتلك استراتيجية محددة لتعزيز أدائها البيئي مما قد يؤثر على سمعتها وعلاقتها بالبيئة والمجتمع المحيط.
3. وجود وعي بيئي داخل شركة سوميفوس، ومع ذلك فإن هذا الوعي وحده لا يكفي لتحقيق أداء فعّال من الناحية البيئية. يعني ذلك أن الشركة ربما تكون تدرك الأمور البيئية، لكن لا تتبع استراتيجيات فعّالة أو سياسات واضحة لتحسين أدائها البيئي.
4. تشير النتائج أن الإدارة العليا لشركة سوميفوس لا تلعب دورًا فاعلاً في دعم تطبيق المسؤولية البيئية داخل الشركة. هذا يعني أن القيادات العليا ليست ملتزمة بتعزيز المسؤولية البيئية أو تعزيز الإجراءات البيئية داخل الشركة، مما يؤدي إلى عدم تحسين أدائها الشامل من الناحية البيئية وربما الاجتماعية والاقتصادية أيضًا.
5. تشير النتائج أن شركة سوميفوس لا تقوم بعملية إعادة تدوير مخلفاتها الصناعية. هذا يعني أن الشركة لا تقوم بإعادة استخدام أو إعادة تصنيع المواد الناتجة عن عملياتها الصناعية بشكل صحيح، وبالتالي، يؤدي عدم القيام بعملية إعادة التدوير إلى تأثير سلبي على الشركة نفسها وعلى البيئة، مثل زيادة النفايات الصناعية واستنزاف الموارد الطبيعية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مؤسسة سوفيفوص لإنتاج الفوسفات–تبسة– حيث قمنا بتقديم نشأتها ومفهومها وأنشطتها الرئيسية ودورها، ثم هيكلها التنظيمي، والتطرق إلى الإطار المنهجي في إعداد الاستبانة التي قمنا بتوزيعها على موظفي المؤسسة والتي تحتوي على محاورين رئيسيين بالنسبة للمحور الأول يشمل المسؤولية، أما المحور الثاني يشمل الأداء الشامل، وبعد استرجاعها قمنا بتفريغها ، ثم قمنا باستخدام أساليب إحصائية لتحصيل البيانات منها : التكرارات النسبة المئوية المتوسط الحسابي الانحراف المعياري ، ثم قياس صدق وثبات الدراسة حيث تم تحليل المعلومات المتحصل عليها من الاستبانة عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS ثم قمنا بعرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة.

الخاتمة

أصبحت المسؤولية البيئية لا غنى عنها في المؤسسات الصناعية في عصرنا الحالي، فهي تسهم في الحفاظ على البيئة وتقليل التأثيرات السلبية، فمن خلال الاهتمام بها يمكن للمؤسسات تحسين أداءها الشامل في مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تلعب المسؤولية البيئية دورًا مهمًا في تعزيز الوعي البيئي وتحفيز المجتمع على اتخاذ خطوات إيجابية نحو بيئية مستقبلية أفضل وتساهم أيضا في بناء سمعة إيجابية للمؤسسة وزيادة قدرتها على جذب العملاء والشركاء والمستثمرين المهتمين بالقضية البيئية التي تضمن استمرارية الأعمال في الطويل الأجل.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر تطبيق المسؤولية البيئية على الأداء الشامل في مؤسسة سوفيفوص (somiphos)، ولقد تم التطرق إلى دراسة ميدانية شملت عينة مكونة من 37 موظف يعملون في المؤسسة سوفيفوص لإنتاج الفوسفات – تبسة – وبعد تحليل البيانات باستخدام أساليب احصائية، توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

النتائج النظرية

1. تعتبر المسؤولية البيئية هي احد ادوات نجاح المؤسسة لتغطية الآثار البيئية لعمليات الانتاج و تقليص الممارسات التي تكون لها آثار سلبية مستقبلية على البيئة .
2. تحقيق الاداء الشامل يتطلب اهتمام المنظمة بمسؤولياتها تجاه البيئة من خلال التزامات صناع القرار باتخاذ جملة من الإجراءات التي تهدف الى حماية البيئة و الحفاظ عليها
3. تعمل المسؤولية البيئية على خفض تكاليف المؤسسات الصناعية وذلك باستخدام الطاقات المتجددة
4. المؤسسات التي تمارس المسؤولية البيئية تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين والموظفين مما يعزز مكانتها التنافسية
5. يتحسن الاداء الشامل للمؤسسة و يتعزز مركزها التنافسي بإعطاء اهتمام كبير لجانبها البيئي و الاجتماعي ما يكسبها صورة حسنة لدى مختلف الفاعلين.
6. يحقق اعتماد نظم الإدارة البيئية كنظام المعتمد دوليا ISO14001 في المؤسسات الصناعية إلى استدامتها بيئيا.

❖ **النتائج التطبيقية**

1. من خلال الدراسة وجدنا أن شركة سوميفوس تحتل مراتب متقدمة في انتاج الفوسفات محليا ودوليا
2. عدم تطبيق المسؤولية البيئية من طرف شركة سوميفوس–تبسة– لتحسين أدائها الشامل وهذا من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها.
3. من خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين عدم وجود سياسة بيئية واضحة تنتهجها شركة سوميفوس–تبسة– لتعزيز أدائها.
4. أوضحت النتائج المتحصل عليها على وجود وعي بيئي داخل شركة سوميفوس–تبسة– وهذا لا يكفي لتحقيق أداءها بفعالية.
5. تبين لنا من خلال النتائج ان الادارة العليا لشركة سوميفوس–تبسة– لا تساهم في تدعيم تطبيق المسؤولية البيئية مما يبين عدم تحسين أدائها الشامل .
6. نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن شركة سوميفوس–تبسة– لا تقوم بعملية إعادة تدوير مخلفاتها الصناعية وهذا يؤثر سلبا على المؤسسة والبيئة.

❖ **التوصيات**

1. تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المبادرات البيئية بفعالية.
2. على السلطات التشريعية أن تفرض ضرائب بيئية، أو أن تحدد نسبة من الأرباح على المؤسسات الصناعية تبعًا لمستوى تورطها في زيادة التلوث.
3. استغلال المسؤولية البيئية في رفع الأداء الشامل للمؤسّسة سوميفوس وذلك من خلال إعادة تدوير مخلفاتها الصناعية.
4. وضع الحكومة سياسة بيئية طويلة الأمد من خلال التعاون والتشارك مع ممثلي قطاعات الصناعات المختلفة.
5. تحسين عمليات الإنتاج لتقليل انبعاثات الغازات الضارة واستخدام تكنولوجيا نظيفة ومستدامة.
6. تشجيع الموظفين على الاستخدام المستدام للموارد وتبني استراتيجيات الطاقة المتجددة

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

أولا- الكتب:

1. إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الاداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2013.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
3. بختة بطاهر، الإدارة الاستراتيجية وقياس الأداء التنافسي، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2021.
4. تباني رزيقة، نحو انتقال الشركات لنموذج حوكمة مستدامة فرص ومتطلبات تحقيق الأداء الشامل، Alpha Doc للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
5. توفيق عين المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
6. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
7. سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأداء، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2011.
8. صلاح الدين حسن السيسي، الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الشركات مقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
9. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
10. عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
11. عادل بومجان، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.
12. عارف صالح مخلف الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
13. عامر أحمد غازي منى، البيئة الصناعية تحسينها وطرق حمايتها، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
14. عبد العزيز قاسم محارب، الأثار الاقتصادية لثلوث البيئة، مركز الإسكندرية لنشر والتوزيع، مصر، 2002.
15. علي إبراهيم الخضر، إدارة الاعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، سوريا، 2007.
16. عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2012.

17.فتحي أحمد يحي العالم، نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية، دار اليازوري للنشر.
18.كريس اتشون، تقييم الأداء الاستراتيجي (أداء العاملين وإرضاء العملاء)، مركز الخبرات المهنية لنشر والتوزيع،مصر، 2015.
19.لواء ممدوح زيدان، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط 01، مصر، 2003.
20.مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2014.
21.محاد عريوة وطلال زغبة، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، المنظمة العربية لتنمية الإدارية لنشر والتوزيع، مصر، 2020.
22.محمد عباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
23.محمد قدري حسن، إدارة الأداء المتميز– قياس الأداء– تقييم الأداء تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
24.مصطفى يوسف كافي، التسويق المستدام والثقافة البيئية، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2021.
25.مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2016.
26.نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات و تطبيقات ISO 14000، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
27.نوال شنافي، الأداء البشري بين التقييم والأسس، دار أسامة لنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2020.
28.يوسف حجيم الطائي ومحمد عاصي العجيلي، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوني للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا– الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1. امحمد فرعون، الأداء الشامل في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصناعية الغذائية في الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2017.
2. خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت مفتاح) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.

3. صالح بلاسكة، فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية – دراسة ميدانية –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –، الجزائر.

4. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك ورقلة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

5. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة صنع الإسمنت في الجزائر)، مذكره لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

6. عماد الدين براش، دور المراجعة البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة، دراسة حاله مؤسسة نفطال مقاطعة الوقود قسنطينة، مذكره ماجستير كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه سطيف 01، 2015.

7. عمري سامي، دور بطاقة الأداء المتوازن في قيادة الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الاسمنت سطيف) مذكره لنيل شاهدة الدكتوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2021.

8. لصاق نصر الدين، دور بطاقة قياس الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية (نموذج مقترح في مؤسسة صناعة الاسمنت بسور الغزلان)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003.

9. محمد الهادي حنوس، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014.

10. منذر نائل الكرداشة، واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمؤسسات البيئية (دراسة تطبيقية داخل حدود أمانة عمان الكبرى)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الاعمال، عمان، 2010.

ثالثا– المنشورات والدرويات والمجلات العلمية:

1. أحمد عويد ووليد عرب، طرق تقييم الأداء والموظفين الخاضعين لها، مجلة جامعة البعث، مج 45، ع 04، قسم القانون العام كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2023.

2. بسبع عبد القادر وطهراوي دومة علي، الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد 01، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

3.بلال بلقاسم، التلوث الصناعي وانعكاسات يهيئه البيئية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بولاية الشلف، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، الجزائر، 2023.

4.بلعجوز حسين وعريوة محاد، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، المجلة العربية للإدارة، مج 37، ع 02، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، (المسيلة)، الجزائر، 2017.

5.بلقاسم قريشي ومحمد، أثر الخصائص المؤسسية على الإفصاح البيئي للمؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية لمؤسسات الاسمنت جزائرية)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.

6.بوطلاع محمد وبطاهر بختة، المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية (دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01،المجلد 05،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2018.

7.حميد السليماني وشريفة جعدي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام كأداة لتقييم الأداء الشامل للبنوك (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر)، مجلة رؤى الاقتصادية، مج 06، ع 01، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021.

8.خلفاوي منية وقاضي نجاة واكلي كلثوم، مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2018.

9.ريمة قرارية، ناريمان دريس، تقييم الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية الملتزمة اجتماعيا باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام ولوحة القيادة الاجتماعية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، العدد 06، 2018.

10.ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، المجلد 03، جامعة الطارف قسم علوم اجتماع.، الجزائر، 2014.

11.ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة الطارف، الجزائر، 2013.

12.سامي الطيب ادريس، الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزعاتها الدولية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 04، المجلد 01، جامعة تبوك المملكة العربية السعودية، السعودية، 2017.

13.سحر قدوري عباس، نظم الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 61، العراق.

14.سعود جايد مشكور العامري ومحمد حسن رشم، المسؤولية البيئية للشركات الصناعية وأثرها على إعداد استراتيجية بيئية للتنمية المستدامة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 03، جامعة المثنى، الأردن، 2017.

15.شرفة أسماء، الإدارة البيئية الوجه الجديد للمسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية الجزائرية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 42، الجزائر، 1997.

16.شرقي جمعة، دور بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تقويم الأداء الشامل للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت تبسة)، مجلة الأفاق لدراسات الاقتصادية، مج 08، ع 01، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2023.

17.الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

18.عبد المطلب بصار، المعايير البيئية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2020.

19.عبير سيد محمود ووعبد رحمان رجب حسن، أساليب تقييم الأداء ودورها في رفع كفاءة الموارد البشرية (دراسة مؤسسة الطباعة والنشر والتغليف)، مجلة العمارة والفنون، الع 11، مج 2، كلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان، مصر، 2015.

20.عمر شريف وبروال بومدين، المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14 و 15 فيفري 2012.

21.كواشي مراد، سعدي مفيدة، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت الماء الابيض)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02،المجلد 04،جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2017.

22.لعلى بوكميش، المشكلات التي تواجه عملية تقييم أداء الأفراد وطرق معالجتها، مجلة الحقيقة، العدد 11، جامعة أدرار الجزائر، الجزائر.

23.مجذوب بحوصي وآخرون، نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في شركة نفطال، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، ISSN: 1513-2676،جامعة طاهري محمد بشار.

24.محاد عريوة، أهمية تطبيق أدوات مراقبة التسيير الحديثة في قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بتطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة)، مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الرقم الدولي الموحد للدوريات: 2543-3725، 2017.

25. مختار عيواج، نظام الإدارة البيئية ودورها في دمج قرار البيئي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات تبسة)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2018.

رابعا– **مواقع الويب:**

1- https://hrdiscussion.com/hr49447.html
2- https://itfcenvironment.fr.gd/izo.html

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Jennifer Alves, Laesponsabilite environnementale , Un mémorandum pour obtenir un doctorat en sciences économiques, Université de Panthéon, la Sorbonne Paris, France.
2. Kheldoun hadjila, Etude de l'évolution de la performance globale des entreprises publiques industrielles en Algérie (2001-2014), Revue arabe en sciences humaines et sociales, Université Hadjila Badji Mokhtar -Annaba,ISSN: ،9751-1112 , 2015.
3. Marion personne, Contributon à la méthodolgie d intégration de l environnement dons les PME-PMI (evaluation des performances environnementales, Thése de doctrat et technologie des dechets, Devant l institut national des siences appliq uies, France, 2013.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

الاخ الكريم، الاخت الكريمة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وأما بعد :

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي صممت لجميع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير – تخصص إدارة أعمال – بعنوان متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية كمدخل لتحسين الأداء الشامل " دراسة ميدانية بمؤسسة سوميفوس (somiphos) تبسة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة وأثر المسؤولية البيئية على المؤسسات الصناعية لتحسين الأداء الشامل دراسة تطبيقية بمؤسسة somiphos، ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال نامل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة، بحيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتكم، ومشاركتكم ضرورية درايتكم عامل اساسي من عوامل نجاح در استنا.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام على تعاونكم الشعر لإتمام هذه الدراسة.

يرجى منكم التكرم بوضع الايمايل الخاص بكم لتزويدكم بنسخة من الرسالة :

الطلبة: – لصلج صابر

–عليوات سمير

تحت اشراف الأستاذ:

– د. عبايدية يوسف

أولا: البيانات الشخصية

1. الجنس

أ- ذكر ☐ ب- أنثى ☐

2. العمر

أ- أقل من 30 سنة ☐ ب- ما بين 30 و40 سنة ☐

ج- ما بين 41 سنة و50 سنة ☐ د- أكثر من 50 سنة ☐

3. المؤهل العلمي

أ- بكالوريا ☐ **ب**- تقني سامي ☐ **ج**- لسانس ☐ **د**- دراسات عليا ☐

4. الأقدمية

أ- أقل من 5 سنوات ☐ **ب**- من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ☐

ج- من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة ☐ **د**- من 20 سنة فأكثر ☐

5.الوظيفة

أ. المدير ☐ ب. رئيس مصلحة "قسم" ☐

ج. مهندس "تقني" ☐ **د**. أخرى. ☐

المحور الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسة

الرجاء تقييم العبارات التالية بوضع علامة(X) في الخانة التي تراها مناسبة لتعزيز المسؤولية البيئية في شركتكم

المسؤولية البيئية	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير مو	غير مو بشدة
السياسة البيئية	– تمتلك الشركة التي أعمل بها غالبا سياسات واضحة للحفاظ على البيئة؛ – تهتم الشركة أحيانا بالبحث عن احدث التقنيات في حل المشاكل البيئية للحد من التلوث . – إقامة مساحات الخضراء حول حدود مؤسستكم الداخلية والخارجية يُعد عنصرًا أساسيًا في سياستكم البيئية – تركز مؤسستكم على منح مكافئات بخصوص الالتزام بسياسة حماية البيئية – الإجراءات التي تتخذها الشركة حاليًا لمعالجة مشكلاتها البيئية تُعتبر كافية ولا حاجة لإعادة النظر في سياستها البيئية باستمرار .					
الوعي البيئي	– يقوم العاملون غالبا بتزويد الإدارة بالمعلومات عن اي انتشار لمظاهر التلوث البيئي في مؤسستكم – لدى مؤسستكم دراسات كافية خاصة بالمشكلات البيئية وبتحديد مظاهر التلوث . – تؤثر سياستكم البيئية المتبعة على سمعة مؤسستكم في السوق المحلي والدولي – تقوم الإدارة أحيانا بعقد الندوات والمحاضرات التدريبية للعاملين في مختلف المستويات . – تهتم الإدارة بنظافة بيئة العمل الداخلية ومكان العمل في المصنع بشكل دائم. – يدرك العاملون باستمرار خطر التلوث البيئي لعمليات الانتاج واثرها على الموارد الطبيعة. – يتوجب على جميع العاملين غالبا معرفة تركيب أي مواد يتم استخدامها في عملية الانتاج ومصادر التلوث.					
المعالجة وإعادة التدوير	– ضرورة توفر مؤسستكم على وحدة معالجة خاصة بمخلفات الانتاج كأفضل طرق للحد من التلوث البيئي. – دائما ما يؤدي اعادة استخدام المخلفات الصناعية في انتاج منتجات جديدة إلى تقليل تكلفة العمليات . – يعتبر بيع مخلفات الصناعة لتجار متخصصين بتلك المخلفات هو الحل الأكثر أمانا لمشاكل التلوث البيئي في الشركة. – تعمل الشركة دائما على فصل المخلفات الصناعية بطريقة صحية وإعادة استخدامها بشكل أمن على البيئة. – عادةً ما يساعد إعادة تدوير المنتجات من النفايات الصناعية وغيرها بعد					

	معالجتها علميًا في تقليل استهلاك الموارد الطبيعية.					
دعم الإدارة العليا للبيئية	- تضع الإدارة البيئية غالبا معايير ونظمً للحد من انبعاثات الملوثات من المنشآت الصناعية. – تقوم إدارة الشركة أحيانا بتأهيل العاملين في مجال البيئة بطريقة حديثة. – تقوم الإدارة أحيانا بتقديم الحوافز المالية وغيرها للعاملين في حال تقديمهم المقترحات وحلول للمشكلات البيئية –ضرورة وجود قسم مختص بقضايا الحد من التلوث البيني او ممثل للبيئة لدى مؤسستكم . – دائما ما تفرز المشاركة في مؤتمرات وندوات متعلقة بالبيئة إلى الاستفادة من تجارب ناجحة للخد من تلوث محليا ودوليا.					

المحور الثاني: الأداء الشامل

الرجاء تقييم العبارات التالية بوضع علامة(X) في الخانة التي تراها مناسبة لتقييم وتحسين الأداء الشامل لمؤسسة

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم إدارة المؤسسة غالبا بمراجعة الأداء بشكل دوري وإجراء التعديلات على الأهداف والخطط حسب الحاجة.					
02	تستعمل إدارة المؤسسة مؤشرات الأداء الرئيسية (Kpls) لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة					
03	تسعى إدارة المؤسسة أحيانا إلى الاستثمار في التدريب والتطوير لضمان حصول الموظفين على المهارات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاء					
04	تعتمد مؤسستكم على تحليل (SWOT) لتحسين أداءها وذلك بمعرفة المؤسسة نقاط ضعفها ونقاط قوتها والفرص والتهديدات التي تواجهها					
05	تحدد المؤسسة أهداف واضحة وقابلة للقياس لجميع مستويات.					
06	تعتمد إدارة المؤسسة دائما على الأساليب التكنولوجية المتطورة لتحسين أداءها.					
07	تعترف إدارة مؤسستكم غالبا بالأداء الجيد للعمال والحرص علي المكافأة عليه .					
08	تستجيب دائما مؤسستكم إلى الشكاوي المقدمة من المجتمع					
09	تشجع إدارة المؤسسة على الابداع والابتكار في جميع مستويات المنظمة .					
10	تسعى إدارة المؤسسة غالبا إلى فهم احتياجات العملاء وتوقعات.					
11	تعمل المؤسسة على إجراء تقييم شامل للأداء البيئي للمؤسسة لتحديد المجالات التي تتطلب تحسينها باستمرار.					
12	توفر المؤسسة تبرعات للجمعيات الخيرية في المجتمع					
13	تضع إدارة المؤسسة خطط مالية شاملة تتضمن تحليل وتحديد الأهداف المالية وذلك لعدم تدهورها ماليا وحفاظها على ادائها الجيد أمام المنافسين .					
14	تعمل إدارة المؤسسة دائما على مراقبة معداتها الإنتاجية وصيانتها كل فترة محددة.					

2. مخرجات برنامج spss

الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحاور والأبعاد

Effectifs

Statistiques

		البعد الأول: السياسة البيئية	البعد الثاني: الوعي البيئي	البعد الثالث: المعالجة وإعادة التدوير	البعد الرابع: دعم الإدارة العليا للبيئة
N	Valide	37	37	37	37
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	1.46	1.00	1.53	1.72
	Ecart-type	.634	.000	.672	.744

Statistiques

		المحور الأول: متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية	المحور الثاني: الأداء الشامل
N	Valide	37	37
	Manquante	0	0
	Moyenne	1.39	1.76
	Ecart-type	.363	.732

التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية

Fréquences

Statistiques

		الرقم	الجنس	العمر	المؤهل	الاقدمية	الوظيفية
N	Valide	37	37	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	19,0000	1,5676	2,1892	2,7297	2,4054	3,1892
	Ecart type	10,82436	,50225	,77595	,83827	,86472	,99549

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	43,2	43,2	43,2
	أنثى	21	56,8	56,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

لعمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	6	16,2	16,2	16,2
	ما بين 30 و 40 سنة	20	54,1	54,1	70,3
	ما بين 41 سنة و 50 سنة	9	24,3	24,3	94,6
	أكثر من 50 سنة	2	5,4	5,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	1	2,7	2,7	2,7
	تقني سامي	16	43,2	43,2	45,9
	ليسانس	12	32,4	32,4	78,4
	دراسات عليا	8	21,6	21,6	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الاقدمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنوات	5	13,5	13,5	13,5
	من 05 سنوات الى أقل من 10 سنوات	16	43,2	43,2	56,8
	من 10 سنوات الى أقل من 20 سنة	12	32,4	32,4	89,2
	من 20 سنة فأكثر	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الوظيفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	2,7	2,7	2,7
	رئيس مصلحة "قسم"	12	32,4	32,4	35,1
	مهندس "تقني"	3	8,1	8,1	43,2
	أخرى	21	56,8	56,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	السياسة_البينية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,392[a]	,153	,129	,60222

a. Prédicteurs : (Constante), السياسة_البينية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,299	1	2,299	6,338	,017[b]
	Résidu	12,693	35	,363		
	Total	14,992	36			

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Prédicteurs : (Constante), السياسة_البينية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,769	,826		2,142	,039
	السياسة_البينية	,525	,209	,392	2,517	,017

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

الفرضية الفرعية الاولى

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الوعي_البيني[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,498[a]	,248	,227	,56740

a. Prédicteurs : (Constante), الوعي_البيني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,724	1	3,724	11,567	,002[b]
	Résidu	11,268	35	,322		
	Total	14,992	36			

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Prédicteurs : (Constante), الوعي_البيني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-23,504	8,038		-2,924	,006
	الوعي_البيني	6,847	2,013	,498	3,401	,002

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

الفرضية الفرعية الثانية

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المعالجة_واعادة_التدوير[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,007[a]	,000	-,029	,65446

a. Prédicteurs : (Constante), المعالجة_واعادة_التدوير

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,001	1	,001	,002	,967[b]
	Résidu	14,991	35	,428		
	Total	14,992	36			

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

b. Prédicteurs : (Constante), المعالجة_واعادة_التدوير

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,865	,799		4,835	,000
	المعالجة_واعادة_التدوير	-,008	,194	-,007	-,041	,967

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,137	1,456		2,154	,038
	المسؤولية_البيئية	,173	,361	,081	,479	,635

a. Variable dépendante : الاداء_الشامل

معامل الثبات الفا كرونباخ

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	36

```
RELIABILITY
/VARIABLES=السياسة_البيئية الوعي_البيئي المعالجة_واعادة_التدوير
دعم_الادارة_العليا_للبيئة
الاداء_الشامل
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,511	5

```
NPAR TESTS
/K-S(NORMAL)=الاداء_الشامل المسؤولية_البيئية
```

```
/MISSING ANALYSIS.
```

اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الاداء_الشامل	المسؤولية_البيئية
	N	37	37
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8320	4,0263
	Ecart type	,64533	,30150
Différences les plus extrêmes	Absolue	,154	,141
	Positif	,079	,095
	Négatif	-,154	-,141
Statistiques de test		,154	,141
Sig. asymptotique (bilatérale)		,027[c]	,061[c]

a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي. تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير
الرقم...../ق.ع.ت/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ع.ت/2021

SOMIPHOS
COMPLEXE MINIER DE DJEBEL ONK

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي ممثلة من طرف رئيس قسم العلوم التسيير :
مع مؤسسة:.....
مقرها في:.....
ممثلة من طرف:.....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم:
1-.....
2-.....
3-.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم 90/88 المؤرخ في 1988/05/03 والقرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980.

المادة الثانية:
يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.
الشعبة:..... التخصص:.....

المادة الثالثة:
التربص التطبيقي يجرى في مصلحة.....
خلال الفترة الممتدة من: ..... إلى.....

المادة الرابعة:
برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة العربي التبسي والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:
وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي، هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية.

المادة السادسة:
خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص جميع الموظفين في واجباته المحددة في النظام الداخلي، وعليه يجب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم ومجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لهم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة:
في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها حق انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم برسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:
تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد جميع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة:
في حالة حادث ما للمتربصين بمكان التوجيه، يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:
تتحمل المؤسسة تكاليف الطلبة في حدود امكانياتها حسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب، وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل، المسكن والإطعام.

حرر بتبسة في: 2024/05/08

رئيس القسم

قسم علوم التسيير

ممثل المؤسسة

SOMIPHOS COMPLEXE MINIER DE DJEBEL ONK
Ressources Humaines
ALI ZIANI
Chef de Département
Ressources Humaines

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص لسانس

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) :..... يوسف عدادرية .....

المشرف على مذكرة التخرج ماستر / تقرير تربص لسانس للسنة الجامعية : 2024/2023

فئة لسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1*		
-2*		
-3*		
-4*		
-5*		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1* صابر لصلج	إدارة أعمال شعبة : علوم التسيير	متطلبات تطبيق المسؤولية البيئة في المؤسسات الصناعية كمدخل لتحسين الأداء البيئي في شركة سونيبوس-تبسة
-2* سمير عليوات		

أوفق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم	الامضاء	تاريخ الامضاء
يوسف عدادرية	.....	.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة تبسة

قسم: علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

استمارة تحكيم

إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم الاستمارة الخاصة بمذكرة ماستر بعنوان :

متطلبات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية كمدخل لتحسين الأداء المتعامل

إسم و لقب الأستاذ المحكم	الإمضاء
د. عمران الزين	
د. لشرقي محمد	
د. محمد العيفة .	
د. بطوري رمضان	

الطالبين :

صابر اصلاح

علوات سمير

الأستاذ المشرف :.

يوسف عيايدية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الطالب (ة): عليوات سمير
التخصص: إدارة أعمال
السنة الجامعية: 2024/2023

ورقـــة الحضـــور

الرقم	التاريـــــخ	الساعـــــة	الامضاء	الملاحظـــات
1	2024.05.12	8h00	عليوات	
2	2024.05.13	8h00	عليوات	
3	2024.05.14	8h00	عليوات	
4	2024.05.15	8h00	عليوات	
5	2024.05.16	8h00		
6				
7				
8				
9				
10				

رئيس قسم علوم التسيير

مسؤول التربص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق واحترام المؤسسات الصناعية لمبادئ المسؤولية البيئية وكيفية استغلالها لتحسين آدائها الشامل، حيث تم اختيار مؤسسة صوفيفوص–تبسة– كعينة لتطبيق هذه الدراسة، من خلال توزيع مجموعة من استمارات الاستبيان على عمال المؤسسة، وللوصول إلى أهداف الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية، حيث توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها أن رغم تنوع وتعدد الآراء حول مفهوم المسؤولية البيئية على عاتق الشركات الصناعية لا حضنا ان التقيد والاهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية يتنافى مع أهداف وأفاق مؤسسة محل الدراسة (مؤسسة سوفيفوص).

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية، الأداء الشامل، مؤسسة سوميفوص.

Abstract

This study aims to know the extent to which industrial institutions apply and respect the principles of environmental responsibility and how to exploit them to improve their comprehensive performance. The somiphos Tebessa Foundation was chosen as a sample to implement this study, by distributing a set of questionnaire forms to the workers of the institution. To reach the objectives of the study, a group of Statistical tools, as this study finally reached a set of results, the most important of which is that despite the diversity and multiplicity of opinions about the concept of environmental responsibility on the shoulders of industrial companies, we do not notice that adherence and attention to the principles and dimensions of environmental responsibility are incompatible with the goals and prospects of the institution under study (somiphos Foundation)

Keywords:
environmental responsibility, comprehensive performance, somiphos Foundation.

.